مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٤) شوال ١٤٤٢هـ - يونيو ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- إسماعيل طاهر
- عماد الدين حسين بحر الدين عبدالله
- حسن إدريس الطويل
- د. آدم محمد أحمد عبد الله
- رشا السيد عشري
- سمر عادل
- إيمان عبد العظيم سيد أحمد
- د. سمر عيسى

متابعات إفريقية

العدد (١٤)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **تشاد: ضريبة رفض الإصلاح وتجليات ما بعد المارشال إدريس ديبي**
إسماعيل طاهر – أستاذ جامعي وباحث في الجغرافيا السياسية – أنجمينا. ٨

- **دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت**
عماد الدين حسين بحر الدين عبدالله – باحث متخصص في الدراسات الإستراتيجية – المجلس الأعلى للإستراتيجية والمعلومات ولاية الخرطوم – الخرطوم. ١٧

- **إثيوبيا: تقهقر الديمقراطية**
حسن إدريس الطويل – كاتب إريتري – القاهرة..... ٢٧

- **آفاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته**
د. آدم محمد أحمد عبد الله – أستاذ العلوم السياسية – جامعة الزعيم الأزهري – الخرطوم. ... ٣٥

- **العلاقات الإماراتية الإفريقية: دراسة حالة رواندا وبوروندي**
رشا السيد عشري – متخصصة في العلاقات الدولية والأمن القومي – القاهرة. ٤٥

- **الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد في نيجيريا**
سمر عادل – باحثة متخصصة في الاقتصاد – القاهرة..... ٥٧

- **تأثير الشيخ أنت چوب في الواقع الإفريقي**
إيمان عبد العظيم سيد أحمد – أستاذ مساعد في العلوم السياسية – جامعة القاهرة – القاهرة..... ٦٦

- **تمكين المرأة في إفريقيا: دراسة حالة رواندا**
د. سمر عيسى – باحثة متخصصة في القانون الدولي – القاهرة..... ٧٥

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٨٢ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة متابعات افريقية؛ ١٤)

ردمك: ٩_٨٨_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/٩٠٧٩

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٠٧٩

ردمك: ٩_٨٨_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

ساره الجنتي
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

تتنوع محاور هذا العدد بعدة قضايا جوهرية من القضايا الإفريقية؛ إذ يأتي هذا الإصدار في الوقت الذي تحتفل فيه القارة الإفريقية بـ«اليوم الدولي لإفريقيا» (الثلاثاء ٢٥ مايو). وجاءت موضوعات بعض الأوراق البحثية تحت عنوان عام يتعلق بالمعوقات وتعقيدات التعايش بين المكونات الإثنية وسبل تجاوزها، منها على سبيل المثال الصراعات في السودان وتراجع الديمقراطية في إثيوبيا وموقع الأورومو ووضعهم في ذلك. جزء مهم من النزاعات في غرب السودان وبعض أقاليمه الأخرى يعود في بعض فصوله لعوامل بيئية وتاريخية وثقافية، زاد في تعميق جراحها السياساتُ المتبعة من مختلف الأنظمة الوطنية التي حكمت منذ الاستقلال (ورقة عماد الدين حسين عن صراعات دارفور). وكان يمكن تجاوز ذلك لو تُبنيت اللامركزية عبر أنظمة ديمقراطية تعترف بخصوصيات الأقاليم، وتعمل على تنميتها ومنحها التمثيل الكامل لها في مؤسسات الحكم؛ لكن الديمقراطية في السودان تأخرت كثيرًا لعوامل عدة، استعرضتها (ورقة الدكتور آدم محمد أحمد). معوقات الديمقراطية في بعض الدول الإفريقية تشكل زاوية مهمة لدراسة تاريخ القارة وحاضرها؛ ففي إثيوبيا ومع مجيء آبي أحمد إلى السلطة والخطوات الأولى التي أنجزها على طريق المصالحة الوطنية مثَّل أملًا كبيرًا أمام الشعوب الإثيوبية في عصر جديد من التعايش وتحقيق السلم الأهلي والتنمية التي تستفيد منها كل الشعوب، وخاصة تلك التي كانت مستبعدة من دوائر الحكم مثل الأورومو، إلا أن الخلافات المتعلقة بتأجيل الانتخابات وغيرها من الملفات أدت إلى نزاعات أطفأت جذوة ذلك الأمل؛ مما أوحى بإمكانية توجه البلاد نحو حكم تسلطي جديد في ثوب ديمقراطية شكلية (ورقة حسن إدريس الطويل).

تقدُّم الديمقراطية واستقرار الأنظمة في إفريقيا يمثلان اثنين من التحديات الكبيرة؛ فكلاهما ارتبط في بعض البلدان بالزعامة أكثر من ارتباطه بالمؤسسات، وهذا ما طرحه (إسماعيل طاهر) في ورقته عن تشاد بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي.

من معوقات الديمقراطية إلى عوائق التنمية في إفريقيا؛ كيف يمكن أن يكون استشراء الفساد أحد أهم أسباب تأخر إنجاز التنمية في بعض البلدان مع وجود ثروات طبيعية وطاقات هائلة؟ لعل ورقة (سمر عادل عن نيجيريا) تجيب عن مثل هذا السؤال وغيره نحو ظاهرة الفساد، ومدى انتشارها وخطورتها وتداعياتها على الاقتصاد في بلد يعد من أهم منتجي النفط في العالم.

التعاون العربي الإفريقي موضوع يتردد في مجال العلاقات الإفريقية الدولية، فبعض الأقطار العربية توجهت مبكرًا نحو القارة السمراء؛ لكن القوى العربية الصاعدة تنبهت لأهمية القارة وسعت للقيام بدور مهم، وهذا ما طرحته رشا السيد عشري في ورقتها عن العلاقات الإماراتية الإفريقية.

المحور الأخير اهتم بمسائل ثقافية واجتماعية، فبيَّنت ورقة الدكتورة سمر عيسى كيف خرجت رواندا من أزماتها الدامية عن طريق التمكين للمرأة في السلطة والمجتمع. في حين جاءت ورقة إيمان عبد العظيم لتبرز الأثر الذي كان لأحد كبار المثقفين السينغاليين (الشيخ أنت جوب) في التأسيس للرابطة الإفريقية، وهي الفكرة التي أعاد اكتشافها الشباب الإفريقي وتبناها في صورة مرحلة ثانية نحو الانعتاق والتحرر من التبعية للغرب.

تشاد: ضريبة رفض الإصلاح وتجليات ما بعد المارشال إدريس ديبي

إسماعيل طاهر - أستاذ جامعي وباحث في الجغرافيا السياسية - أنجمينا.

عرفت تشاد انتخابات رئاسية متسلسلة إبان حكم الرئيس ديبي فاز فيها الرجل خمس مرات على التوالي، وشهدت كل تلك الانتخابات جميع ما يتحدث عنه العالم من اختراقات يرتكبها سكان العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة، من انتهاكات لضوابط العملية الانتخابية، ومن استنكار ورفض للنتائج ثم الرجوع من أجل خوض التجربة مرات عديدة. وبعد كل انتخابات يقوم بها التشاديون طيلة ثلاثة العقود الماضية كانت الساحة السياسية المتأثرة بالفساد المالي والإداري، التي يحركها الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية تتوجه إلى دهاليز يحتقن فيها وضع البلاد.

ذروة الاحتقان

بُعيد انتخابات عام ٢٠١٦م، التي اشترك فيها ١٣ مرشحا بينهم أربعة من الطراز الثقيل والتي شارك فيها أكثر من ٦ ملايين ناخب، عصفت رياح كثيرة على البلاد وهزت كياناتها السياسية والمدنية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية، فلقد أعلنت الدولة في تلك السنة عن تبني ١٦ إجراء تقشفيا بعد أن انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية وترتب على ذلك تقلص في رواتب الموظفين وزيادة قيمة الضرائب والجمارك وتعطيل مشاريع البنية التحتية، فضلا عن زيادة نشاط حركة بوكو حرام وإرسال جنود تشاديين لدول تنشط فيها التنظيمات الإرهابية بمالي والنيجر وبوركينا فاسو، وما نتج عنها من تكاليف مادية وترديات معنوية، بالإضافة إلى تأثير كل ذلك على علاقة الحزب الحاكم مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث إنهم رفعوا أصواتهم عاليا لانتقاد أداء حزب الحركة الوطنية للإنقاذ الحاكمة والسلطة في تشاد[١].

(١) «تشاد: زيادة استخدام القوانين القمعية وسط القمع الوحشي لنشطاء حقوق الإنسان»، **منظمة العفو الدولية**، (١٤، سبتمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/09/chad-increasing-use-of-repressive-laws-amid-brutal-crackdown-on-human-rights-activists/

احتقنت الأجواء في البلد الواقع بوسط إفريقيا في الفترة ما بين ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م بفعل تدني أداء الدولة وتدهور أوضاع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، فلقد تميزت السنوات التالية للانتخابات بزيادة استخدام القوانين التي اتهمها الكثيرون بأنها بعيدة عن الديمقراطية، ووفقا لمنظمة العفو الدولية فقد رفض السماح لنحو ٦٥ جمعية مدنية من ممارسة حق الاحتجاج السلمي طيلة سنتين، هذا بالإضافة إلى صدور ١٣ قرارا من وزارة الداخلية يحظر فيها الاحتجاجات في ٢٠١٦م فقط، فضلا عن إغلاق أكثر من ١٠ مواقع إليكترونية نشطة، وتميزت تلك الفترة أيضا بعرقلة الوصول إلى خدمة الإنترنت خاصة موقعي التواصل الاجتماعي الواتساب والفيسبوك، فضلا عن الزخم الذي نتج عن اعتقال الناشط السياسي محي الدين بابوري واعتقال بعض الصحفيين[٢].

تغيير الدستور والتشبث بالسلطة

بدا جليا بعد انتخابات ٢٠١٦م أن الرئيس التشادي غير راغب في التخلي عن السلطة، وتبين هذا عندما صرح في أكثر من لقاء جماهيري بأنه لا يرى في الساحة شخصا آخر يستطيع إدارة هذا البلد ويحافظ على وحدته وأمنه أكثر منه.

في أبريل ٢٠١٨م بدأت التعديلات الدستورية من أجل فتح المجال للرئيس ديبي ليظل في الكرسي إلى عام ٢٠٣٣م، وهذه التعديلات عادت بالبلاد إلى نظام عام ١٩٦٢م، حيث تتيح لرئيس الدولة أن يكون رئيسا للحكومة، وفي ذلك العام عقد مؤتمر حضره ٨٠٠ شخصية من جميع الشرائح، وأوصى فيه بإلغاء منصب رئيس الوزراء وإقامة نظام رئاسي كامل، ووفقا للتعديلات الجديدة تمدد ولاية الرئيس إلى ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بدلا عما كانت عليه من خمس سنوات، بالإضافة إلى أن التعديلات نصت على تحقيق إصلاحات في بعض المؤسسات، منها تبعية ديوان المحاسبة والمجلس الدستوري لمحكمة القضاء التابعة للمحكمة العليا[٣].

كوفيد١٩ ومضايقات أخرى

في ٢٠٢٠م ارتفعت أصوات كثيرة تندد بسوء إدارة أزمة وباء كوفيد ١٩ وما صاحبها من ضيق في المعيشة بسبب فرض حالة حظر التجول وإغلاق الأسواق في مجتمع يعيش ثُلثا سكانه تحت خط الفقر، فضلا عن

(٢) «تشاد: زيادة استخدام القوانين القمعية وسط القمع الوحشي لنشطاء حقوق الإنسان».

(٣) محمد كبارو، «تشاد: ملخص مناقشات اليوم الثالث من المنتدى الوطني الشامل بنسخته الثانية»، **تشاد إنفو**، (٣١، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/CRYSw

ارتفاع وتيرة الخلافات بين المعارضة والحزب الحاكم حول العديد من القضايا خاصة الحريات المتعلقة بحق التظاهر وإيقاف صدور ١٢ صحيفة لمدة ثلاثة أشهر بمسوغ عدم خضوعها لقوانين الصحافة الأخيرة، التي تشترط أن يكون مديرو الصحف خريجي كليات الصحافة والإعلام، هذا فضلا عن الضجة التي حدثت بعد اعتقال ٥٨ فردا بعد معارك غضب بوما، التي اشتعلت غرب البلاد بإقليم البحيرة بين الجيش الوطني وجماعة بوكو حرام الإرهابية، حيث توفي ٤٤ من المعتقلين في معتقل تابع لقوات الدرك في ظروف غامضة. وفي هذه السنه أيضا اعتقل الناشط بحر الدين بيردي، كما أنه في العام نفسه أصدرت الرابطة التشادية للدفاع عن حقوق الإنسان بيانا جاء فيه أنه أهين أكثر من ٢٠٠ مواطن بالضرب بتهمة انتهاك التدابير الصحية التي وضعتها الدولة لمواجهة انتشار وباء كوفيد١٩ أضف إليه أن العديد من الصحفيين أيضا قد تعرضوا للضرب بالمسوغ نفسه(٤).

تفعيل فكرة المنتدى الأول

عقدت الدولة في ٢٠٢٠م المنتدى الوطني الشامل الثاني الذي لم يعره الكثيرون بالغ اهتمام خاصة أنه كان يناقش موضوعات مثل تغيير ألوان العلم التشادي ورفع القسم الديني الذي كان قد فرض على الوزراء قبل توليهم مهامهم، وتعيين وسيط وطني وإلغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحديد سن الترشح بعمر ٤٠ سنة وغيرها من الموضوعات التي لم تشد اهتمام المواطن البسيط الذي يفتقر إلى الماء والكهرباء والدواء والأمن، ولقد استطاعت المعارضة السياسية والمجتمع المدني والحركات السياسية أن تقنع الشعب بأن الهدف من ذلك المنتدى هو ترسيخ فكرة الولايتين الجديدتين للرئيس ديبي وأنه إذا تحقق ذلك فإن الأوضاع لن تتحسن نحو الأفضل في البلاد.

رفض فكرة التداول على السلطة

في السنوات التي تلت انتخابات ٢٠١٦م إلى أن جاء موعد الانتخابات الرئاسية التي تليها في أبريل ٢٠٢١م ارتفعت الكثير من الأصوات السياسية والأكاديمية والقيادية إلى ضرورة تغير السلوك السياسي الذي ينتهجه الحزب الحاكم وحلفاؤه، وكانت بعض هذه الأصوات لشخصيات من داخل المنظومة المسيطرة على الأمور، ومن أبرزها النداءات التي وجهها الدكتور على عبدالرحمن حقار الأمين العام السابق لرئاسة الجمهورية بضرورة أن يجد الرئيس ديبي بديلا له ليحكم البلاد ويتنازل عن السلطة من أجل أن تتوسع دائرة الحكم

(٤) «تشاد: الأهالي مجبرون على دفع ثمن باهظ لإجراءات التقشف الصارمة»، **منظمة العفو الدولية**، (١٦، يوليو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/07/chad-people-forced-to-pay-a-heavy-price-for-harsh-austerity-measures/

ويضخ فيها دماء وأفكار جديدة تجنب البلاد فداحة ما يترتب على الاحتقان السائد فيها، لكن هذه الاصوات لم تجد آذانا صاغية، وكان الرئيس الراحل يردد في حملاته الانتخابية ولقاءاته الجماهيرية أنه الشخص الذي أعطاه الله الحكم، وأنه لن يتهاون فيه ولن يتركه سدى.

انتخابات بلا طائل

جاء شهر أبريل ٢٠٢١م كما هو الحال دائما في أوساط المعارضة السياسية والمنظمات المدنية والنقابات العمالية، وهم في وضعين نستطيع أن نقول إنهما السائدان في تشاد، فعلى مستوى المعارضة السياسية كانت وما زالت منقسمة ومشتتة في أكثر من أربع كتل وقائمة أسماء طويلة من القيادات غير المنسجمة، ويسود فيها التمسك بزعامة الأحزاب والنزعات الإقليمية والقبلية والعقائدية وتصفية الحسابات وتبادل التهم واختلاف وجهات النظر، وذات الوصف ينطبق على الجمعيات المدنية والنقابات العمالية. فعلى الرغم من أنها أقرب إلى بعضها من الأحزاب السياسية إلا أن أغلبها كيانات مناسباتية وسريعة الاختفاء وشديدة الانشقاقات ويسودها المكايدات والدسائس وضبابية الرؤية وضعف الالتزام بقواعد العمل المدني إلا في قليل من النماذج المنضبطة في عملها والتي هي بدورها تعاني الخلط بين المدني والسياسي.

على الرغم من هيمنة الاختلافات الكثيرة في الوسط السياسي والمدني بتشاد على المشهد العام، إلا أنه كانت هناك وجهة نظر يتفق عليها الجميع وهي عدم السماح للرئيس التشادي بتولي ولاية رئاسية سادسة، ومع وضوح الهدف إلا أن واقع السلوك السياسي والمدني لم يدع مجالا للشك بأنهم لن يستطيعوا أن يمنعوا السيد إدريس ديبي من الفوز، وذلك لسببين:

الأول: أن الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والنقابات العمالية التي اجتمعت كثيرا وأسالت كثيرا من الحبر على الورق ونادت بأصوات مرتفعة بضرورة الوقوف أمام الحزب الحاكم وحلفائه، لم يستطيعوا يوما أن يقدموا مرشحا واحدا لمواجهة الرئيس ديبي ولم يستطيعوا أيضا أن يجمعوا حشدا جماهيريا يجتمع فيه كل أنصارهم على مبدأ وحدة المعارضة، وكان بديهيا جدا أن يفشل (تحالف النصر) الذي أسسته بعض الأحزاب المعارضة، فلم يكن مدهشا للشعب أن يسمع بأن التحالف قدم السيد بنغورو مرشحا لها ضد مرشح الحزب الحاكم ثم بعد أقل من ٤٨ ساعة يعلن السيد صالح كبزابو رئيس حزب الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتجديد أنه مترشح للرئاسيات وعليه ينشق الصف المعوج من البداية.

ثانيا: أن الحزب الحاكم الذي طبق مبدأ (الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب) طيلة ثلاثة عقود، كان سهلا عليه التحكم بمقود الأحداث السياسية والفاعلين السياسيين واللجنة المستقلة للأحزاب، فعلى الرغم من المظاهرات التي قامت بها أحزاب معارضة جديدة العهد بالسياسة التشادية وفي مقدمتهم حزب المحولون

بزعامة الدكتور سيكسيه ماسرا، وكذلك الضجة التي أحدثتها حادثة مداهمة منزل المعارض يحيى ديلو ووفاة بعض أفراد أسرته برصاص النظام، إلا أن الأمور سارت منذ البداية لصالح الحزب الحاكم؛ وذلك عبر بعض الإجراءات، مثل رفض ملفات معارضين بارزين من الشباب بسبب العمر ونظافة المسيرة الوظيفية وغيرها من الحجج التي رفضت بموجبها المحكمة العليا ملفات سبعة مترشحين، هذا فضلا عن سماح اللجنة المستقلة للانتخابات للمواطنين بالاقتراع ببطاقات انتخابات عام ٢٠١٦م أو بإيصال التقديم للبطاقة الانتخابية أضف إلى ذلك ظهور بطاقات مكررة للشخص الواحد(٥).

عزوف الناخبين وفوز الرئيس

دعا ثلاثة من زعماء المعارضة وهم السيد صالح كبزابو رئيس حزب الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتجديد والسيد يورونغار رئيس الحزب الفدرالي والسيد بونغورو مرشح تحالف النصر إلى مقاطعة انتخابات أبريل ٢٠٢١م، وساند هذه الدعوة عشرات الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وبعض النقابات العمالية وتعاطف معم قدر لا يستهان به من الشعب التشادي الذي طغى عليه التذمر الشديد بسبب الفقر والفساد الإداري والمالي والبطالة وشح الخدمات ومنع الاحتجاجات والمظاهرات السلمية والصعوبات التي أتت بها أزمة وباء كورونا، وبدا جليا في ١٣ أبريل المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية عزوف المواطنين بشهادة وسائل الإعلام المحلية والأجنبية المحايدة عن ممارسة حقهم في التصويت، إلا أن النتائج الأولية التي أصدرتها اللجنة المستقلة للانتخابات أعلنت عن فوز مرشح التوافق المارشال إدريس ديبي بعد أن أفرجت عن ثلاثة معارضين كانوا قد اعتقلوا بتهمة زعزعة الاستقرار والتخطيط لتعطيل العملية الانتخابية(٦).

مفاجأة التمرد العسكري

في الفترة التي كان فيها السياسيون والناشطون في المجتمع المدني التشادي منشغلين بانتخابات ٢٠١٦م ومنغمسين في الصراع فيما بينهم ومع الحزب الحاكم وحلفائه، كانت منطقة الجفرة في ليبيا تشهد تطور خلية مسلحة تسعى إلى إسقاط السلطة في أنجمينا بالبندقية، تحت قيادة الدكتور محمد مهدي علي الذي كان متمردا منضويا تحت قيادة الجنرال محمد نوري وزير الدفاع التشادي الأسبق واستقل عنه وأسس فصيل جديد (جبهة التغيير والوفاق في تشاد FACT)، لم تعر السلطة في تشاد بالغ اهتمام بتنظيم (FACT)،

(٥) «تشاد: انتخابات رئاسية يسعى ديبي للفوز بها بعد ٣٠ عاما في السلطة»، **فرانس ٢٤**، (٤، نوفمبر، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/WGs6s

(٦) «تشاد.. السلطات تفرج عن قادة معارضين وتواصل فرز الأصوات في انتخابات الرئاسة»، **الجزيرة**، (١٢، أبريل،٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/GOXrx

الذي يتزعمه الدكتور محمد مهدي علي لأسباب يسيرة، أولها هو تعامل النظام مع التنظيم المسلح بوصفه مجموعة صغيرة انشقت عن تنظيم الجنرال نوري اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) ولا يملك قدرات مادية ولا لوجستية لمواجهة النظام بأنجمينا، وثانيها أن (FACT) تعرضت لانقسام حيث انشقت منه مجموعة مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية بقيادة محمد حسن بولماي الذي دخل في مواجهات مسلحة مع الجيش التشادي أقصى شمال تشاد، ظلت (FACT) تجند وتدرب وتعمل في سرية تامة وظل النظام يفسر ظهورها المحدود بالضعف إلى أن وصلت أخبار تغلغل قوات إلى عمق البلاد.

ظلت خيبة الشعب التشادي المعارض في القيادات السياسية المناهضة لحكم المارشال ديبي، التي فشلت في تقديم مرشح واحد لمواجهته، كان المؤيدون للحزب الحاكم وحلفاؤه أيضا يعانون القلق المفرط بسبب الأخبار القادمة من الجبهة، خاصة كونها أخبارا تتحدث عن أن المتمردين يطالبون بنفس طلب المعارضة السياسية والمجتمع المدني بعدم السماح بولاية سادسة للرئيس ديبي، وزاد قلقهم أن الإعلام الأهلي راح يخاطب الجماهير بأن الحزب الحاكم وحلفاءه هم الذين فرضوا على التشاديين حمل السلاح، ولأول مرة تصمت الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية عن التنديد والتغيير المسلح، ومع أن الإعلام الحكومي كان يضفي صفة الإرهابين والمرتزقة على المتمردين إلا أن ذلك لم يمنع تقدمهم إلى إقليم كانم بغرب البلاد والدخول في مواجهات دامية مع الجيش.

إعلان النصر والوفاة

لم يكن الرئيس حاضرا ليلة إصدار النتائج النهائية التي تعلن فوزه بولاية رئاسية سادسة، ولم يكن ذلك محيرا فلم يشك أحد في وجوده بأرض المعركة كعادته عندما يتزايد الخطر، ولكن لم يكن الكثيرون في تلك اللحظة يعرفون أن مارشال تشاد قد فقد حياته في إقليم كانم إبان المعارك، وفي صباح اليوم التالي تفاجأ الجميع بالدبابات والأسلحة الثقيلة منتشرة في التقاطعات الحيوية بالعاصمة وبعدها وببطء انتشر خبر الوفاة على مهل إلى أن أعلن عنه رسميا وأعلن أيضا عن ميلاد المجلس العسكري الانتقالي. ليترتب على ذلك ست حقائق:

الحقيقة الأولى

تجلي (التناقض) في الجيش التشادي وهي تهمة كانت قد وجهت لمجموعة الأزمات الدولية للمؤسسة العسكرية[٧] التشادية خاصة بعد أن اعتقل بعض القيادات التي تنتمي إلى الإثنيات التي لها قياديون في

(٧) «تقرير رقم ٢٩٨ إفريقيا: تحديات الجيش التشادي»، **مجموعة الأزمات الدولية**، (١، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/UTqz8

التمرد، أضف إلى ذلك وضوح ضعف جهاز الأمن والمخابرات التشادي الذي فشل في تقصي حقائق التنظيمات المسلحة واستهانته بها فضلا عن عدم قدرته على رصد تحركاتها. وتأكيد فرضية أن المخابرات بشقيها السياسي والعسكري يعتمدان على الشائعات ويعانيان اختراقا واضحا من التنظيمات المسلحة بدليل سقوط القوات الحكومية في كمائن المتمردين والصعوبة التي واجهوها في رصد تحركات قوات التمرد، على الرغم من الاهتمام المباشر الذي يتلقونه من الرئيس الراحل.

الحقيقة الثانية

بيان هشاشة الالتزام بالدستور في أوساط السياسيين بتشاد سواء على مستوى التحالف الحاكم أو المعارضين، فرفض رئيس البرلمان هارون كبادي تولي السلطة التي يعطيها إياه الدستور، والتأييدات المتتالية من الحزب الحاكم وحلفائه وبعض المنظمات المدنية والشخصيات الاعتبارية للمجلس العسكري لم يترك مجالا للشك بأن النخبة التشادية لا تستطيع الفصل بين ضمانة الدستور للسلم والاستقرار الدائم، وهشاشة الحلول من منطلق التعامل مع (الأمر الواقع)، التي من المحتمل جدا بأنها سوف تنهار في أي لحظة ويترتب عليها انزلاق البلاد إلى أزمة سياسية.

الحقيقة الثالثة

تعزيز فرضية رفض النخب التشادية السياسية والمدنية والمسلحة لمبدأ العمل المشترك تحت قيادة موحدة تمثلهم كقوة ضغط، وأن خلافاتهم هي مصدر قوة المجموعة الحاكمة فضلا على أنهم يثبتون على أنفسهم أنهم لا يمارسون السياسة من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بنديّة في المقام الأول بل من منطلق الحصول على موطأ قدم في كل الظروف وبغض النظر عما يضمن لهم صون حرمة القوانين والدستور والتقيد بالهدف الأساسي الذي يسعون إلى تحقيقه وهو التناوب والانتقال السلمي للسلطة.

الحقيقة الرابعة

تجلي السياسة الفرنسية تجاه تشاد حيث أصبح واضحا للجميع بأن باريس راضية ومؤيدة ومساندة للمجلس الانتقالي العسكري وتحث على التعامل معه، وربما يكون الوصف الذي جاء في صحيفة الغارديان حول العلاقة بين ديبي وفرنسا قوية جدا وفيها قدر كبير من التنازلات من كلا الطرفين، حيث قالت الصحيفة: «إن إستراتيجية فرنسا العسكرية في الساحل اعتمدت على إدريس ديبي كثيرا مقابل التغاضي عن فساده وسوء حكمه، موضحا أن الصفقة الأساسية لماكرون مع ديبي والسارية منذ ٢٠١٢-٢٠١٣م، عندما استولى

«الجهاديون» على مناطق واسعة من شمال مالي، كانت بسيطة: مقابل مساعدة ديبي في العمليات ضد تنظيم القاعدة و«المتطرفين» المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية، وإمداد قوات حفظ السلام في مالي والمساعدة في محاربة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، أن تغض الطرف عما يقوم به الرئيس ديبي»[٨]. وأن فرنسا تهمها مصالحها أكثر من أي شيء آخر حتى ولو كان متعلقا بالدساتير، خاصة ملف مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي الذي يوفر عليها تشاد فاتورة كبيرة، فضلا عن تمسكها بأنجمينا التي ليس من المفروض أن تسقط بأيدي الروس الموجودين على حدودها الجنوبية والشمالية أو بقبضة التنين الصيني الذي بنى لنفسه قلعة فيها، أضف إلى ذلك أن الرئيس الراحل يحرك ملفات كثيرة لصالح الإليزية في المنطقة سياسيا وأمنيا، وكان واضحا في خطاب ماكرون أن فرنسا لن تفرط في كل ذلك إذا وجدت من يساعدها عليه.

الحقيقة الخامسة

سقوط تهمة التبعية القبلية عن الحركات المسلحة المنتشرة في ليبيا وثبوت أن جزءا مقدرا من هذه التنظيمات لديها هدف واضح وهو إسقاط نظام الحركة الوطنية للإنقاذ الحاكم في تشاد، وأثبت الاسرى الذين أحضروا إلى أنجمينا وحديثهم للصحافة الرسمية جليا أن التمرد مكون من مختلف مكونات المجتمع التشادي، وأن قيادات المتمردين في بعض شهاداتهم تقول بأنهم علمانيون وليس لديهم علاقة بما يحدث في ليبيا على المستوى العسكري، مما أجبر الإعلام الدولي والإقليمي أن يغير مصطلحات مثل الإرهابين والجهادين والمرتزقة ويطلق عليهم اسم المعارضة المسلحة، وكذلك الحال عند جزء من النافذين في المرحلة الانتقالية ممن خاطبوا قيادات المجلس العسكري بوضوح، وقالوا بضرورة الاعتراف بأنهم معارضة تشادية وليسوا إرهابيين.

الحقيقة السادسة

بروز وجودية الخبرة السياسية لأعضاء المجلس العسكري والتسرع في اتخاذ القرارات دون الدراية بنمط توجه الخصوم، وكان ذلك جليا في تعجلهم في حل الحكومة والبرلمان دون وجود خطة بديلة، حيث إنهم تفاجؤوا بالموقف الجماعي الرافض لشكل الفترة الانتقالية والمشاركة فيها من قبل القوى الحية، فلم يكونوا متوقعين أن يرفض الآخرون التعاون معهم لمجرد أن السلطة في أيديهم، وسرعان ما أعادوا تشغيل الحكومة والبرلمان القديمين مرة أخرى مما أفقدهم هيبتهم وثقة الشعب في كفاءتهم.

(8) Simon Tisdall, "Chad dictator's death spells chaos in Islamist terror's new ground zero," *The Guardian*, April 25, 2021, https://www.theguardian.com/commentisfree/2021/apr/25/chad-dictators-death-spells-chaos-in-islamist-terrors-new-ground-zero.

أضف إلى ذلك سطحية الإلمام بأهمية ما يترتب من انفراج للأزمة السياسية إذا انتهجوا الدعوة إلى مؤتمر سلام شامل يشارك فيه جميع الفاعلين بمختلف توجهاتهم، فالأسلوب الذي رفض فيه المجلس العسكري طلب حركة fact للحوار[٩] أعطى التشاديين وحتى مناصري المجلس العسكري مثل فرنسا انطباعا بأن الأمور لن تسير على ما يرام وأن عقلية التحدي هي المسيطرة على من يتحكمون بزمام الأمور.

خاتمة

ما زال الوقت مبكرا للتنبؤ بما سيحدث في تشاد بعد إدريس ديبي في ظل الفترة الانتقالية أو ربما بعدها، فالبلاد تبدو بركانا ثائرا لا يدري أحد متى ينفجر. لقد تأكد اتجاه التوريث ودعم الجيش لذلك، وثبت انتهازية الطبقة السياسية التي انساقت وراء الاستهانة بالدستور وشرعية المؤسسات الدستورية؛ لكن يوجد إصرار على التغيير لدى البعض، كما توجد خشية من اندلاع الحرب الأهلية.

(٩) «المجلس العسكري في تشاد يرفض التفاوض مع المتمردين «الخارجين عن القانون»» **البي بي سي**، (٢٥، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢١م، https://www.bbc.com/arabic/world-56883142

دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت

عماد الدين حسين بحر الدين عبدالله - باحث متخصص في الدراسات الإستراتيجية - المجلس الأعلى للإستراتيجية والمعلومات ولاية الخرطوم - الخرطوم.

يتمتع السودان بأهمية خاصة على المستوى العربي والإفريقي، إذ هو غني بموارده الطبيعية وثرواته المعدنية وإمكاناته الزراعية والحيوانية وتنوع مناخه، ويمثل أنموذجا لدولة التعدديات العرقية واللغوية والثقافية، ولموقع السودان الإستراتيجي وأهمية إقليم دارفور الاقتصادية جعلت منه محط أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية، إذ يعد جزءاً من الساحل الإفريقي الكبير، وله ارتباط وثيق بما يمر به من أحداث. يقع إقليم دارفور في أقاصي غرب السودان وتبلغ مساحته الكلية ٥٤٩ ألف كيلومتر مربع بحجم مساحة فرنسا ويشترك في الحدود مع مصر وليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، ويبلغ عدد سكان الإقليم ٧,٥ مليون نسمة حسب آخر إحصاء في عام ٢٠٠٨م، وينقسم سكان الإقليم إلى مجموعتين رئيستين إحداهما ذات أصول عربية وتمتهن الرعي والأخرى ذات أصول غير عربية وتمتهن الزراعة. عاش الإقليم صراعات مستمرة بين مكوناته الاجتماعية المختلفة، وفي كل مرة، كانت التدخلات من قبل رجالات الإدارة الأهلية وتعد ذات جدوى، لكن مع مرور الوقت أصبحت غير ذلك[١]. وتعد مشكلة دارفور من المشكلات الجيوسياسية المعقدة؛ نظراً لتشابك العوامل التي أسهمت في نشوئها ومن ثم تعددت الأطراف فيها محليّاً وإقليميّاً ودوليّا، وقدرت الأمم المتحدة عدد الذين تأثروا بها منذ عام ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٧م بنحو (٣,٤) مليون نسمة[٢]. تعد مدينة الجنينة عاصمة لسلطنة المساليت التي انضمت للسودان الإنجليزي بموجب اتفاقية دولية عام ١٩١٩م، وهي السلطنة الوحيدة التي لم تستعمر في إفريقيا، وتنتسب إلى أندوكا، وهو لقبٌ لسلطان المساليت محمد بحر الدين، ويصل عدد سكانها إلى ١٧٠ ألف نسمة[٣]. إذاً يمكن القول أنه لكبر مساحة إقليم دارفور وكثرة عدد سكانه، ولمساهمته في الاقتصاد السوداني بقطاع الثروة الحيوانية مضافاً إليه التجارة الحدودية التي يمكن للحكومة أن تنظمها لتجني منها الكثير، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السوداني في منطقة الساحل الإفريقي، ويساهم في استتباب أمنها.

(١) السعيد البدوي، «أعمال الحلقة النقاشة حول أزمة دارفور»، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٥م)، ٣-٥.

(٢) أياد عايد والي البديري، «مشكلة دارفور أسبابها ونتائجها دراسة في الجغرافيا السياسية»، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية** ١٢، العدد ١، (العراق: جامعة القادسية، ٢٠٠٩م)، ١٩٥.

(٣) إبراهيم بحر الدين، مقابلة، (٢٥، مارس، ٢٠٢١م)، الخرطوم.

العوامل التي كان لها دور ثانوي في إشعال الصراع بإقليم دارفور

أولاً: العوامل الطبيعية

يعد الجفاف أحد المظاهر الموروثة لأراضي المناطق الجافة بإقليم دارفور، خصوصاً شمال الإقليم ووسطه، ولقد مرت خمس فترات جفاف على المنطقة خلال مائة العام الماضية، اثنتان منها وقعتا خلال العشرين عاماً الأخيرة. وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها ما بين ١٠٠ و٦٠٠ ملمتر، مع العلم بأن انخفاض ١٠٠ ملمتر فقط في متوسط معدل الأمطار السنوي يمكن أن يحدث آثاراً سلبية كبيرة بالبشر والحيوانات. ويكشف منسوب الأمطار خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٩٠م عن وجود ٣ فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف الستينيات وتميزت بجفاف خفيف نسبياً، والفترة الثانية التي وقعت خلال سنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٥م تميزت بجفاف شديد نسبياً، وتميزت الثالثة التي وقعت في ١٩٨٢ – ١٩٨٤م بجفاف شديد جدّاً. وصاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقع أسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت صفة صراع مسلح عالي الوتيرة تحول فيما بعد إلى حرب[٤]. كما شهد السودان منذ خمسينيات القرن الماضي ازدياداً مطرداً في زحف الجفاف جنوباً وضعفاً في معدلات سقوط الأمطار السنوية التي كانت تهطل بمعدلات كافية في الإقليم. هذا الجفاف المتزايد كانت له تأثيراته العميقة على منطقة دارفور؛ مما أدى في آخر الأمر إلى حدوث نزاع بين القبائل الرعوية والزراعية[٥]. وقد أصدر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة تقريراً في عام ٢٠٠٧م يبرز فيه أن العوامل البيئية تعد من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في اندلاع الأزمة في إقليم دارفور.

ثانياً: العوامل الأمنية

تعد العوامل الأمنية من العوامل المهمة في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في الإقليم، وذلك لأن إقليم دارفور قد تأثر كثيراً بالاضطرابات والمشكلات السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية، كان أول ظهور لـ«مجموعات منفلتة» أثر فشل حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م[٦] المسلحة لإسقاط حكم جعفر نميري، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة من المسلحين ويقدر عددهم (٥٠٠) مسلح ليستقروا في مدن دارفور البعيدة

(٤) المعتصم أحمد علي الأمين، «أزمة دارفور – المعتقدات – النتائج – الحلول»، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية** (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٥م)، ٣١٩- ٣٢٠.

(٥) الأمين، «أزمة دارفور – المعتقدات – النتائج – الحلول»، ٣٢٠.

(٦) حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م: وتعرف أيضاً بحركة المرتزقة وهم مجموعة من السودانيين تسلحوا تسليحا قويا وقدموا من خارج ليبيا إلى الخرطوم لإطاحة بنظام نميري، وبسطت هذه القوه المسلحة كامل سيطرتها على الخرطوم وإذاعة أم درمان احتلالا كاملا لمدة ثلاثة أيام بلياليها، بل وتمكنت من محاصرة القيادة العامة، وكان قائد هذه القوات العميد محمد نور سعد، وتخطيطها من قبل العديد من الأحزاب منها حزب الأمة والإخوان المسلمون والاتحادي الديمقراطي، وعلى رأس هذه المجموعة المدبرة الصادق المهدي. وبعد ثلاثة أيام استطاع النميري استعادة الحكم وأعدموا ثلاثة آلاف من بينهم إثيوبيون مشتبه فيهم.

عن سلطة الدولة ثم اتجهوا لممارسة النهب المسلح، حيث هجموا على سوق مدينة (كورو) في عام ١٩٧٩م، وهذه تعد العملية الأولى للنهب المسلح في دارفور[٧]. وكذلك الحروب الليبية التشادية التي كانت بدايتها في عام (١٩٧٩م حتى ١٩٨٧م) كان لها تأثير في انتشار السلاح في دارفور، وذلك نسبةً للتداخل القبلي وسهولة الدخول عبر الحدود بين الدولتين وإقليم دارفور. وأيضاً تعد الصراعات القبلية واحدة من أسباب انتشار السلاح في الإقليم والتي كانت أولها بين الفور والعرب في الفترة ١٩٨٧م - ١٩٨٩م وهي من أولى النزاعات التي قامت على الإثنية، والتي كان دافعها أراضي المرعى ومصادر المياه.[٨] كما كان للمبعدين التشاديين دور في انتشار السلاح، حيث استخدموا دارفور ملاذً آمناً لتجنيد وتدريب ميليشيات قبلية استخدموها لاحقاً في الاستيلاء على السلطة في تشاد، ومنهم الرئيس الأسبق حسين حبري الذي أطلق في عام ١٩٨٢م حملته للاستيلاء على السلطة من دارفور وكذلك الرئيس السابق إدريس ديبي.[٩] وتعد حكومة الصادق المهدي هي أول من وزعت السلاح في مناطق دارفور وكردفان للقبائل العربية في عام ١٩٨٦م لمواجهة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة[١٠]. إذ يعد هذا الفعل بداية النزاع بين مدنيين مدعومين من قبل الدولة في مواجهة حركات التمرد المناهضة للحكومة المركزية. تنظر الولايات المتحدة إلى أزمة دارفور بصفتها صراعا إثنيا عرقيا بين العرب المدعومين من قبل حكومة البشير تجاه الأفارقة، حيث أدى ذلك إلى انتهاكات في حقوق الإنسان وإبادة جماعية، إلا أن الرئيس البشير ذكر بأن الصراعات القبلية في دارفور قديمة جداً قبل مجيء حكومته، وأن مجموعة العرب التي يتهم الغرب الحكومة بدعمها هي مجرد «عصابات نهب مسلح تمارس القتل ولا تلتزم بالقانون»، وذكر وزير الخارجية الأسبق مصطفى عثمان إسماعيل أن الاتحاد الإفريقي أصدر قراراً جاء فيه أنه ليست هنالك إبادة جماعية بدار فور، وأن الحكومة إذا كانت تسلح القبائل العربية فمن يسلح الحركات المسلحة.[١١] مما سبق يمكن القول أنه نتيجةً لضعف الوجود الأمني للحكومات، أدى إلى انتشار السلاح، وكذلك مجاورة دار فور لدول جميعها محل هشاشة أمنية ومضطربة وهي تشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى، وما دام أن حكومة الصادق المهدي هي أول من جندت القبائل العربية للقتال في صف الحكومة ضد الحركات المسلحة، يمكن لحكومة البشير أن تستخدم ذات النهج.

---

(٧) محمود خالد الحاج، **دار فور الحقيقة الغائبة**، (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، ٢٠٠٤م)، ٦٧.

(٨) «ثورة دارفور أزمة السودان الجديدة»، **مجموعة الأزمات الدولية**، (٢٥، مارس، ٢٠٠٤م)، ١١.

(٩) «ثورة دار فور أزمة السودان الجديدة»، ١١.

(١٠) «تسليح القبائل... الحرب القادمة والأوسع نطاقاً»، **شبكة عاين**، (١٨، مارس، ٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/jAQZB

(١١) «تقرير أمريكي يتهم نظام البشير بتسليح القبائل العربية»، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، العدد ٢٩-٣٠، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥م)، ١١٧ - ١١٨.

ثالثاً: العوامل الإدارية

تتمثل العوامل الإدارية في حركة الرعاة بحثاً عن الكلأ وتعرف «بالمراحيل»[١٢]، وكان أول ترسيم لمسارات الرعاة في دارفور في عام ١٩٣٧م، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن لم يأت ترسيم جديد يستوعب التغيرات البيئية والحضرية لحياة الرعاة[١٣]. المراحيل أو المسارات ليست طرقا عادية للرحيل ولكنها أراضٍ واسعة ومراعٍ فسيحة، حيث كانت في الماضي مناطق خلوية لا توجد بها أراض مزروعة، ولكن في الآونة الأخيرة ونسبةً للجفاف والتصحر الذي ضرب المناطق الشمالية من ولايات دارفور اندفع السكان نحو الجنوب، وكذلك زادت أعداد الثروة الحيوانية وانتشرت الزراعة في المناطق الرعوية وأُغلقت بعض المسارات، وأدى ذلك الأمر للاحتكاك بين العرب الرحل والمستقرين من المزارعين المحليين[١٤]. وذكر معتمد محلية برام الدكتور حسن حماد أنه كانت تُراجَع المراحيل والمسارات كل عام من قبل الضباط الإداريين ومشايخ الإدارة الأهلية، وآخر عام روجعت فيه هو ١٩٨٧م، وفي عام ٢٠٠١م وُجد بعض المزارعين قد زرعوا في بعض مراحيل العرب، وبدأت تظهر الاشتباكات بين الرعاة والمزارعين إلى أن وصلت إلى حد النزاع المسلح[١٥]. يتضح مما سبق أن المراحيل رُسِّمت في عهد الاستعمار البريطاني وتُجدد سنوياً من خلال المحليات وذلك تفادياً للاشتباك بين الرعاة والمزارعين، كما يتضح أيضاً أن هنالك جفافا ضرب الأجزاء الشمالية من الإقليم، هذا الجفاف مع عدم تجديد المسارات وحرق بعض المزارعين لمساحات كبيرة حولهم لكي لا يقربهم الرعاة، تعد من العوامل التي أدت لاشتعال الصراع.

رابعاً: العوامل السياسية

أصدر عدد من أبناء دارفور -بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م- بياناً[١٦] دعوا فيه أبناء الإقليم إلى الالتفاف لقضايا أهلهم، الذين تفتك بهم الصراعات وظروف احتراب ونزاعات مؤسفة وصدامات دامية راح ضحيتها المئات من مواطني دارفور، وناشدوا أهل دارفور بمختلف قبائلهم أن يتحلوا بروح الشجاعة والتسامح وينتهجوا سبيل الجودية[١٧] لحل مشكلاتهم، التي نتج عنها حرق للزرع والضرع ولا منجاة ولا مغتنم لأحد، ودعاهم

(١٢) المراحيل: جمع مرحال عرَّفه الأستاذ عبد الحميد حسين بأنه خط سير تنقل العرب الرحل من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والكلأ والعشب وعرفه تعريفاً دقيقاً بأنه حيز مكاني وإداري واجتماعي معلوم للجميع له حدود معينة من حيث الطول والعرض سمي بالمرحال؛ لأنه يربط بين نقطتين عند رحيل القوم من مكان لآخر وتسمى المسافة بين النقطتين بالمرحلة.

(١٣) عبدالحميد حسين، «مسارات ومراحيل السودان»، **المسرجة**، (٢٧، أكتوبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، http://almasraja.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%84/

(١٤) «برنامج أرض السمر»، **تلفزيون السودان القومي**، (٩، مايو، ٢٠١٩م).

(١٥) حسن حماد، مقابلة، (١٢، فبراير، ٢٠١٨م)، الخرطوم.

(١٦) تاريخ إصدار البيان في٢٠٠٢/٧/٢٠م وسرد البيان تاريخ الاقتتال القبلي في دارفور بين القبائل، وأشار إلى أن أشد الحروب وأكثرها تعقيداً هي التي أخذت طابع العرب والزرقة مما هدد بانقسام الإقليم إلى فريقين على أساس عنصري. ومنهم الذين أخرجوا البيان: أحمد إبراهيم دريج والتجاني السيسي.

(١٧) الجودية: إحدى الطرق لحل المشكلات بالسودان وتكون بين عمد ومشايخ القبائل التي وقع بينها اقتتال وتحل بدفع الدية من الأبقار أو الإبل وتعرف بأعراف دارفور.

أن يهبوا لتوحيد صفوفهم لمواجهة المخاطر الجسيمة المتمثلة في سياسات الحكومات المركزية المتعاقبة، والتي هي سياسات فرق تسد ومواجهة التحديات الكبيرة المتمثلة في تنمية الإقليم[١٨]. يلاحظ أن هذا البيان كان فيه كل المكونات الاجتماعية لإقليم دارفور. وبعد أن قابلت الحكومة بيانهم بالسلاح التقى في مدينة فولتو الألمانية عدد من السودانيين تحت اسم اتحاد الأغلبية المهمشة السوداني[١٩]، أكدوا أن النزاع الذي دار في غرب السودان وشرق السودان هو سياسي، وإن إطار حله لا يتأتى إلا عبر الحل السياسي الشامل، وأشاروا إلى أن الأزمة التي تحيق بالسودان تعود منذ فجر الاستقلال، التي نتجت من عدم التوزيع العادل للسلطة والثروة، وتعد هذه المشكلات جزءا وامتدادا لمشكلات السودان المزمنة[٢٠].

سعي الحكومات المركزية لتوقيع اتفاقيات السلام مع الحركات المسلحة بالإقليم

مع بداية الصراع المسلح في دارفور في عام ٢٠٠٣م سعت حكومة البشير في حل المشكلة عبر التفاوض، إلا أن نواب دارفور بالبرلمان أكدوا للحكومة ضرورة الحسم العسكري وذلك في جلسة دعي لها البروفيسور آدم[٢١]، حيث قال لهم: (إن طبيعة تلك المنطقة يتعذر فيها الحسم العسكري لما فيها من جبال يصعب على القوات المسلحة الانتشار فيها، وإن بدأت مسألة المواجهة المسلحة فإن ذلك لن يتوقف، كما أن مطالب هذه الحركات بسيطة ومشروعة تتمثل في توفير خدمات وتنمية، إلا أن الحكومة نفذت توصيات نواب دارفور بالبرلمان الذين وصفوا الحركات بالشرذمة القليلين ويجب ضربهم بيد من حديد، وعملت على الحسم العسكري مما زاد الوضع سوءاً)[٢٢]. وقِّع بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٦م على اتفاقية أبوجا بين الحكومة السودانية ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي، بينما امتنع عبدالواحد محمد نور الرئيس التاريخي للحركة وكذلك امتنعت حركة العدل والمساواة عن التوقيع[٢٣]. وعلى الرغم من أن الاتفاقية حققت بعض المكاسب للإقليم تمثلت في توقف الحرب مدة أربعة أعوام مع حركة مني، إلا أنه في عام ٢٠١٠م تمرد من جديد متهماً الحكومة بعدم تنفيذ الاتفاقية.

---

(١٨) عماد سيد أحمد، **أمركة إفريقيا دارفور فقاعة على ثقب الإبرة**، (الخرطوم: دار السداد للطباعة، ٢٠٠٥م)، ٤١.

(١٩) اتحاد الأغلبية المهمشة السوداني: اجتمع بمدينة فولتو الألمانية الكثير من السودانيين بلغ عددهم ٦٠ شخصاً، لثلاثة أيام من ٢٩ أغسطس حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٣م في سمنار دعا له معهد التنمية السياسية الألماني حضره د. شريف حرير عن التحالف الفيدرالي ود. إدريس آدم محمد عضو المجلس الاستشاري لاتحاد المهمشين ونصر الدين حسين دفع الله عن أبناء كردفان وعضو أمانة الاتحاد، ودينقياي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان وسليمان صالح ضرار عن مؤتمر البجا، ود. الشفيع خضر عن الحزب الشيوعي السوداني والتجمع الوطني الديمقراطي (قدم ورقة السودان ما بعد السلام) ود. منصور يوسف العجب عضو المجلس الاستشاري (قدم ورقة عن دور الأغلبية المهمشة في بناء السودان الجديد). وأحمد سعد عمر عن الحزب الاتحادي الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي. وخديجة حسين دفع الله من منظمة أمهات السلام وفائزة أحمد عن نساء مؤتمر البجا وحامد فضل الله وآخرون.

(٢٠) أحمد، **أمركة إفريقيا دارفور فقاعة على ثقب الإبرة**، ٤٢.

(٢١) البروفيسور آدم محمد أحمد عبدالله: عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية الأسبق بجامعة الزعيم الأزهري.

(٢٢) آدم محمد أحمد عبدالله، **محاضرة بجامعة الزعيم الأزهري**، (كلية الدراسات العليا ماجستير الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٥ م).

(٢٣) مهدي تاج الدين عبدالنور عثمان، «دور سياسات حكومة الإنقاذ الوطني في نشوء وتطور وتسوية الصراع في دارفور ٢٠٠٣- ٢٠١٣»، رسالة دكتوراه، (الخرطوم: **جامعة الزعيم الأزهري**، ٢٠٢٠م)، ٢٢٢.

ودعما لجهود السلام بدارفور بادرت دولة قطر بدعوة أطراف النزاع الراغبين في توقيع السلام، حيث رعت الاتفاقية، كما أنشأت عشر قرى نموذجية بدارفور؛ حيث عقد اللقاء التشاوري بالدوحة في الفترة من ١٦-٢١ نوفمبر ٢٠٠٩م بدعوة من جبريل باسولي[٢٤] والحكومة القطرية، تنفيذاً لمقترح ثامومبيكي[٢٥] القاضي بضرورة مشاركة المجتمع المدني الأهلي في المفاوضات القادمة. ودعي ٢١٤ شخصاً من دارفور يمثلون خلفيات سياسية واجتماعية وأكاديمية مختلفة، وشارك أيضاً عدد من أبناء دار فور بالمهجر[٢٦]. وتعد وثيقة الدوحة من الوثائق المهمة لكونها أتاحت الفرصة لمشاركة المكونات الاجتماعية بالإقليم، إلا أنها لم تحل المشكلة وذلك لعدم سعي حكومة البشير في علاج الأزمة بالإقليم من تدني خدمات وصحة وتعليم وأمن، ولعدم قيام المصالحات الاجتماعية بين القبائل. وُقِّع بمدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١م بين حكومة الفترة الانتقالية والجبهة الثورية على قضايا قومية تخص السودان ككل مثل العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الجرائم وشكل الحكم واتفق على نظام الإقليم واتفاقيات تخص أقاليم بعينها، ونظراً لتعدد الحركات الموقعة على الاتفاقيات واختلاف أجندتها السياسية اتفق على إنشاء خمسة مسارات للتفاوض وبخصوص مسار دارفور فإنه يضم (حركة العدل والمساواة، جيش تحرير السودان، وتحرير السودان المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان)[٢٧]. وإنفاذاً لاتفاق جوبا صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين مني أركو مناوي حاكماً لإقليم دار فور[٢٨]. يمكن القول بأن اتفاق جوبا للسلام تكتيكي وواجب التوصل إليه، إذ يجب تضافر كل الجهود من قبل كل مكونات الوطن السياسية والاجتماعية للوصول إلى السلام الإستراتيجي ولا يتأتى ذلك إلا بالمصالحات الوطنية وقبول السودانيين بعضهم بعضا.

النزاع بين العرب والمساليت في مدينة الجنينة

يرجع تاريخ أول نزاع بين العرب والمساليت إلى عام ١٩٩٨م يتوقف لشهور ويتجدد مرة أخرى واستمر حتى ٢٠٠١م، إلى أن احتُوي بتوقيع اتفاقية سلام بين الطرفين، ورغم ذلك فضل بعض المساليت البقاء في تشاد، لأن الحساسيات ما زالت موجودة وبأقل مشاجرة بين اثنين قد تتحول مباشرة إلى مواجهات مسلحة. نشب نزاع مسلح بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م بينهم على خلفية مقتل أحد شباب العرب قرب معسكر

(٢٤) جبريل باسولي: الوسيط المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتحقيق السلام في دارفور.

(٢٥) ثامومبيكي: رئيس الآلية الإفريقية لعملية السلام في السودان.

(٢٦) «وثيقة الدوحة لسلام دار فور»، **الأمم المتحدة**، (١٤، يوليو، ٢٠١١م)، ٣١.

(٢٧) «اتفاق جوبا للسلام في السودان تحدياته وفرص نجاحه»، **وحدة الدراسات السياسية**، (قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠٢٠م)، ٢.

(٢٨) «قرار مجلس الوزراء الانتقالي رقم (٢٦٥)»، **وزارة رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية السودان**، (٢٩، أبريل، ٢٠٢١م).

كريندينق، وراح ضحية ذلك ٤١ قتيلاً خلال ثلاثة أيام. وقال وكيل سلطان المساليت: (إن عدد القتلى من قبيلتي لا يقل عن ٣٠ قتيلاً و١٤ جريحاً في حصيلة غير نهائية، نسبةً لأن جثث قتلى المخيم شرقي الجنينة لا تزال في العراء ولا يستطيع أحد أن يقترب من المكان دون أن يذكر عددها، وهناك المئات من سكان المناطق المجاورة للمدينة فروا إلى داخل الأراضي التشادية خوفاً على حياتهم، وفر الآلاف إلى منازل الأهل والأقرباء في القرى البعيدة عن الجنينة، وآخرون اتخذوا المدارس مأوى لهم). أما أمير القبائل العربية مسار عبدالرحمن عسيل فقد ذكر: (أن حصيلة القتلى من قبيلته بلغت ١١ شخصاً و١٥ جريحاً). وحمل تجمع المهنيين الحاكم العسكري واللجنة الأمنية بالولاية كامل الأحداث؛ لتقاعسهم عن حماية المدنيين وتوفير الأمن، وطالب بإقالة الحاكم العسكري وتعيين آخر مدني. كما أعلنت الجبهة الثورية السودانية (مسار دارفور) تعليق التفاوض إلى حين التقدم بخطوات عملية لحماية المدنيين وتقديم الجناة للعدالة[٢٩]. وبعد عام تجدد الصراع مرة أخرى بتاريخ ٢٠٢١/١/١٥م، حيث أعلنت لجنة أطباء ولاية غرب دارفور أن حصيلة الاشتباكات بلغت ٨٣ قتيلاً و١٦٠جريحاً بينهم مصابون من القوات المسلحة، وذلك لإصدار والي غرب دارفور محمد عبدالله الدومه تفويضاً للقوات النظامية باستعمال القوة لحسم ظاهرة الخروج عن القانون[٣٠]؛ مما دفع برئيس مجلس الوزراء إرساله وفداً برئاسة النائب العام تاج السر الحبر ومشاركة ممثلين لجميع الأجهزة الأمنية والعسكرية والعدلية[٣١]، إذ وقِّع على وثيقة وقف العدائيات بين الطرفين بحضور قائد ثاني الدعم السريع[٣٢]. وتعد هذه هي المرة الثانية بعد الثورة والأولى في ظل حاكم مدني، حسب رغبة قوى الحرية والتغيير التي تزعم بأن الحاكم المدني يعمل معها لتحقيق الأمن والسلم بالمنطقة، ومع ذلك تجددت النزاعات؛ إذاً المشكلة ليست في تبديل الحاكم من عسكري إلى مدني.

أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية غير الحكومية يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٤/٥م عن مقتل ١٨ وإصابة ٥٤ إثر تجدد أعمال العنف في مدينة الجنينة[٣٣]. وذكر والي غرب دارفور أن الميليشيات قدمت من دولة تشاد، و«سرف عمرة» بولاية شمال دارفور على إثر مقتل شخصين من العرب حسب ما نقلته وكالة أسوشيتد بريس، واستخدمت الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وبموجب ذلك أعلن مجلس الأمن والدفاع السوداني حالة

---

(٢٩) «٤١ قتيلًا خلال ثلاثة أيام من الاقتتال القبلي في دارفور»، **Arabic RT**، (٣١، ديسمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/2tbfb

(٣٠) «السودان: ٨٣ قتيلًا و١٦٠ جريحاً بأحداث قبلية بمدينة الجنينة»، **الراية**، (١٨، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في : ٥، مايو ، ٢٠٢١م، https://2u.pw/Wl4h7

(٣١) «السودان يرسل وفداً رفيعاً إلى غرب دارفور لاستعادة الهدوء عقب أحداث عنف»، **البوابة**، (١٦، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://www.albawabhnews.com/4242534

(٣٢) «توقيع اتفاق وقف العدائيات بين المساليت والقبائل العربية في غرب دارفور»، **الراكوبة**، (١٣، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/oqZkY

(٣٣) «بيان رقم (١)»، **لجنة أطباء السودان المركزية على صفحتها في الفيس بوك**، (٥، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://it-it.facebook.com/pg/Sudandoctorscommittee/posts/?ref=page_internal

الطوارئ بالمدينة، وشكل لجنة عليا بتفويض وسلطات كاملة للتعامل مع الخروقات الأمنية بالطرق المشروعة، واقتصار استخدام القوة المسلحة للأجهزة الأمنية فقط[٣٤]. زار رئيس مجلس السيادة المدينة والتقى طرفَي الصراع، حيث وضع المعالجات الفورية مع اللجنة العليا في مسألة توفير الأمن للمواطنين، واستبشر خيراً بأن حِلول هذه المرة تلامس المشكلة الحقيقية[٣٥]. تعد هذه هي المرة الثانية التي يتجدد فيها الاشتباك في ظل الحاكم المدني، وعلى الرغم من توقيع وثيقة بين طرفي النزاع إلا أنهم لم يلتزموا بها. ربما لا توجد رغبة حقيقية لدى الطرفين لتحقيق السلم بينهما، أو أن هنالك مشكلات أكبر من ذلك يجب حلها أولاً ومن ثم يتحقق الصلح والأمن.

القرارات والإجراءات الأمنية لحفظ الأمن بالجنينة

وخلصت زيارة رئيس مجلس السيادة إلى وضع عدة قرارات وإجراءات أمنية لحفظ الأمن تمثلت في الآتي:[٣٦]

١. استخدام القوة الرادعة ضد المتفلتين حاملي السلاح ومستخدمي الدراجات النارية، ومنع الظواهر السالبة مثل العربات غير المقننة وارتداء للكدمول[٣٧] والمشردين والنقرس[٣٨]. وإخراج منسوبي الحركات المسلحة من بيت السلطان ومنع منسوبي جميع الحركات من ارتداء الزي العسكري داخل الولاية، ودعوة المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين وتكوين لجان مجتمعية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية بالولاية لإعادتهم إلى قراهم وتوفير التأمين اللازم لهذه القرى وإعادة الممتلكات التي نهبت من المواطنين، وزيادة أقسام الشرطة بحيث تغطي جميع المدينة، والحضور الدائم لوكلاء النيابة والقضاة، وتخصيص نيابة لجرائم المعلوماتية لمحاربة خطاب الكراهية والتحريض، وإجراء محاكمات فورية لمن تثبت إدانته واستعجال محاكمة المتهمين في الأحداث السابقة.

٢. حفر خندق حول المدينة لضبط حركة الدخول والخروج، وتسليم منسوبي القوات النظامية الذين وردت أسماؤهم في الأحداث السابقة للعدالة، ومنع عربات القوات النظامية المسلحة من التحرك داخل الأحياء والأسواق إلا لمهمات رسمية، وإخلاء قصر الضيافة من قوات الدعم السريع وتكوين قوات مشتركة لحراسته، وزيادة حجم القوات العسكرية وتكثيف عملها لتعقب الجرائم والقبض على مرتكبيها.

---

(٣٤) «السودان يعلن حالة الطوارئ في ولاية غرب دارفور عقب اشتباكات قبلية دامية»، **الجزيرة**، (٥، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/sEYCH

(٣٥) «مقابلة مع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان»، **قناة الحدث**، (١٦، أبريل، ٢٠٢١م).

(٣٦) «قيادة الفرقة ١٥ مشاة الجنينة»، **هيئة الاستخبارات العسكرية**، (١٥، أبريل، ٢٠٢١م).

(٣٧) الكدمول: هو عمامة كبيرة يستخدمها سكان الصحراء لتغطية جميع الوجه ولا يترك سوى العينين فقط، والآن أصبح يستخدمه المجرمون لكي يرتكبوا به جرائمهم لكي لا يعرفهم أحد.

(٣٨) النقرس: هي عصابات إجرامية تمارس أعمال النهب والسلب تجاه المواطنين.

يمكن القول أن هذه القرارات إن طبقت تؤدي لتحقيق الأمن على المدى القريب، ولكن تحتاج لميزانية كبيرة جداً، ربما تعجز الحكومة عن توفيرها، إلا أن قرار حفر خندق حول المدينة غير منطقي؛ لأن مساحة المدينة كبيرة جداً حيث تبلغ (٤٦٠,٧٩) كم مربع ويصعب تنفيذ هذا الإجراء، ويمكن الاستعاضة عنه بكثرة نقاط الارتكاز للقوات النظامية وأيضاً هذه المسألة مرهقة، إلا أنها أخف من مسألة حفر الخندق؛ لأن الخندق يمكن أن تحاصر به المدينة بعد السيطرة على البوابات والمداخل من قبل الخارجين عن القانون، سواءً كانوا من العرب أو المساليت الموجودين في السودان أو المستقرين بتشاد أو حتى من قبل أية قوى مسلحة غير سودانية ربما تكون قادمة من تشاد أو إفريقيا الوسطى؛ لأن كليهما بهما نزاعات مسلحة وحروب أهلية، وربما يرتكبون أفظع الجرائم بعد ممارسة أعمال السلب والنهب، ولا تستطيع الحكومة السودانية ضربهم بالطيران لمخالطتهم المدنيين، ويصعب على سكان الجنينة الفرار وإن طال بهم الحصار. إذاً هذه القرارات والإجراءات لا تلامس جذور النزاع القبلي بين العرب والمساليت، الماثلة في قول المساليت للعرب بأنهم مستوطنون جدد وأن دارفور هي «دارفور ولا مكان لعربي هنا». وعندما ننظر إلى عموم القارة الإفريقية نجد بأن العرب موجودون في كثير من دولها بصفة طبيعية، ولم يوصفوا بالمستوطنين الجدد من قبل أي مكون اجتماعي في أية دولة من الدول. وعندما نسقط تلك الدعوى على الحرب بجنوب السودان بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرن نجدها لم تكن موجودة، وكل الذي ذكروه كلمة (الجلابة) لكل من لا ينتمي لهم عرقياً، ومضمون ذلك يؤكد بأن الجنوبيين يقبلون بوجود العرب معهم في السودان، إلا أنهم يريدون حكماً ذاتياً لإقليمهم في ظل دولة واحدة، ولكن بعد اغتيال الدكتور جون تغير المشروع إلى الانفصال. والثابت أن هجرة القبائل العربية إلى دارفور بدأت منذ حكم الداجو والتنجر على الإقليم أي في عهد السلطنات والممالك القديمة التي سبقت حكم الفور، إذاً العرب مواطنون بالميلاد من أجدادهم قبل ظهور مفهوم الدولة القومية الحديثة فكيف يصبحون اليوم مستوطنين جددا؟!

سيناريوهات مستقبل الصراع بين العرب والمساليت بإقليم دارفور

ما دام أن جذور الصراع القبلي ما زالت قائمة بين العرب والمساليت، وفي ظل جوار مدينة الجنينة لتشاد حيث تبعد منها مسافة ٢٧ كيلو مترا فقط، وبعد أن أصبحت تشاد محل هشاشة أمنية بعد اغتيال الرئيس التشادي إدريس ديبي، ربما يذهب لها كلا الطرفين لترتيب صفوفهما لأن كليهما لديهم حضور هنالك؛ العرب لامتدادهم الطبيعي والقبلي والمساليت لظروف الحرب، ومن ثم العودة مجدداً للنزاع، وإن كثرت الصراعات وعجزت الحكومة المركزية عن حلها ربما يُتدخل في السودان بفرض وصايا دولية أو قوات أممية.

وإن تطور هذا النزاع وشكل ضغطاً على حكومة الخرطوم ربما يجعلها تتخذ قراراً بمفردها يقضي بفصل الإقليم، خوفاً من أن يجرها إلى حرب طويلة ويستنزف طاقتها، وهي قد لا تريد تكرار نموذج الجنوب لاستمرار الحرب فيه قرابة خمسين عاما، أو قد تطالب الحركات الموقعة على مسار دارفور بفصل الإقليم، أو قد يتخذ حاكم الإقليم قراراً بفصله. إذاً ما ينبغي للحكومة المركزية فعله هو ضرورة الغوص في جذور المشكلات وإنتاج حل اجتماعي برضا الطرفين لتجنيب البلاد الانزلاق نحو الفوضى، وحفاظاً على الأرواح والممتلكات، وهذا سوف يجنبها الكثير من الأعباء الأمنية والإدارية والمالية.

إثيوبيا: تقهقر الديمقراطية

حسن إدريس الطويل - كاتب إريتري - القاهرة.

تَشهد إثيوبيا أحداثا مُتوالية من سيولة أمنية وتهجير قَسري وقَتل على الهُوية بين مُكوِناتها؛ نتيجة لتعقيدات موروثة في دولة تَجمع مكونات اجتماعية متباينة المشحونة بالغُبن، والذي غُذي بحملات من الكراهية والتعصب. يُعزى تَصَاعد الصِراع العِرقي العَنيف في إثيوبيا في السنوات الأخيرة إلى عدة مسببات، مثل تنامي النعرات القومية الحادة، الذي يمثل الغِناء الذي يبث على وسائل الإعلام الإقليمية المُحرض على التطرُف، ما يُؤجج المشاعر القومية.

كما أن التناقض في الدستور بين المادة المتعلقة بملكية الدولة للأرض والموارد الطبيعية والمادة التي تعطي الشعوب الإثيوبية حق تقرير المصير إلى الانفصال، وكذلك الفساد المستشري لدى بعض النخب السياسية، والنزاع على ملكية الأراضي في أطراف الأقاليم.

أدى السعي الحثيث للتنازع على السلطة تصاعدا حادا في الصراع السياسي القائم على التنافس الإثني بين مكونات الشعب وتقهقر مريع للديمقراطية وهو محصلة العوامل أعلاه، مُضيفة عليها سعي النخب المحافظة للأمهرا لاستعادة السلطة والعودة للحكم الذي تسرب من أيديهم بعد دخول قوات الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي[١]، واليد العليا كانت للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي[٢].

ألغام دستورية

تمثل القوميات أساس تكوين الأحزاب السياسية، كما تعد المنظم للعلاقات الفيدرالية إلى مستويين مركزي وإقليمي، ووفقاً لدستور إثيوبيا لعام ١٩٩٤م القائم على الفيدرالية الإثنية، أدى إلى تقسيم البلاد إلى تسعة إقاليم ذات حدود جغرافية مرتكزة على العرقية، ويحمل في طياته مفارقة عجيبة «لكل قومية الحق في تقرير المصير إلى الانفصال، في حين أن الأراضي والموارد الطبيعية تديرها الدولة، لمجتمع يحترف الزراعة ومرتبط بالأرض؛ حيث انتساب الشخص مناطقي حتى داخل إطار القومية الواحد. وفقًا للدستور، فإن الدولة

(١) تأسست عام ١٩٨٨م، ائتلافًا من أربعة تنظيمات قائمة على أساس عرقي: ١/ الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. ٢/ الحركة الوطنية الديمقراطية لأمهرا. ٣/ حركة أورومو الديمقراطية الشعبية . ٤/ الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية للجنوب، تسلَّمت السلطة ١٩٩١م.

(٢) تأسست في عام ١٩٧٦م من نخب التيجراي وقادت حركة تحرير مسلح عبر تحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

فيدرالية في هيكل متعددة الأعراق، بتعريف الدستور، «الأمم والقوميات والشعوب» (المواد ١ و٥٠-٥٢)، وهي ذات سيادة مستمدة سلطتها من الدستور (المادة ٨)، لها حق غير مشروط في تقرير المصير، بما في ذلك الانفصال بصفتها كيانات لها حصص متساوية في تأسيس النظام السياسي، (المادة ٣٩). وبناءً على ذلك، فإن معظم هذه «الأمم»، استنادًا إلى الاستيطان، واللغة، والهوية، وموافقة الأشخاص المعنيين (المادة ٤٦ (١))، قد أنشأت الأقاليم التسع[٣] التي تشكل دولة إثيوبيا (المادة ٤٦ (١)). ٤٧.)، العاصمة أديس أبابا يسميها الأورومو «فِنفِنِي»، فهي كذلك عاصمة إقليم أوروميا، فإن الدستور يعترف بوضوح «باهتمام أوروميا الخاص بأديس أبابا»، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية والمسائل الإدارية المشتركة (المادة ٤٩ (٥). الدولة تحتفظ بالأراضي وملكية الموارد الطبيعية نيابة عن الشعب وتوظيفها لمصلحتهم المشتركة وعليها تنميتها (المادة ٨٩/ ٥)[٤].

إثيوبيا دولة فيدرالية يسيطر عليها تحالف سياسي واحد إذ ينتظم بعض من المواطنين في المنظمات الأهلية، وجود بعض من الصحف المستقلة ومقدرة ضئيلة على المشاركة في صنع القرار الديمقراطي عبر صناديق الانتخابات. تُمثل التجربة الإثيوبية واحدة من التجارب المتفردة في القارة الإفريقية، كونها فيدرالية إثنية وقد شهدت البلاد نموا اقتصاديا كبيرا.

الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية، مدتها ست سنوات (قابلة للتمديد) من قبل المجلسين التشريعيين. ويُعيَّن رئيس الوزراء من الحزب الفائز بأغلبية الأصوات، الذي يصل إلى السلطة عقب الانتخابات التشريعية.

الهيئة التشريعيّة

تتكون الهيئة التشريعية من:

(١) مجلس الفيدرالي، مجلس الشيوخ ومسؤول عن تفسير الدستور وتطبيق والأمور الإقليمية الاتحادية، ويتكون من ١٠٨ أعضاء، تختارهم مجالسُ الأقاليم، لمدة خمس سنوات.

(٢) مجلس النواب ينتخب بالاقتراع المباشر بدوائر انتخابية بمثابة البرلمان، ويتكون من ٥٤٧ عضواً، مدته خمس سنوات[٥].

(٣) إقليم تيجراي، إقليم عفر، إقليم أمهرا، إقليم أوروميا، إقليم الصومال، إقليم بني شنقول، إقليم شعوب وأمم الجنوب، إقليم شعب الهرر، وأضيف إقليم سيداما

(4) *Ethiopia's Constitution of 1994* (Addis Ababa: Constitute Project, 2021), https://www.constituteproject.org/constitution/Ethiopia_1994.pdf?lang=en.

(5) *Ethiopia's Constitution of 1994*.

لمحات انتخابية

تعد الانتخابات البرلمانية الإثيوبية لعام ٢٠٠٥م هي الأهم في تاريخ إثيوبيا، حيث إنها أول انتخابات تتضمن وجود منافسة حقيقية، وإنها نقطة تحول في سياسات الحزب الحاكم تجاه المعارضة، وتأتى ذلك نتيجة ضغط المجتمع الدولي على الحكومة الإثيوبية وتوجيه النقد الحاد لممارساتها، نحت الجبهة إلى دعوة جميع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥م في إطار جولةٍ انتخابية ديمقراطية.

عملت السلطات على تهدئة المناخ العام قبيل الانتخابات، من خلال الاستجابة لبعض مطالب المعارضة، وتخفيض القيود المفروضة عليها.

أظهرت النتائج تقدماً غير مسبوق لأحزاب المعارضة، فقد حصلت الجبهة والأحزاب الموالية لها على ٣٧١ مقعداً، بينما حصلت المعارضة على عدد ١٧٥ مقعدا عند الإعلان عن نتائج الانتخابات، اتهمت المعارضة الحزب الحاكم بالتزوير في عملية فرز الأصوات، واندلعت أعمال عنف في عدد من المناطق الإثيوبية، وأصدرت الحكومة الإثيوبية قراراً يحظر المظاهرات العامة، ثم شنت حملة واسعة من الاعتقالات لزعماء المعارضة[٦].

أدان كوفي عنان سكرتير الأمم المتحدة الأسبق أعمال العنف في أديس أبابا، والتي أسفرت عن إطلاق النار على المتظاهرين، حث جميع الأطراف على دعم جهود المجلس الوطني للانتخابات، والالتزام بقبول النتائج النهائية[٧].

الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠:

شكلت نتائج الانتخابات السابقة صدمة قاسية للنظام الحاكم ما دفعه للحيلولة دون تكراره، وذلك من خلال العمل على تفتيت تحالفات المعارضة، كما عمد إلى توسيع قواعده، حيث ربط جميع الفرص بالانضمام لعضويته شرطاً ضمنيا باستخدام مبدأ المكافأة والمجازاة، وحُدّت مساحة الحريات العامة من خلال سن عددٍ من التشريعات تُعزز قبضته على مجمل النظام السياسي، من أبرزها قانون مكافحة الإرهاب في ديسمبر ٢٠٠٨م بمفهوم فضفاض واسع وقد تمكن من اكتساح الانتخابات.

حصلت على ٤٩٩ مقعدا الأحزاب الموالية لها ٤٦ مقعداً، بينما ذهب المقعد المتبقي لأحد المستقلين.

لم تختلف البيئة الانتخابية لعام ٢٠١٥م عن سابقتها كثيرا، سواء فيما يتعلق بالسعي للهيمنة على المناخ السياسي، من ممارسة القمع والتنكيل بالمعارضة، واستغلال موارد الدولة، وأبرز ما ميز المناخ الانتخابي

(٦) سارة عبد السلام الشربيني عبد العال، «النظام السياسي في إثيوبيا منذ ٢٠٠٥»، **المركز الديمقراطي العربي**، (٢٨، يناير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣٠، أبريل، ٢٠٢١م،
https://democraticac.de/?p=64675

(7) "Secretary-General Calls for Peaceful Resolution of Ethiopian Election Dispute ," *UN News*, June 10, 2005, https://news.un.org/en/story/2005/06/140582-secretary-general-calls-peaceful-resolution-ethiopian-election-dispute.

هو تقديم دعم مالي قدر بنحو ١٥ مليون دولار للأحزاب السياسية الموالية المشاركة في الانتخابات، وحصل الحزب الحاكم على ٥٠٠ مقعد من أصل ٥٤٧ [٨].

صعود التيار الإصلاحي

شهد عام ٢٠١٨م أوج النضج الديمقراطي داخل أروقة الحزب الحاكم استجابة للضغط الشعبي القوي لشباب الأورومو، عبر إدارة حوارات ونقاشات مثمرة أدت لصعود التيار الإصلاحي، ظهر جلياً في خطاب استقالة هيلي ماريام ديساليج رئيس الوزراء «إنني اتخذت قرار التنحي في أول بادرة تاريخية تشهدها البلاد، على أمل أن يؤدي ذلك لإنهاء سنوات من الاضطرابات وأحداث العنف، وذلك نتيجة للسياسات الإصلاحية داخل الحزب والدولة من شأنها أن تؤدي إلى سلام مستدام وديمقراطية مستقرة»[٩]. كما اتفق على انتقال السلطة إلى الأورومو، تنازل لما مقريسا رئيس حركة أورومو الديمقراطية الشعبية عن مقعده لآبي أحمد، خلال مؤتمرهم في ٢٢ فبراير ٢٠١٨م، وهي خطوة مهدت الطريق لآبي لتولي رئاسة الحزب الحاكم.

ليصبح رئيس الوزراء متضمناً حزمة من الإصلاحات السياسية المتفق عليها؛ وتصفير النزاعات المحلية والإقليمية والمصالحة مع التنظيمات المسلحة، والإفراج عن أكثر من ١٠ آلاف شخص اعتقلوا اعتقالا تعسفيا، وإنهاء النزاع الحدودي مع إريتريا.

الحراك الشبابي الأورومي والتغيير

أتى ذلك التغيير الإصلاحي نتيجة للحراك الشبابي للقيرو؛ تعرف عن نفسها الحركة الشعبية لشباب أورومو من أجل الحرية والديمقراطية واستمرارية النضال السلمي من خلال المقاومة بالتواضع والإرادة، يحملون تصور أمة حرة تعيش في سلام وعدالة ووئام مع الآخرين، من خلال توحيد الجهود ورفع الوعي فقد برزت كخط مقاومة من أجل الحرية برؤى واضحة على قيادة الحراك ذات تنظيم دقيق. تعمل من خلال تقديم الدعم، وتنمية الموارد البشرية، والدعوة للتظاهر السلمي وتحمل شعار السلام، الحرية، المساواة، والعدالة ورؤيتها النضال السلمي والقيم الإنسانية السامية «سيكون موقفنا هو الوضوح والاحترام تجاه كل ما نواجهه في أفعالنا. لن نستخدم أي عنف لفظي أو جسدي تجاه أي شخص، لن نقوم بتدمير أو إتلاف أي ممتلكات. لن نحمل أسلحة. لا لتعاطي مخدرات، والكحول. في حالة المشاركة في عمل مباشر غير عنيف، مثل المقاومة المدنية فلن نهرب أو نقاوم الاعتقال سنبقى مسؤولين عن أفعالنا كوسيلة لتعزيز شهادتنا لظلم النظام الوحشي»[١٠].

(8) "Secretary-General Calls for Peaceful Resolution of Ethiopian Election Dispute ."

(9) Hailemariam Desalegn's Speech of Resignation to Ethiopians (Bahli Records , 2018), https://www.youtube.com/watch?v=sU4F7gPPvo8.

(10) "Qeerroo Bilisummaa Oromoo: Freedom. Justice. Equality," *QEERROO*, accessed May 20, 2021, https://qeerroo.org/statement/qeerroo-bilisummaa-oromoo-freedom-justice-equality/.

أطلق الحراك دعوة إلى احتجاجات على مستوى الإقليم، تحت هاشتاج احتجاج أورومو الكبير في ٦ أغسطس ٢٠١٦م؛ ليتأكد من مدى قوة المقاومة ويمارس ضغطا أكبر. وجهت الحكومة التهديد لبعض من الناشطين.

انطلقت موجات عارمة من المسيرات لتعم كل مدن أوروميا، فاقت تصور القائمين عليها.

استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ليقتل أكثر من ٢٠٠ من المتظاهرين السلميين[١١].

يسرت تلكم الأحداث على الجناح الإصلاحي من أعضاء الحزب الحاكم، وخاصة حركة أورومو الديمقراطية الشعبية لتشكل تحالفا مع المعتدلين من الحركة الديمقراطية الوطنية لأمهرا، ليتم الانتقال الناعم للسلطة أوصل ليما ميقرسا إلى رئاسة إقليم أوروميا وهي التي كانت رأس الحربة في عملية التغيير وخاصة بعد النجاح المنقطع النظير لاحتجاج أورومو الكبير في أكتوبر ٢٠١٦م.

تراجع مظاهر الديمقراطية

واجه آبي أحمد أول اختبار للسلطة في الأحداث التي جرت في أغسطس ٢٠١٨م، حيث تمرد عبدي عمر إيلي حاكم إقليم الصومال الإثيوبي، فاتخذت إجراءات ضد المسؤولين المشتبه بهم بتدبير الفوضى في الإقليم. طفت على السطح بوادر الخلاف في السياسة التي اتخذها آبي أحمد مع القادة الإصلاحيين في الحزب الحاكم مطلع عام ٢٠١٩م ليتجلى في مواقف متعددة. أشار حاكم إقليم الأمهرا جيدو أندراقاجو في الخطاب الذي ألقاه عند تقديم استقالته أن: «خطابات التعصب التي تثير العداوات العرقية أدت إلى انتشار الدعاية المشوشة من بعض الأمهرا الذين يهددون التيجراي وإلى التصعيد. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو شعب أمهرا للوفاق، بغض النظر عن الخطابات المليئة بالكراهية القادمة من كلا الجانبين»[١٢].

تحدث ليما مقيرسا حاكم إقليم أوروميا في ندوة لنخب الإقليم في ٣٠ مارس ٢٠١٩م، قائلا: أنا وآبي أحمد ليس بيننا جفوة أو نزاع، بل اختلافنا في العمل أنا من تنازلت له عن السلطة ورشحته للقيادة، إن البلاد تمر بمرحلة انتقالية حرجة وقد تجاوزنا الكثير من التحديات، فنحن قوى تغييير ولسنا ملائكة نُخطِئ ونُصِيب، فشعبنا يريد السلام وعلينا تحقيقه، وأن نحل خلافاتنا بالحوار الهادف وأن نبتعد عن حوار البندقية ونحن لا نريد أن نخوض تجربة رواندا، وتاريخ يسيء لتجربتنا الإصلاحية[١٣].

(11) Jawar Mohammed, "In-Depth: How Ethiopia's Transition to Democracy Derailed: Reflections," *Addis Standard*, October 28, 2020, https://addisstandard.com/in-depth-how-ethiopias-transition-to-democracy-derailed-reflections-by-jawar-mohammed/.

(12) "Gedu Andargachew Resigns; Replaced by Ambachew Mekonen," *Ethiopia Observer*, March 8, 2019, https://www.ethiopiaobserver.com/2019/03/08/gedu-andargachew-resigns/.

(13) "ኢትዮጵያዊነት ሱስ መሆኑን ምንጊዜም ያለ ሀፍረት እናገራለሁ" አማ መገርሳ," *Ethio FM, M*arch 30, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=Cr2U-x5YoD8&t=1183s.

طرح آبي أحمد عملية إعادة تنظيم كبرى الحزب الحاكم، ثم سعى للاندماج في حزب الازدهار، إضافة إلى خمسة الأحزاب التي تقود باقي الأقاليم الإثيوبية بموافقة ثلاثة من أعضائها الأربعة الرئيسين. أثار تغيير نظام الائتلاف الحاكم في إثيوبيا جدلاً واسعاً بين الأعضاء وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي تراه صمام أمان للاستقرار السياسي، وقد رفضت الاندماج في الحزب الجديد . أبدى ليما مقيرسا وزير الدفاع رفضه للفكرة في مقابلة مع صوت أمريكا «نحن في مرحلة انتقالية ونواجه العديد من التحديات، إن هذا الاندماج -الحزب الحاكم- بالطريقة المتعجلة التي يتم إجراؤها دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمناقشة الكافية داخل الائتلاف أمر غير صحيح كما إننا فشلنا في الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا. وعدم مقدرتنا على تحقيق مطالب شعبنا التي ضحى ودفع عرقا ودماء[١٤]».

تنبئ هذه التطورات في الوضع العام عن انسداد الأفق السياسي بين آبي أحمد وأهم القادة الإصلاحيين في الحزب الحاكم وما تلاها من أحداث متسارعة متلاحقة.

تجددت موجات العنف العرقية خاصة بعد مقتل هاتشالو هونديسا[١٥] في أديس أبابا، تلا ذلك عنف عرقي حول العاصمة قُتل ما لا يقل عن ٢٣٩ مواطناً ورجل أمن، أغلق الإنترنت أيضًا في جميع أنحاء إثيوبيا. كما داهمت السلطات الأمنية شبكة أوروميا الإعلامية، واعتقل ٣٥ شخصًا، من بينهم جوهر محمد مؤسس شبكة أوروميا الإعلامية، وبقلي جربا نائب رئيس جبهة تحرير أورومو[١٦].

جرت عدة عمليات اغتيالات رفيعة المستوى، بما في ذلك رئيس هيئة الأركان سعري مكنن وحاكم إقليم أمهرا وطاقمه في المحاولة التي وصفت بالانقلاب[١٧]. كما نفذت السلطات حملة اعتقالات بتهم فساد على عدد من الشخصيات، من بينهم ٥٩ مسؤولًا بتهم الفساد والتخريب الاقتصادي، إذ وصف بعض المراقبين أن اعتقالهم بتلك الإجراءات الموجزة أنه انتقائي وذو دوافع سياسية[١٨].

أقال حزب الازدهار فرع إقليم أوروميا الذي يقوده آبي أحمد في اجتماع تقييمي مغلق لًما مَقْرِيسا وزير الدفاع وطيبة حسن نائب حاكم إقليم أوروميا، وميلكيسا ميديجا عضو اللجنة المركزية من مناصبهم بحجة عدم الوفاء بتحملهم لمسؤولياتهم.

(14) “ አማ መገርሳ በመዲመር ፍልስፍና እንዲማይስማሙ ገለፁ ,” VOA News , November 29, 2019, https://amharic.voanews.com/a/lemma-megersa-11-29-2019/5186686.html.

(١٥) مغني وناشط سياسي أوروومي اغتيل في أديس أبابا في يونيو ٢٠٢٠م.

(16) Mahlet Fasil, “News: Federal Police Accused Jawar Mohammed and Others of Attempts to Repeat June 22 High Level Assassinations,” *Addis Standard*, July 2, 2020, https://addisstandard.com/NEWS-FEDERAL-POLICE-ACCUSED-JAWAR-MOHAMMED-AND-OTHERS-OF-ATTEMPTS-TO-REPEAT-JUNE-22-HIGH-LEVEL-ASSASSINATIONS/.

(17) Dawit Endeshaw, “Ethiopia’s Army Chief, Three Others Killed in Failed Regional Coup ,” *Reuters*, June 23, 2019, https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-security-idUSKCN1TO0CR.

(18) “Ethiopia: Freedom in the World 2020 Country Report ,” *Freedom House*, accessed May 20, 2021, https://freedomhouse.org/country/ethiopia/freedom-world/2020.

الاضطرابات التي تشهدها أغلب الأقاليم وخاصة بني شنقول وما يقوم به «شيني» (Shene) الجناح العسكري جبهة تحرير أورومو من عمليات عسكرية وتحالفهم مع التيجراي، ومن جراء ذلك حدد مجلس التنظيمين مجموعات إرهابية وفقًا لإعلان منع وقمع جرائم الإرهاب رقم ١١٧٦-٢٠٢٠ [١٩].

تسارعت الأحداث بعد أن أجرت حكومة إقليم تيجراي انتخاباتها الإقليمية مُنفردة لترد اتهامات متبادلة بين أديس ومغلي تتصاعدت الأزمة لتصل الذروة مع حملة إنفاذ القانون كما أسمتها أديس أبابا في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠م بدخول الجيش الإثيوبي بمساعدة ميليشيات الأمهرا وقوات الدفاع الإريترية في حرب مع قوات الإقليم.

تفيد حكومة تيجراي أن الجيش الإثيوبي والجنود الإريتريين وميليشيات الأمهرا الذين يقاتلون داخل تيجراي لدعم الحكومة الإثيوبية، لن تحقق أهدافها الرئيسة للتدخل بالكامل؛ من نزع سلاح، ومحاكمة جميع قادتهم المطلوبين وإعادة تشكيل حكومة دستورية في الإقليم[٢٠].

خاتمة

نجد أسس الخلافات في الطريقة المثلى لإدارة الأزمة والصراع داخل أروقة الحزب الحاكم والتي قد تقوده إلى فشل التجربة بين الإصلاحيين.

إجراء الانتخابات في وقتها والسماح لبعض أحزاب المعارضة بالعمل وإتاحة حيز محدود للصحافة والحريات ومؤسسات المجتمع المدني، أعطت البلاد نوعاً ما سمة الديمقراطية غير أنه انتهى بانفراد الحزب المطلق بالسلطة، الأمر الذي أثار نقمة المعارضة، التي لم تكن معارضة ذات بعد سياسي فقط، بل ذات توجهات إثنية وبعضها مسلح .

ضعف السلطة الحاكمة في إدارة هذا المجتمع المتعدد البعدين الإثني والثقافي، وأراض تزخر بموارد طبيعية جمة – حال دون تحقيق الاندماج الوطني، لا سيما أن الدستور الإثيوبي سمح للجماعات القومية بالحق في تقرير المصير، الأمر قد يشكل تهديداً لمستقبل الكيان السياسي وبقاء الدولة.

كما أن العديد من الأحزاب القائمة على أساس إثني، إلا أنه لا صوت يعلو فوق صوت الحزب الحاكم، القبضة الأمنية القوية ساعدت على بقاء النظام الدولة متماسكا مع ضعف في تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين.

إن المقاومة التي أبدتها جبهة التيجراي مع عزم السلطات الإثيوبية والحليف الإريتري على إبقاء أتون الحرب مشتعلة سيؤدي إلى إلحاق أضرار بإثيوبيا. فقوات التيجراي التي تنتشر في الجبال والوديان الحصينة

(19) "Tigray People's Liberation Front, Shene Designated as Terrorist Groups ," *Ethiopian News Agency*, May 1, 2021, https://www.ena.et/en/?p=24040.

(20) "Eritrea Admits It's Force Are Fighting in Tigrai Supporting Ethiopian Government," *Tigrai Online*, April 17, 2021, http://www.tigraionline.com/articles/eritrea-admits.html.

سيتنقل المشهد إلى معارك عصابات طويلة الأمد سترهق كاهل الدولة والشعب، وتؤجج المزيد من الصراع وقد تفتح أبواب البلقنة، وقد تجلت هذه الصورة في تأجيل الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في الخامس من يونيو ٢٠٢١م[٢١]. قد تم التأجيل العام المنصرم، وقد كان من المقرر إجراؤها في أغسطس ٢٠٢٠م بحجة جائحة الكوفيد ١٩. إن الحزب الحاكم إن لم يُعِد تجربته السابقة في الإصلاح ويحكم صوت العقل فأسوأ السيناريوهات قد تقود البلاد للتشظي وخاصة مع وفرة السلاح وتضخم النعرات القومية.

(21) "Ethiopia Postpones June 5 Parliamentary Elections ," *Reuters*, May 15, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/ethiopia-postpones-june-5-parliamentary-elections-2021-05-15/.

آفاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته

د. آدم محمد أحمد عبد الله - أستاذ العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري - الخرطوم.

تتناول الورقة بالدراسة آفاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته، فقد تطلع الشعب السوداني وخاصة غالبية النخبة السودانية للحكم الديمقراطي منذ فجر الاستقلال، إلاّ أن عوامل كثيرة حالت دون تحقيق تلك التطلعات منذ تقويض التجربة الديمقراطية الأولى التي أعقبت الاستقلال من قبل العسكر في انقلاب بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وبسبب تطلع الشعب السوداني للتحول الديمقراطي فقد ثار على نظام عبود حتى تم إسقاطه في أكتوبر ١٩٦٤م، وقد مثل انقلاب عبود إلهاماً للعسكر في السودان لاغتصاب السلطة كلما أخفقت الحكومات المدنية في إدارة دفة الحكم بالبلاد، حيث قاد النميري انقلاباً أطاح بالحكومة الديمقراطية الثانية، وقاد البشير انقلاباً ضد الديمقراطية الثالثة، ولم تنحصر أطماع العسكر في الحكم في الفترات الديمقراطية فحسب؛ فقد وقعت محاولات انقلابية كثيرة في فترات الحكومات العسكرية نفسها.

لم تقتصر معوقات التحول الديمقراطي في السودان على الانقلابات العسكرية، فقد ساهمت عوامل كثيرة في ذلك، أبرزها صراعات المدنيين في السلطة انتصاراً لأطماعهم الشخصية أو الحزبية الضيقة، أو خدمة لأجندات أجنبية، وكذلك الحروب التي أثقلت كاهل البلاد، والأوضاع الاقتصادية والمعيشة الحرجة وغيرها.

ستقف الدراسة على السبل الكفيلة بتجاوز هذه العقبات استشرافاً لتحول ديمقراطي كامل يتمتع فيه الشعب السوداني بكافة حقوقه الاقتصادية والسياسية والإنسانية المسلوبة. تفترض الدراسة أن المدنيين والعسكريين ساهموا جميعاً في تعطيل التحول الديمقراطي في السودان منذ الاستقلال، وأن كل طرف حاول استغلال الآخر لتحقيق مآربه وأطماعه في السلطة، وأن فرص التحول الديمقراطي الكامل أصبحت متاحة أكثر الآن بسبب الوعي الشعبي بقيمة الديمقراطية بعد فشل الحكومات العسكرية لأكثر من خمسين عاماً، وبسبب تغيّرات المجتمع الدولي والإقليمي الذي أصبح يجرم الانقلابات العسكرية ويعاقب عليها.

أولاً: تعريف التحول الديمقراطي ومفهومه

الديمقراطية كلمة يونانية تعني حكم الشعب، وتعود جذور ممارسة الديمقراطية إلى أثينا الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد[١]، اصطلاحاً هناك تعريفات كثيرة للديمقراطية، أبرزها أنها: «حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب»، وقد عرفه عالم الاجتماع جوزيف شوميتر النظام الديمقراطي بأنه: «النظام الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية»[٢]، وعلى كل الأحوال فإن الديمقراطية تعرف بأنها نقيض الدكتاتورية والاستبداد وأنها ترتبط بالحقوق والحريات الأساسية للشعوب دون وصاية من الحكام، وأنها حق حرية الشعب في اختيار حكامه ومن يمثلونه وحقه في إقالتهم سلماً من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة يغيب عنها القسر[٣]. وقد حدد العلماء أنواعاً للديمقراطية، أهمها الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة والديمقراطية النيابية أو التمثيلية.

أهم ما يؤدي إلى نجاح التجارب الديمقراطية الثقافة السياسية للشعب والتي تسهم في الاقتناع بالقيم الديمقراطية والدفاع عنها، وهي قيم «التعددية والعدل والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان»، بقناعة المجتمع بهذه القيم يصبح من الصعب الانقلاب على الديمقراطية أو جعل الانتخابات مطية لوصول جماعات معادية للديمقراطية إلى السلطة كما يحدث في معظم دول العالم الثالث.

للديمقراطية عدة سمات ومبادئ أهمها التداول السلمي للسلطة والانتخابات الحرة النزيهة والمساواة السياسية والمدنية ومبدأ سيادة الأمة ومبدأ الشرعية ومبدأ الفصل بين السلطات.

ثانياً: معوقات التحول الديمقراطي في السودان

جرت محاولات كثيرة للتحول الديمقراطي في السودان منذ فترة ما بعد الاستقلال، إلا أنها جميعا أجهضت بتآمر مدني وعسكري على السواء كما حدث في انقلاب الفريق إبراهيم عبود، والذي كان بمثابة تسليم للسلطة من قبل رئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل. مروراً بانقلاب النميري الذي كان كذلك بتدبير كامل من الأحزاب والتنظيمات اليسارية، وختاماً بانقلاب البشير الذي كان بتخطيط وتنفيذ حزب الجبهة الإسلامية القومية.

رغم تطلع الشعب السوداني للتحول الديمقراطي منذ فجر الاستقلال إلا أن كل التجارب الديمقراطية تعرضت لانتكاسات متلاحقة ومعوقات أجهضت آمال الشعب في التحول الديمقراطي، وسنتناول تلك المعوقات في النقاط التالية:

---

(١) ليبسون ليسلي، **الحضارة الديمقراطية**، (بيروت: دار الآفاق، ١٩٦٤)، ١٨.

(٢) حورية توفق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٩م)، ٢٣.

(٣) مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، ٢٨.

١- الصراع الحزبي

لعب الصراع الحزبي الدور المحوري في إجهاض عملية التحول الديمقراطي في السودان، فمنذ فجر الاستقلال اندلع الصراع عنيفاً بين الحزبين التقليديين الحاكمين آنذاك حول قضايا انصرافية لا تمت لمصالح الشعب السوداني بصلة، وقد غلبت النعرة الحزبية الضيقة على غالب تلك الصراعات، وقد تمحورت خلافات الحزبين حول تغيير واستقلال العملة السودانية عن مصر، وحول كيفية إنهاء الحرب في جنوب السودان، وتجديد اتفاقية مياه النيل، والغزو المصري لمثلث حلايب والمعونة الأمريكية للسودان(٤)، شهدت تلك الفترة خلافات سياسية حادة ومزايدات حزبية حول هذه الموضوعات أدت لانهيار الحكومة مرات عديدة وفشل الحكومة في القيام بدورها الطبيعي في إدارة البلاد وتحقيق تطلعات الشعب السوداني، أدت تلك الصراعات والمكايدات إلى تسليم رئيس الوزراء السوداني السيد عبد الله خليل السلطة للعسكر بقيادة الفريق إبراهيم عبود.

استمر حكم العسكر ست سنوات حتى أطيح به في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، أعقبت حكومة عبود حكومة انتقالية بمهمات محددة، أهمها تحقيق السلام في جنوب السودان والترتيب للتحول الديمقراطي بإجراء انتخابات عامة(٥). في نهاية الفترة الانتقالية أُجريت انتخابات تمخضت عنها حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، ولعدم الاستقرار السياسي الذي صحب فترة الحكومة الديمقراطية الثانية فقد انشغلت تلك الحكومة بصراعاتها وتجاهلت القضايا الأساسية التي اندلعت من أجلها ثورة أكتوبر، وأهمها البحث عن حل سلمي لمشكلة جنوب السودان، وترسيخ قواعد الحكم الديمقراطي والاهتمام بالتنمية والقضايا المعيشة(٦). أثارت تلك الصراعات أطماع العسكر مجدداً فوقعت عدة محاولات انقلابية تتوجت بانقلاب مايو ١٩٦٩م، والذي كان وبالاً على جهود التحول الديمقراطي فقد حارب النميري الأحزاب بضراوة طيلة ستة عشرة عاماً هي فترة حكمه.

في أبريل ١٩٨٥م انتفض الشعب السوداني على الدكتاتور جعفر النميري فأطاح بنظام حكمه مفسحا الطريق لعودة الديمقراطية بعد غياب، تولى الحكم بعد النميري حكومة انتقالية لمدة سنة واحدة انحصرت مهماتها كذلك في تحقيق السلام في جنوب السودان، والإعداد لانتخابات عامة وتهيئة البلاد لتحول ديمقراطي كامل. تميزت الفترة الانتقالية بالتنافس والصراع الحزبي المقيت حول جني ثمار الانتخابات المزمعة بعد نهاية الفترة الانتقالية، كما تميزت بالمزايدات والصراعات الأيديولوجية حول إلغاء ما عرف بقوانين سبتمبر ومستقبل تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية بالسودان(٧).

---

(٤) محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر والمصير المشترك: مواقف وأحداث ١٩١٤م – ١٩٩٩م**، (الخرطوم: إبداع لفن الطباعة والتصميم، ١٩٩٩م)، ٢٢.

(٥) محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي للسلام**، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٣م)، ١٨.

(٦) بشير، **مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي للسلام**، ١٩٨.

(٧) تميم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠م)، ٣٦.

بعد عام أجريت انتخابات عامة تمخضت عنها تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي تارة، وبين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية تارة أخرى، شهدت تلك الفترة أسوأ شكل من أشكال الصراع والتشاكس الحزبي بين طرفي الحكومة من جانب وبينها وبين أحزاب المعارضة من جانب آخر[(٨)]، افتقر الصراع آنذاك إلى أدنى مبادئ الأخلاق والسلوك الديمقراطي، وقد تمخض عن ذلك لعبة الائتلاف والاختلاف فلا يدوم عمر حكومة أكثر من ستة أشهر لتعصف بها الخلافات وتُشكل حكومة جديدة، وقد انشغلت تلك الحكومات بخلافاتها وصراعاتها عن النظر في مصالح الشعب ومشكلاته الحياتية الأمر الذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وتدهور أمني غير مسبوق، زاد الأمر سوءاً المعارضة غير الرشيدة من قبل تنظيم الجبهة الإسلامية القومية والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تقويض ووأد التجربة الديمقراطية الوليدة بانقلاب عسكري من تدبير وتنفيذ الجبهة الإسلامية نفسها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

استمر حكم العسكر مدة ثلاثين عاماً بذل فيها التحالف الحاكم قصارى جهده للانفراد بالسلطة، وذلك بقمع المعارضة وشق الأحزاب السياسية وترويض القبائل والجماعات الدينية وتسييسها وضرب النسيج الاجتماعي وسرقة ثروات الوطن لصالح قلة وغير ذلك كثير مما خلف جرحاً غائراً في جسد الوطن يصعب اندماله.

أطاحت ثورة شعبية بحكومة البشير في أبريل ٢٠١٩م، وشُكِّلت حكومة من مدنيين وعسكريين، تمثل الجانب المدني في قوى الحرية والتغيير والتي تشكلت من مجموعة من الأحزاب والمجموعات المدنية التي عارضت نظام البشير، وقد اتفقت هذه القوى على تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة عبد الله حمدوك إلاّ أن هذه الحكومة جاءت ضعيفة جداً بسبب ضعف الشق المدني والحاضنة السياسية وكثرة خلافاتها وعدم اتفاقها على رؤية موحدة لإدارة الفترة الانتقالية الأمر الذي أدى إلى إضعاف حكومة الثورة وعجزها عن القيام بدورها في تحقيق تطلعات المواطن الحياتية، فتناسلت الأزمات بأسلوب بات يهدد استمرار الفترة الانتقالية.

٢- أطماع العسكر

برز أطماع العسكر منذ أول انقلاب عسكري على الديمقراطية بقيادة الفريق إبراهيم عبود في عام ١٩٥٩م، وفي مايو ١٩٦٩م أطاح انقلاب عسكري بقيادة النميري بالتجربة الديمقراطية الثانية بعد عدة محاولات فاشلة، ورغم أن انقلابه كان بدعم ومساندة الأحزاب اليسارية من شيوعيين وناصريين وقوميين؛ إلا أنه انقلب عليهم ونكل بقادتهم وانفرد بالسلطة لمدة ستة عشر عاماً، حظر فيها أي وجه من أوجه الممارسة السياسية الحرة وظل متشبثاً بالسلطة حتى أطيح به في انتفاضة أبريل ١٩٨٥م[(٩)].

(٨) حيدر إبراهيم علي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان**، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٦م)، ١٤٢.

(9) Andrew Lycett, "Sudan Growing Significance," *Africa Report* 22, Iss 2, March 1, 1977:12.

في يونيو ١٩٨٩م وقع انقلاب عسكري بقيادة البشير، منهياً بذلك الفترة الديمقراطية الثالثة، بذل نظام الإنقاذ قصارى جهده لقفل الطريق أمام عودة الديمقراطية، فحلَّ الأحزاب السياسية وقمعها وصادر دورها وممتلكاتها واعتقل قياداتها وعذَّبهم في ما عرف ببيوت الأشباح، كما حلَّ نقابات العمال وحظر نشاطها وفصل معظم المعارضين لنظام الإنقاذ من الخدمة المدنية والقوات النظامية وإحلال عناصر من الموالين محلهم، كما أنشأت حكومة أجهزة أمنية قمعية استهدفت المعارضين بالتصفية والتنكيل وترصدت كل نشاط سياسي معارض للإنقاذ فتجسست على الأحزاب والجماعات السياسية واختراقها وزرعت الفتن بين عناصرها، حيث رعت بذلك الانشقاقات وسط أحزاب المعارضة والتي حدثت بوجه غير مسبوق، الأمر الذي يعد من أسوأ المهددات لعملية التحول الديمقراطي بالبلاد[١٠].

جاء تشكيل الحكومة الانتقالية معيبا فقد هيمن الشق العسكري على الوزارات الأمنية الأمر الذي جرد حكومة حمدوك من كل عناصر القوة المعينة على تنفيذ قراراتها الثورية خاصة فيما يرتبط بملاحقة الفاسدين من عناصر النظام السابق، ومراقبة الموارد الاقتصادية[١١]؛ فأصبحت القوات النظامية بذلك أكبر مهدد لاستكمال التحول الديمقراطي بالبلاد.

٣- الصراع الأيديولوجي

ألقى الصراع الأيديولوجي ظلاله السالبة على عملية التحول الديمقراطي بالبلاد، فقد تأثر الصراع السياسي في السودان بثنائية اليمين واليسار منذ وقت مبكر، خاصة بعد ظهور الشيوعية في المسرح الدولي ومحاولات انتشارها في دول العالم الثالث إبان الحرب الباردة[١٢]. برز الصراع الأيديولوجي بدرجة أكثر حدة بعد سقوط نظام عبود، وذلك بسبب الاستقطاب الحاد الذي حدث بين جبهة الميثاق الإسلامي والحزب الشيوعي السوداني، والمزايدات التي كانت بين الأحزاب اليمينية نفسها حول الدستور الإسلامي وطرد الحزب الشيوعي من البرلمان، فقد انشغلت الأحزاب السياسية بالصراع الأيديولوجي عن حقوق ومصالح المواطن وكان ذلك سببا مباشراً في انهيار الديمقراطية الثانية[١٣].

برز الصراع الأيديولوجي بصفة أكثر حدة خلال الديمقراطية الثالثة، وذلك بسبب تطبيق النميري في نهايات عهده ما عرف بقوانين سبتمبر (الحدود الإسلامية)، وقد دار الجدل خلال تلك الفترة حول استمرار أو

---

(١٠) عبد الرحمن الأمين، **ساعة الصفر: مذبحة الديمقراطية الثالثة**، (واشنطن: أجندة واشنطن ، ١٩٩٢م)، ٢٣٤.

(١١) فرانس برس، «السودان.. الحكومة تنتقد دور الجيش في الاقتصاد»، **الحرة**، (١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/vnE5f.

(١٢) جيلي عبد الرحمن، **المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان**، (القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، ١٩٥٨م)، ٧١.

(١٣) محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان**، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٢م)، ١٢٢.

إلغاء هذه القوانين، وحول سن قوانين جديدة تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية أو العلمانية، وقد انشغلت الجماعات الحزبية المختلفة بذلك الصراع عن إرساء أسس التحول الديمقراطي خاصة اليمين بقيادة الجبهة الإسلامية واليسار بقيادة الحزب الشيوعي.

بعد ثورة ديسمبر عاد الصراع الأيديولوجي ليطل برأسه من جديد ويهدد الفترة الانتقالية، فقد كانت حكومة البشير تستغل المشاعر الدينية للشعب السوداني بتخويفهم من أحزاب المعارضة بأنها تسعى لنشر الكفر والإلحاد في السودان وأنها تعادي الإسلام، وأنه حامي حمى الإسلام، بعد سقوطه انطلقت حملة مسعورة من أتباعه لدمغ الثورة وحكومته بالإلحاد والكفر واستهداف الإسلام، وجر الثورة إلى معترك الصراع الديني والأيديولوجي.

٤- الحرب والصراع الجهوي والإثني

من المخاطر التي هددت التحول الديمقراطي في السودان الحروب في أطراف السودان، فقد كانت حرب الجنوب على الدوام سبباً في سقوط حكومات الخرطوم العسكرية والمدنية على السواء، كما ساهمت الحروب المختلفة في انهيار اقتصاد السودان وفقدان الحكومات المتعاقبة شرعيتها في الاستمرار في الحكم بخروج المواطن المثقل بالظروف الاقتصادية عليها وإسقاطها[١٤].

لعبت الصراعات الإثنية كذلك دوراً في تهديد الديمقراطية، فقد بدأت النعرة العرقية والجهوية تطل بوجهها الكالح بوجه غير مسبوق في الآونة الأخيرة خاصة من بعض فلول النظام السابق الذين أصبحوا يتبعون جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة للنيل من حكومة الثورة.

٥- الأوضاع الاقتصادية

تعد الأوضاع الاقتصادية أبرز معوقات التحول الديمقراطي في السودان، فقد كانت الضغوط الاقتصادية والمعيشة السبب المباشر في سقوط الحكومات العسكرية والمدنية في السودان على السواء عدا حكومة عبود، وقد جاءت حكومة ثورة ديسمبر في ظروف اقتصادية بالغة التعقيد حيث يخيم على البلاد شبه الانهيار الاقتصادي منذ عهد البشير، فقد وجدت حكومة حمدوك أن الموارد الأساسية للبلاد خارج ولاية وزارة المالية مثل الذهب والثروة الحيوانية وغيرها[١٥].

(١٤) محمود خليل، «الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٨٦، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١٩٨٦م)، ٢٣٥.

(١٥) «تغول اقتصاد الجيش السوداني.. صدام مرتقب ومخاوف من السيناريو المصري»، **نون بوست**، (١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٤، مايو، ٢٠٢١م، https://www.noonpost.com/content/39222

٦- مصالح الدول الأخرى

لعبت مصالح الدول الأخرى دوراً كبيراً في إعاقة التحول الديمقراطي بالسودان، فمنذ فجر الاستقلال وقفت مصر ضد أول حكومة منتخبة بسبب حرص تلك الحكومة على الدفاع عن مصالح الشعب السوداني خاصة فيما يتعلق بتجديد اتفاقية مياه النيل وإصرار تلك الحكومة على زيادة حصة السودان في الاتفاقية ورفض مصر التي اختارت طريقاً أسهل وهو دعم الانقلاب ضد التجربة الديمقراطية الأولى في السودان، وقد كان أول ما فعله الانقلابيون الجدد هو توقيع اتفاقية مياه النيل مع مصر التي منحت مصر نصيب الأسد مقابل السودان[١٦]. دعمت مصر كذلك انقلاب النميري الذي أطاح بالتجربة الديمقراطية الثانية وذلك رغم مساندة تلك الحكومة الديمقراطية لمصر في حرب يونيو ١٩٦٧م ضد إسرائيل، إذ إن مصر تضيق ذرعاً بالديمقراطية في السودان[١٧]. تكررت التدخلات الخارجية في الشأن السوداني خلال فترة الديمقراطية الثالثة، وفي عهد نظام الإنقاذ، وما زالت التدخلات الإقليمية والدولية حاضرة في السياسة السودانية.

ثالثاً: فرص التحول الديمقراطي في السودان وآفاقه ومستقبله

من المؤكد أن الشعب السوداني يتطلع إلى الديمقراطية منذ فجر الاستقلال، ومن المؤكد كذلك أنه سئم الدكتاتورية بسبب ما جلبته عليه من وبال وظلم وقتل واضطهاد وتشريد وتفرقة وفقر ومرض وفساد وسرقة لموارده الأساسية حتى أصبح السودان دولة فقيرة متسولة رغم غناه بالموارد، ومما لا شك فيه كذلك أن الأنظمة العسكرية الدكتاتورية تتحمل جل ما حاق بالسودان وشعبه من مسغبة، فمنذ الاستقلال حكمت الأنظمة العسكرية اثنين وخمسين عاماً، مقابل أحد عشر عاماً متقطعة هي فترة حكم المدنيين، ونحو أربعة أعوام هي فترات الانتقال مناصفة بين العسكريين والمدنيين، وقد تشابهت مسببات ضياع الثورات السودانية الثلاث التي يمكن بمعالجتها حدوث تحول ديمقراطي وخروج السودان من الدائرة الخبيثة الذي ظل يدور فيه منذ الاستقلال، ويمكن مناقشة ذلك في النقاط التالية:

أولاً: معالجة المشكلة الحزبية

الأحزاب السياسية هي الوسيلة والأداة الرئيسة المتاحة حتى الآن لممارسة الديمقراطية في كل دول العالم، ومن ثم فإن نجاح الديمقراطية في أي دولة رهين بالأحزاب السياسية ومدى وعيها ورشدها وإيمانها بأهمية الديمقراطية قولاً وفعلاً.

---

(١٦) أمين التوم، **ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ - ١٩٦٩م**، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، ١٩٨٧م)، ٥٥.

(١٧) محجوب، **الديمقراطية في الميزان**، ١٢٢.

إن فشل التحول الديمقراطي في السودان يعود بصفة أساسية لفشل الأحزاب السياسية التي لا تؤمن معظمها بالديمقراطية ولا تمارسها في داخلها وهياكلها، وعليه ولنجاح التحول الديمقراطي لا بد من إصلاح الأحزاب السياسية ويمكن اقتراح الخطوات التالية:

١- معالجة مشكلة كثرة الأحزاب السياسية، ففي السودان أكثر من مائة وخمسين حزبا وحركة، عن طريق دمج الأحزاب.

٢- تكوين أحزاب برامجية ترتبط برامجها بمصالح المواطن الحيوية المباشرة والنأي بقدر الإمكان عن الأحزاب الراديكالية الأيديولوجية والأحزاب الطائفية.

٣- محاربة الفساد السياسي بجميع صوره، وإلزام الأحزاب السياسية بالشفافية وتكريس الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، إضافة إلى إحداث تطور في أدواتها وبرامجها لتكون مقنعة في تلبية الحد الأدنى من حاجات المواطن، خصوصاً جيل الشباب.

ثانياً: وضع حد لأطماع القوات المسلحة في السلطة وتدخلهم في السياسة

القوات المسلحة السودانية لعبت دوراً كبيراً في تعطيل عجلة التحول الديمقراطي بالبلاد، وأنها نجحت في خداع الثوار والحيلولة دون الانتصار الكامل للثورة، بل إن هذه المجموعات وبما تمتلك من إمكانات مادية وأمنية وعسكرية بدأت تلعب دوراً مكشوفاً في تعويق مسيرة التحول الديمقراطي، وعليه لا بد من وضع حد لتدخل القوات النظامية في السياسة وتعطيل مسيرة الديمقراطية، وذلك بالآتي:

١- تجريم الانقلابات العسكرية بتفعيل نصوص القانون في هذا الصدد وردع كل من تسول له نفسه المساس بالديمقراطية، والمبشر في هذا الجانب أن الانقلابات العسكرية أصبحت مجرمة إفريقياً وعالمياً.

٢- إزالة التشوهات التي ألحقتها حكومة البشير بالقوات النظامية والتي أثرت على دورها الطبيعي المتمثل في الذود عن الوطن، مثل التورط في الأنشطة المدنية من تجارة واستثمار وغيرها.

٣- معالجة مسألة تعدد الجيوش بتكوين جيش قومي موحد يعكس تنوع الشعب السوداني ويلتزم بالمهمات المنصوص عليها في الدستور والقانون.

ثالثاً: تحقيق السلام الشامل

ذكرنا أن الحروب كانت السبب الرئيس في عدم الاستقرار السياسي وسقوط كل الحكومات السودانية عسكرية ومدنية، وعليه ولتحقيق الاستقرار السياسي الداعم للتحول الديمقراطي لا بد من تحقيق السلام الشامل العادل وإسكات صوت السلاح في مختلف الجبهات.

رابعاً: تحقيق التنمية الشاملة

وضع خطط إستراتيجية للتنمية الاقتصادية وتأمين قوت المواطن ورفاهيته بالأسلوب الذي يجعل منه داعماً للديمقراطية لا ساعياً لإسقاطها كما يحدث كل مرة. ووضع خطط كذلك لمحاربة الفساد الاقتصادي والسياسي وسن قوانين رادعة لمحاربة المفسدين دون محاباة، وتكوين مفوضية لمكافحة الفساد والاستفادة من تجارب المجتمع الدولي في هذا الصدد.

خامساً: وضع الدستور الدائم للبلاد

التركيز على حسم مسألة الدستور الدائم المتوافق عليه والذي استمر الجدل حوله ستين عاماً، والتركيز على احترام الدستور من قبل الجميع حكاماً ومحكومين.

سادساً: السياسة الخارجية

لا بد من معالجة التشوهات التي حدثت في مجال السياسة الخارجية وتوحيد قناة ممارسة السياسة الخارجية وبناء سياسة السودان الخارجية على مصالح الشعب السوداني الحيوية والنأي عن سياسة المحاور ما أمكن.

سابعاً: دعم المجتمع الدولي لعملية الانتقال السلمي في السودان

من المبشر هذه المرة في الشأن الديمقراطي وقوف المجتمع الدولي مع عملية التحول الديمقراطي، فقد دعمت المفاوضات بين المجلس العسكري والمدنيين، وضغطت على المجلس العسكري للرضوخ لإرادة الشعب بل حذرت المجلس من مغبة تعويق التحول الديمقراطي الكامل والتحايل للاستئثار بالسلطة، ولعل ضغوط المجتمع بجانب قوة إرادة الثوار كانتا الحائط الذي تحطمت فيه آمال اللجنة الأمنية لحكومة البشير وكل خططها الرامية لسرقة الثورة الشعبية والالتفاف على إرادة الجماهير.

استمر دعم المجتمع الدولي لعملية التحول في السودان، فقد أصدر الكونغرس الأمريكي بتاريخ ١ يناير ٢٠٢١م قانون «الانتقال الديمقراطي في السودان والمساءلة والشفافية المالية للعام ٢٠٢٠»، واستهدف بصفة أساسية المحاولات اليائسة من قبل المجموعات العسكرية لتعويق عملية التحوّل والتضييق على المدنيين والشعب من خلال السيطرة على الاقتصاد عبر الشركات العسكرية والأمنية التي تستنزف الاقتصاد السوداني، وقد هدد القانون بفرض عقوبات صارمة على القادة العسكريين الذين يقومون بتلك الممارسات [١٨].

(١٨) «قانون الكونغرس للانتقال الديمقراطي في السودان.. وصاية أمريكية أم تعاون إستراتيجي؟»، **سبوتنيك بالعربي**، (٢، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥ ، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/V1abQ

من أشكال دعم المجتمع الدولي لعملية الانتقال إرسال مجلس الأمن لبعثة دولية لدعم عملية الانتقال الديمقراطي السلمي باسم اليونيتامس (UNITAMS) برئاسة فولكر بيرتيس، وتتركز مهمات بعثة يونيتامس (UNITAMS) في أربعة محاور، هي: «العمل على بناء السلام، وإعادة توطين النازحين واللاجئين، وتقديم الدعم السياسي الفني للحكومة الانتقالية في سن الدستور الدائم والتشريعات المتعلقة بالانتخابات وصولا لإجراء عملية انتخابية نزيهة وشفافة تضمن الانتقال السلمي للسلطة»[١٩].

وقبل كل تلك الخطوات تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي بات يرفض الانقلابات العسكرية ولا يعترف بها بل يفرض عقوبات قاسية على قادة تلك الانقلابات. لكل هذه الأسباب فالأمل معقود أن يتمتع السودان بتحول ديمقراطي كامل هذه المرة واستدامة الديمقراطية في البلاد، بوجه يخرج البلاد من الدائرة الخبيثة التي استمرت اثنين وستين عاماً.

خاتمة

تناولت الدراسة آفاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته، وقد اتضح من خلال البحث أن الشعب السوداني كان وما زال يتطلع لإنهاء عقود من الدكتاتورية والقمع والتحول إلى نظام حكم يحقق تطلعاته ويحفظ حقوقه الأساسية في حياة كريمة كغيره من شعوب العالم الحر، واتضح كذلك أن هذه التطلعات اصطدمت بعقبات كثيرة حالت دون تحقيقها رغم نجاح الشعب في الإطاحة بثلاث دكتاتوريات في ثورات قل ما شهد العالم الثالث لها مثيل، إلاّ أن نجاح تلك الثورات أعقبها فشل ذريع في جني ثمارها، والأسوأ أنه بعد كل ثورة تأتي دكتاتورية أسوأ من السابقة، فنظام النميري كان أسوأ من نظام عبود، ونظام البشير كان أبشع منهما جميعاً.

لخصت الدراسة معوقات التحول الديمقراطي في عدة نقاط، أهمها الصراع الحزبي والأيديولوجي والحروب والصراع الإثني والجهوي بالإضافة إلى أطماع العسكر في الحكم،

حاولت الدراسة في النهاية أن تستشرف فرص التحول الديمقراطي وآفاقه بعد ثورة ديسمبر الشعبية التي أطاحت بأعتى دكتاتورية في العصر الراهن، وقد قدمت الدراسة عدة توصيات، أهمها: إصلاح الأحزاب السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية، وحظر استغلال النزعة العرقية والجهوية والدينية، وغيرها من التوصيات.

(١٩) مرتضى كوكو، «رئيس «يونيتامس» يبدأ مهامه بالسودان بـأربعة محاور»، **العين الإخبارية**، (٢، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مايو، ٢٠٢١م، https://al-ain.com/article/unitams-head-of-mission-arrives-in-sudan-duties

العلاقات الإماراتية الإفريقية: دراسة حالة رواندا وبوروندي

رشا السيد عشري - متخصصة في العلاقات الدولية والأمن القومي - القاهرة.

انطلاقًا من التغيرات في السياسات الخارجية للدول، وما يشهده النظام الدولي من تعقيدات سياسية مع تعارض وتضارب المصالح في ظل نظام يعج بالحروب وتغول سياسات القوى الكبرى على النظام الدولي، كان لزامًا ذكر نبذه عما تشهده المنطقة العربية والإفريقية من تحولات في علاقتها الخارجية، وذلك في ظل التغير الذي يشهده النظام الإقليمي بعد عام ٢٠١١م، هنا اتخذت السياسة العربية إستراتيجيات أكثر توجهًا نحو القارة الإفريقية في إطار تفعيل العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث ظلت تلك العلاقات في تطور مستمر حتى الوقت الحاضر، واعتبرت العديد من الدول الإفريقية كأثيوبيا والصومال ونيجيريا والكونغو وغيرها محورًا اقتصاديًّا للعديد من الاستثمارات العربية خاصة الخليجية، وسوقًا للعديد من المنتجات العربية.

وذلك في ظل تفعيل الأطر الدبلوماسية التي تضمنت قيام القمم العربية الإفريقية، والمشاركة في العديد من المنظمات الاقتصادية الإفريقية كمنظمات الإيكواس والكوميسا، فضلًا عن المبادرات السياسية كالتوسط لحل القضايا النزاعية بين بعض الدول الإفريقية لا سيما السودان والصومال ودول البحيرات العظمى، والمبادرات العسكرية مثل مبادرات مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية لا سيما في الساحل والصحراء.

هنا اعتبرت دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول الخليجية التي لها تأثير في منطقة شرق إفريقيا، حيث عُدَّت دولتا رواندا وبوروندي من أكثر الوجهات الإماراتية كنتاج لتفعيل الدور العربي على نطاق واسع، فقد عززت العلاقات الرواندية البوروندية بدولة الإمارات من الحضور والتأثير العربي في منطقة البحيرات العظمى، والتي تمثلت في تبادل الزيارات الدبلوماسية بين دول الأطراف الثلاثة، لا سيما في ظل أزمة التعديلات الدستورية، التي مرت بها بوروندي منذ عام ٢٠١٦م بقيادة الرئيس البوروندي السابق بيير نكورونزيزا، والتي تطلبت دعمًا دوليًّا، كما اعتبر التقدم الاقتصادي والقيادة للرئيس الرواندي بول كاغامي دورًا كبيرًا أيضًا في توطيد

العلاقات الرواندية الإماراتية لا سيما على الصعيد الاستثماري، إضافة إلى الزيارات المتبادلة التي أثرت على العلاقات الدبلوماسية بدرجة كبيرة، وعملت على توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أيضًا. من ثم ركزت الدراسة على التوسع في نمط العلاقات الإماراتية الإفريقية من خلال التوجه لبحث أطر العلاقات بين الإمارات ودولتي رواندا وبوروندي والتي اتخذت أكثر من منحى.

أولًا: العلاقات الإماراتية البوروندية في سياق متغير

تطورت العلاقات الإماراتية البوروندية في ظل اتجاه الإستراتيجية الإماراتية في تعزيز وجودها في شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي بدأت منذ توجه الشيخ زايد بالأعمال الخيرية والإنسانية إلى إفريقيا، لا سيما تلك الدول التي تعاني الحروب الأهلية، وتردي الأوضاع الاقتصادية. إلا أنه في المرحلة الحالية ومع التطور السياسي والاقتصادي في بوروندي تغيرت تلك العلاقات، ولم تعد مقتصرة على البعد الإنساني، بل تعدت إلى أطر سياسية واقتصادية وأمنية ساعدت على تعزيز الشراكة بين الجانبين على جميع الأصعدة.

العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية:

في إطار تعزيز العلاقات بين بوروندي والإمارات العربية، عُقدت القمة الإفريقية العربية في نوفمبر ٢٠١٣م، والتي زار فيها الرئيس البوروندي السابق بيير نكورونزيزا دولة الإمارات، حيث أتت هذه القمة ثمارها في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المجالات، خاصة مشاريع الطاقة المستدامة، والسياحة والبنية التحتية، مع إتاحة الاستثمار لدولة الإمارات في بوروندي خاصة في قطاع المعادن والموارد الطبيعية، وذلك في ظل مبادرة الثانية في تقديم الدعم لبوروندي لتطوير بعض المشاريع، ومساعدتها في تطوير البنية التحتية؛ حيث تَمثَّل الدعم الاماراتي في قيام صندوق أبوظبي للتنمية في منتصف الثمانينيات ببناء أول مصنع لإنتاج السكر في بوروندي لتشغيل الأيدي العاملة، واستغلال المحاصيل الزراعية مثل قصب السكر.

من ثم عززت الإمارات من شراكتها الاقتصادية والاستثمارية مع بوروندي، تجلّى ذلك في ديسمبر عام ٢٠١٣م عندما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بالهيئة العامة للطيران المدني، اتفاقية أجواء مفتوحة مع جمهورية بوروندي في المكتب التمثيلي للدولة في منظمة الطيران المدني الدولي بمونتريـال بكندا، وذلك في إطار أعمال الجمعية العمومية الثامنة والثلاثين، لمنظمة الطيران المدني الدولي؛ وتحدد مذكرة

التفاهم على أسس الأجواء المفتوحة الإطار القانوني العام الذي يعزز من تمكين عدد غير محدد من الناقلات الوطنية، التي يعيِّنها كلا البلدين للقيام برحلات منتظمة على أي مسارات، وبأي ساعات وبأي نوع من الطائرات سواء كانت مملوكة أو مستأجرة من قبل الناقلات المعينة على كل النقاط[١].

حيث عيَّنت الإمارات طيران الإمارات، وطيران الاتحاد، وطيران رأس الخيمة، والعربية للطيران، وفلاي دبي ناقلاتٍ وطنية، كما عيَّنت حكومة بوروندي الناقل الوطني؛ لذلك تساهم تلك الاتفاقيات في إنعاش الاقتصاد لقطاعات عديدة في بوروندي مثل التجارة والسياحة، وتعزيز البنية التحتية، وجذب الاستثمارات في ظل تنامي العلاقات بين البلدين[٢].

أيضًا على الصعيد الاقتصادي، بلغت مجمل الصادرات البوروندية إلى الإمارات نحو ٥٠,٢٢ مليون دولار عام ٢٠١٨م، وذلك حسب بيانات التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة؛ تمثلت تلك الصادرات في المعادن والوقود والحديد والزيوت والمنتجات الغذائية والفواكه والحبوب والبذور والبن والشاي والتوابل، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، وغيرها [٣].

وفي عام ٢٠١٧م تصدرت الإمارات القائمة الأولى لأكبر الدول المستوردة للمنتجات البوروندية بنسبة ٢٤٪ وبقيمة ٣٨,٤ مليون دولار، تلاها جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ١٥٪ وبقيمة ٢٤,١ مليون دولار، ثم باكستان بنسبة ٨,١٪ وبقيمة ١٣,٢ مليون دولار [٤].

ويوضح الجدول رقم (١) نسب الصادرات البوروندية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ترتفع نسب الصادرات من عام ٢٠١٤م إلى أعلى نسبة عام ٢٠١٨م، تمثلها المواد المعدنية. كما يبين الشكل رقم (١) أيضًا نسب الصادرات البوروندية بالمليون دولار من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨م، يمثل فيها عام ٢٠١٣م أعلى نسبة في تلك الصادرات، والتي بلغت ١٠٨ ملايين دولار.

---

(١) «الإمارات وبوروندي يوقعان اتفاقية أجواء مفتوحة»، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، (٥، أكتوبر، ٢٠١٣م)، الاسترجاع في: ٩، أبريل، ٢٠٢١م، http://www.alittihad.ae/details.php?id=93343&y=2013&article=full

(٢) «الطيران المدني توقع اتفاقية أجواء مفتوحة مع بوروندي»، **الاقتصادي**، (٦، أكتوبر، ٢٠١٣م)، الاسترجاع في: ٩، أبريل، ٢٠٢١م، https://2u.pw/atYrl

(3) "Burundi Exports to United Arab Emirates," *Trading Economics*, accessed April 11, 2021, https://tradingeconomics.com/burundi/exports/united-arab-emirates.

(4) "Exports, Imports, and Trade Partners," The Observatory of Economic Complexity, accessed April 11, 2021, https://oec.world/en/profile/country/bdi/.

Burundi Exports to United Arab Emirates	Value	Year
Pearls, precious stones, metals, coins	$45.04M	2018
Ores slag and ash	$4.62M	2018
Mineral fuels, oils, distillation products	$534.92K	2018
Oil seed, oleagic fruits, grain, seed, fruits	$8.54K	2018
Coffee, tea, mate and spices	$7.34K	2018
Residues, wastes of food industry, animal fodder	$735	2018
Raw hides and skins (other than furskins) and leather	$132.06K	2015
Electrical, electronic equipment	$5.84K	2015
Optical, photo, technical, medical apparatus	$33	2015
Iron and steel	$10.16K	2014

جدول (١) نسب الصادرات البوروندية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة،

"Burundi Exports to United Arab Emirates," *Trading Economics*, accessed April 11, 2021, https://tradingeconomics.com/burundi/exports/united-arab-emirates.

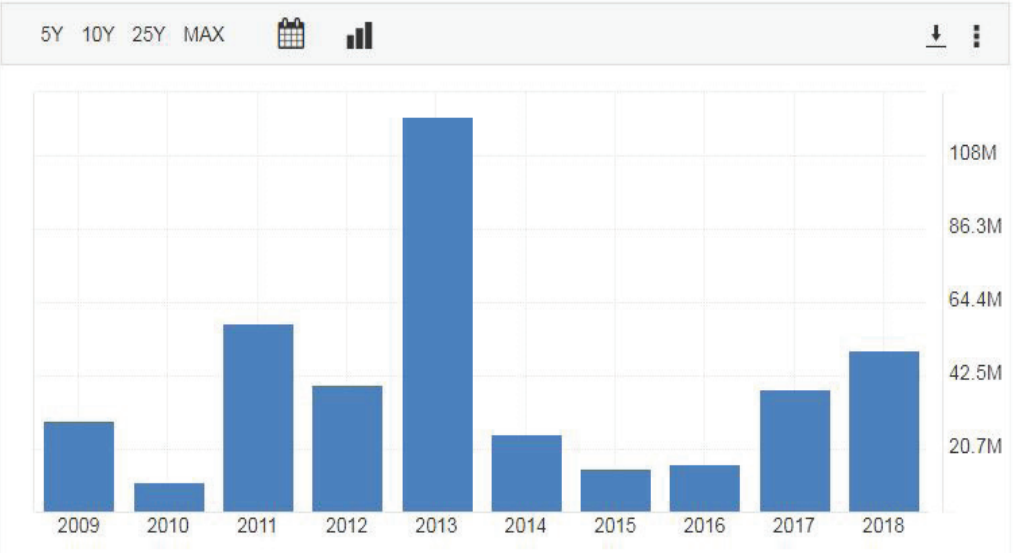

شكل (١) نسب الصادرات البوروندية بالمليون دولار،

"Burundi Exports to United Arab Emirates," *Trading Economics*, accessed April 11, 2021, https://tradingeconomics.com/burundi/exports/united-arab-emirates.

أيضًا عززت الإمارات من علاقتها التجارية والاستثمارية مع بوروندي، حيث وقّعت وزارة المالية الإماراتية اتفاقيتين؛ الأولى لتجنب الازدواج الضريبي، والثانية لتشجيع وحماية الاستثمار مع الدولة ذاتها، حيث اتضح مدى أهمية هذه الاتفاقيات وعوائدها المهمة على الدولتين من ناحية دعم الحضور الاستثماري الإماراتي على مستوى العالم، وتوفير الحماية الكاملة للمكلفين من الازدواج الضريبي سواء المباشر أو غير المباشر، فضلاً عن تشجيع الحركة التجارية، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، لذلك أكد عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية بالقول: «إن اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تُحقق مزايا مهمة، في مقدمتها إعفاء الناقلات الجوية الوطنية من الضرائب، وإعفاء الاستثمارات الحكومية من ضريبة المنبع في دولة المصدر، وضريبة الأرباح الرأسمالية، فضلاً عن تخفيض الأعباء الضريبية على استثمارات القطاع الخاص»[٥].

كما تمنح هذه الاتفاقيات أيضًا المعاملة الوطنية، والمعاملة للدولة الأولى بالرعاية، وذلك فيما يتعلق بإدارة وصيانة وتوسيع الاستثمارات، كما تقوم على تعويض المستثمر تعويضًا عادلاً وفوريًا لاستثماره في حالة الاستيلاء عليه للمصلحة العامة، وذلك وفقا للقانون، ودون تمييز، على أن يكون التفويض وفقًا للقيمة السوقية للاستثمار. بالتالي عززت تلك الاتفاقيات من تطور العلاقات الاقتصادية على نطاق واسع من خلال فتح مزايا اقتصادية أثرت على عملية التنمية وفتحت آفاقًا لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في الدولة، لا سيما مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تحفز على جذب الاستثمار الأجنبي في القارة.

أما على الصعيد الدبلوماسي وبداية من عام ٢٠٠٧م فكانت الزيارة الأولى لوزيرة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية بوروندي أنطوانيت باتومبويرا لدولة الإمارات، حيث كان التطلع لمشاركة الإمارات في مؤتمر المائدة المستديرة، الذي عقد في بوجمبورا عاصمة بوروندي في منتصف مارس ٢٠٠٨م، بمثابة خطوة أولية نحو تفعيل الدور الدبلوماسي في منطقة البحيرات العظمى من خلال تعزيز التعاون الذي اعتبر ركنًا أساسيًّا للشراكة الاقتصادية[٦]، والتي فُعِّلت من خلال دعوة رجال الأعمال بدولة الإمارات لاستكشاف الفرص الاستثمارية الكبيرة في مجال التنقيب عن الذهب والماس والمعادن الثمينة والنفط والزراعة والسياحة، حيث عرضت بوروندي ميناء ومطار العاصمة بوجمبورا للخصخصة، كما عرضت أيضًا العديد من مصانع الشاي والبن وقصب السكر للبيع للاستثمار الخاص؛ وذلك انطلاقًا من أن بوروندي بصفتها عضوا في منظمة الكوميسا فإنها تطبق ذات القوانين في تلك الدول الإفريقية، التي تحمي الاستثمارات، والمشروعات الخاصة.

---

(٥) «الإمارات وبوروندي تتفقان على تجنب الازدواج الضريبي»، **الخليج الاقتصادي**، (١٧، فبراير، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، http://www.alkhaleej.ae/economics/page/3921825c-d9b3-4ce7-89b5-f615575055d6

(٦) جمال المجايدة، «وزيرة العلاقات الخارجية البوروندية تؤكد حرص بلادها على إقامة علاقات متميزة مع الإمارات»، **وكالة أنباء الإمارات**، (٢٣، يناير، ٢٠٠٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م،

http://wam.ae/ar/details/1395237652604

خلاصة القول، اعتبرت العلاقات الإماراتية البوروندية في تطور مستمر عززتها الروابط الاقتصادية، وتفعيل العلاقات الدبلوماسية، وذلك من خلال بحث أطر التعاون، والمشاركة في حل القضايا التي تواجه المنطقة، على الصعيد السياسي. ناهيك عن الدور الاجتماعي الذي عززته الإمارات بدعم الدور التعليمي في بوروندي، وهو ما انعكس على تطور النفوذ العربي في تلك المناطق التي أرسى فيها النفوذ الأجنبي دعائمه منذ قرون وكان حائط سد أمام أي توجه عربي في تلك الدول التي تعتبر قاطرة نحو تعزيز التعاون العربي الإفريقي، لذلك يُعول مستقبليًا على الدور العربي عموما والإماراتي خصوصا في تطور العلاقات الاقتصادية بجميع جوانبها وكذلك السياسية والدبلوماسية داخل منطقة البحيرات العظمى، لما له من دور كبير في التأثير على القضايا العربية والإفريقية.

ثانياً: اتجاهات العلاقات الإماراتية الرواندية

اتخذت العلاقات الإماراتية الرواندية أطرا أكثر نشاطًا من الجارة البوروندية، ويرجع ذلك لما تتميز به رواندا من قوة اقتصادية وتنموية أهّلتها لتكون من أفضل دول القارة الإفريقية جذبًا للاستثمارات الأجنبية، من ثم اتخذت العلاقات الإماراتية الرواندية اتجاهات متعددة على الصعيد السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، وكذلك الاجتماعي، نختص منها بذكر الدور الدبلوماسي والاقتصادي.

أولاً : العلاقات الدبلوماسية

توطدت العلاقات الإماراتية الرواندية من خلال الحراك الإماراتي في شرق إفريقيا، والذي اتخذ في البدء إطارًا اجتماعيًا قائما على المساعدات الإنسانية، لتتطور تلك العلاقات وتأخذ منحى دبلوماسيًا واقتصاديًا وسياسيًا. فعلى الصعيد الدبلوماسي، تعددت الزيارات بين الجانبين منذ عام ٢٠١٥م، لتعزيز الشراكة والتكامل الاقتصادي، وذلك في ظل الإنجازات المتصاعدة، التي حققتها رواندا في مختلف مجالات التنمية[٧]، وهو ما دفع الرئيس الرواندي بول كاغامي لدعوة المؤسسات الاقتصادية الإماراتية للاستثمارات في رواندا، التي تتمتع بواحدة من أفضل المناخات الاستثمارية في إفريقيا[٨].

وفي نوفمبر عام ٢٠١٧م كانت زيارة الرئيس كاغامي للإمارات، والتي عزز فيها مجالات التعاون في ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاستثمارية والتنموية[٩]؛ حيث وقّعت دولة الإمارات ورواندا في ديسمبر من

(٧) عبدالله بن زايد، «الإمارات ملتزمة بتعزيز العلاقات مع رواندا»، **جريدة الخليج الاقتصادي**، (١١، يونيو، ٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/7ba8c965-04c7-4d3a-ad51-ae0da4020dc0

(8) "UAE Cooperation", *Government of the Republic of Rwanda*, February 17, 2015, https://www.rwandainuae.gov.rw/cooperation/uae-cooperation

(٩) «محمد بن زايد: الإمارات بقيادة خليفة حريصة على أفضل العلاقات مع الأصدقاء»، **جريدة البيان الإماراتية**، (٢٤، نوفمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م،

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-11-24-1.3110237

العام نفسه مذكرة تفاهم بشأن إعفاء مواطني الدولة من حملة جوازات السفر الدبلوماسية، والخاصة والمهمة والعادية، وكذلك إعفاء مواطني رواندا حملة جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرة الدخول المسبقة للبلدين[١٠].

وذلك في ظل الخطة التي اتخذتها رواندا عام ٢٠١٧م -حسب وكالة «ARI» الرواندية الرسمية- في رفع تأشيرة الدخول إليها كخطوة إستراتيجية لتنشيط القطاع السياحي للدولة؛ وذلك من خلال تمكين الأجانب المقيمين برواندا من دخول البلاد عبر إبراز إقاماتهم فقط، أما غير المقيمين فمطالبون بإبراز جوازات سفرهم وحدها، بينما سيدخلها مزدوجو الجنسية عبر البطاقات الشخصية[١١].

وفي مارس ٢٠١٨م افتُتِحت أول سفارة لدولة الإمارات في رواندا عقب زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي الشيخ عبد الله بن زايد إلى رواندا، والتي تعزز على إثرها آفاق التعاون في مختلف المجالات، كخطوة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية، والتي كانت تمهيدًا للتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما التعليمية [١٢].

حيث وُقِّع على مذكرة تفاهم لتوفير ٢٠ منحة دراسية لطلبة وطالبات رواندا في جامعات الإمارات[١٣]، فضلًا عن برنامج دبي للرعاية، الذي أطلق برامج في رواندا لتزويد الطلاب بالمهارات القيادية، وزيادة فرص حصولهم على التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تستهدف هذه البرامج أكثر من ٦٠٠,١٨ من الأطفال والشباب في جميع أنحاء رواندا لتزويد الطلاب بمهارات تنمية الأعمال التجارية، بما في ذلك الريادة والقيادة العلمية، التي تساعد الشباب على بناء مشاريع وأعمال تجارية تنعكس على المستقبل الاقتصادي لرواندا [١٤].

ناهيك عن مذكرة تفاهم أخرى لتوفير التدريب المهني لـ١٠٠ امرأة رواندية في مجال السياحة والضيافة، حيث تعتبر الإمارات دولة رواندا ذات ريادة في تمكين المرأة، والتي تتصدر قائمة الأمم المتحدة للبلدان التي تتميز بنسب مشاركة كبيرة للنساء في البرلمان؛ وعلى غرار رواندا، قطعت الإمارات أيضًا شوطًا كبيرًا في تمكين المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة، لا أدل على ذلك من أن رئيس البرلمان الإماراتي تمثله امرأة، حيث إن نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي وصلت لـ٥٠٪ من إجمالي مقاعد

---

(١٠) «رواندا تعفي مواطني الإمارات من تأشيرة السفر المسبقة»، **الاتحاد الإماراتية**، (٣٠، ديسمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، http://www.alittihad.ae/details.php?id=79614&y=2017

(١١) أسماء بن سعيد وغولباهار صابيم، «رواندا ترفع تأشيرة الدخول إليها عن جميع دول العالم مطلع ٢٠١٨»، **وكالة أنباء الأناضول**، (١٧، نوفمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8

(12) "Abdullah opens UAE Embassy in Rwanda," *Gulf News*, March 10, 2018, https://gulfnews.com/uae/government/abdullah-opens-uae-embassy-in-rwanda-1.2185236

(١٣) «عبدالله بن زايد يلتقي وزيرة خارجية رواندا»، **وكالة أنباء الإمارات**، (٩، مارس، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، http://wam.ae/ar/details/1395302673237

(14) Sheikh Abdullah bin Zayed, "Rwanda and UAE are natural partners," *The New times*, March 09, 2018, http://www.newtimes.co.rw/section/read/229580.

المجلس، بالإضافة إلى أن ٩ من ٣٢ من أعضاء الحكومة في دولة الإمارات العربية من النساء أيضًا، بما يعزز المساهمة والمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة، ووضع الدولتين على مصاف الدول التي تهتم بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية[١٥].

خلاصة القول، اتخذت العلاقات الدبلوماسية الإماراتية الرواندية منحى أكثر تطورًا، في تعزيز التعاون لا سيما تعزيز المشاركة الإماراتية في تنمية الوضع الاجتماعي الرواندي خاصة في مجال التعليم، والتنمية المستدامة، بالإضافة للمشاركة الدبلوماسية في العديد من القضايا سواء المتعلقة بالشرق الأوسط أو بالقارة الإفريقية، لا سيما التقارب الرواندي البوروندي، الذي اعتبر من أهم ركائز الوجود الإماراتي في منطقة البحيرات العظمى، التي يرى البعض أنها قد تكون بعيدة عن الأنظار العربية.

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية

اعتبرت العلاقات الاقتصادية من أهم أطر التعاون بين البلدين، وذلك في ظل تقدم كل من الإمارات ورواندا اقتصاديًا، واعتبارهما من أكثر الدول الصاعدة، من ثم تعززت الشراكة في مجالات الاقتصاد والاستثمار، بما في ذلك الزراعة والتعليم والبنية التحتية والسياحة، ودعم التنمية المستدامة، فضلاً عن الشراكة في قطاع النقل واللوجستيات؛ ففي عام ٢٠١٦م، منحت موانئ دبي العالمية امتيازًا لمدة ٢٥ عامًا لتطوير وتشغيل مركز جديد للسوق الخدمية العالمية في كيغالي، والذي يعمل على إيجاد وظائف وتوسيع التكامل الإقليمي، وتحقيق المزيد من التنمية للشعب الرواندي، والمساعدة في تعزيز القدرة التصديرية الإقليمية لرواندا؛ وذلك في ظل تصاعد الشراكة ونمو التجارة البينية بين الجانبين، حيث ارتفعت التجارة غير النفطية بين ٢٠١٤ و٢٠١٦م من ٣٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار، مع التوقيع على العديد من الاتفاقات الاقتصادية الأخرى، مثل حماية الاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي[١٦]. أيضًا بلغ حجم التبادل التجاري مع الإمارات خلال عام ٢٠١٣م ما قيمته ٣,٢٤ مليون دولار، وبإضافة المناطق الحرة البالغة ٣٠,٦ مليون دولار، يصبح إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية بينهما نحو ٩,٥٤ مليون دولار، بما ساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وشجّع على مشاركة القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات في رواندا[١٧].

ووفقا لما ذكرته وزارة التجارة الرواندية، تحتل الإمارات ٢٤٪ من قيمة الصادرات الرواندية إلى منطقة التجارة الحرة في كيغالي، وفي أوائل عام ٢٠١٥م، وقعت رواندا اتفاقًا قيمته ٧٥ مليون دولار مع شركة المياه

(15) Zayed, "Rwanda and UAE are natural partners".

(16) Zayed, "Rwanda and UAE are natural partners."

(١٧) «وزارة الاقتصاد واقتصادية أبوظبي تنظمان منتدى المشترين من شرق إفريقيا»، **وكالة أنباء الإمارات**، (٦، أكتوبر، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م، http://wam.ae/ar/details/1395270542751

الإماراتية المحدودة في كيغالي، وهي مسجلة في رواندا تملكها شركة Metito، وهي مؤسسة لإدارة المياه مقرها في الإمارات العربية المتحدة، لمعالجة المياه في نهر نيبرانجو Nyabarongo، حيث سهل الاتفاق لرواندا تحقيق هدفها المتمثل في تمكين جميع سكانها من الحصول على المياه النظيفة بنسبة ٧٥ ٪ في ٢٠١٨م[١٨].

كذلك في عام ٢٠١٦م بلغ حجم الصادرات الرواندية للإمارات نحو ٨٧,٠٣ مليون دولار، وذلك طبقاً لقاعدة بيانات التجارة الدولية، حيث تمثلت تلك الصادرات في المعادن النفيسة والمواد الغذائية والكاكاو والوقود والزيوت والمعدات الكهربائية والإلكترونية والآلات وغيرها[١٩]، وفي عام ٢٠١٨م بلغت تلك الصادرات نحو ٢٨٠ مليون دولار، حيث سجلت ارتفاعًا بالمقارنة بعام ٢٠١٧م، والتي بلغت نسبتها ٢٣٧ مليون دولار، في حين بلغت وارداتها من دولة الإمارات نحو ١٦٦,٤ مليون دولار، حيث سجلت ارتفاعًا بالمقارنة بعام ٢٠١٧م، التي بلغت نسبتها ٢٣ مليون دولار[٢٠]، ما أدى إلى زيادة في العوائد الخارجية بين الدولتين. من ثم اعتبرت دولة الإمارات العربية شريكًا مهمًا لرواندا. حيث يبين الشكل رقم (٢) نسب الصادرات الرواندية بالمليون دولار من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦م، والتي وصلت إلى أعلى نسبة قُدرت بإجمالي ٨٧,٠٣ مليون دولار.

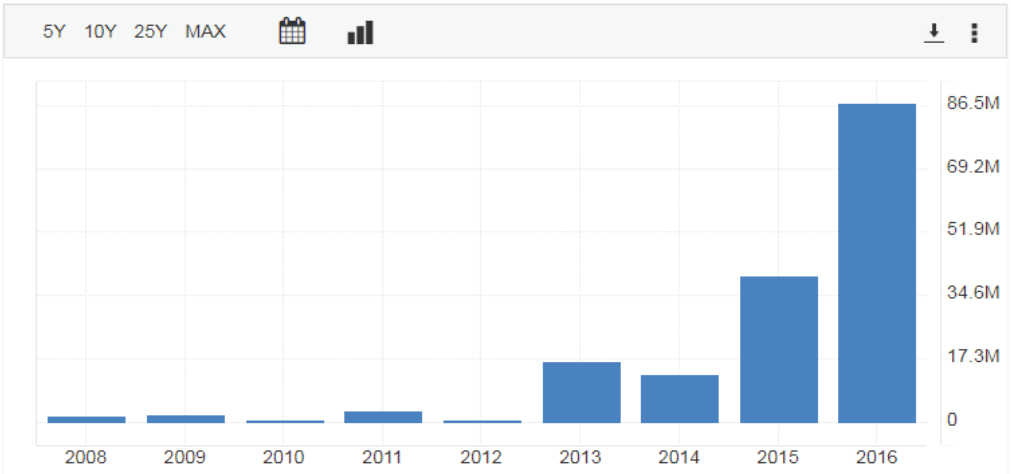

الشكل (٢) نسب الصادرات الرواندية إلى دولة الإمارات بالمليون دولار،

"Rwanda exports to United Arab Emirates," *Trading Economics*, accessed April 11, 2021, https://tradingeconomics.com/rwanda/exports/united-arab-emirates

(18) Dan Ngabonziza, "Rwanda Could Be Dubai's Next Investment Destination," *KT Press*, November 17, 2015, http://ktpress.rw/2015/11/rwanda-could-be-dubais-next-investment-destination/.

(19) "Rwanda exports to United Arab Emirates," *Trading Economics*, accessed April 11, 2021, https://tradingeconomics.com/rwanda/exports/united-arab-emirates

(20) "Rwanda, UAE In Bid To Boost Business Linkages," *KT Press*, August 30, 2019, https://www.ktpress.rw/2019/08/rwanda-uae-in-bid-to-boost-business-linkages/

أما على الصعيد الاستثماري، فقد وُجِدت فرص عدة للمستثمرين الإماراتيين في رواندا، والتي تمثلت في مختلف قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجميع والتصنيع، والخدمات اللوجستية، ظهر ذلك جليًا في الاجتماع الذي عقد عام ٢٠١٨م بين مجلس تنمية رواندا (RDB) ووكالة دبي للمطارات وشركات إماراتية استثمارية أخرى لتطوير المشاريع الاستثمارية التي أقرتها الإمارات في الدولة، على صعيد آخر قامت رواندا بالاستثمار بـ١٠٠ مليون دولار مع دولة الإمارات خاصة في مدينة دبي؛ عزز هذا التعاون الاستثماري الدفع بقيام «المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال» في نوفمبر ٢٠١٧م في دبي، والذي شارك فيه العديد من الدول الإفريقية والعربية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والحماية المتبادلة للاستثمارات مع دول القارة الإفريقية، لذلك اعتبرت رواندا من أهم الشركاء التجاريين في دول القارة، التي أبرمت عقودا وشراكات استثمارية مع دولة الإمارات[٢١].

جدير بالذكر أن الوضع الأمني الذي تتمتع به رواندا قد ساعدها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة العديد من الشراكات الاقتصادية مع العالم الخارجي، فمنذ تولي كاغامي السلطة عام ١٩٩٤م، عاشت الدولة الرواندية مزيدا من الاستقرار الأمني والسياسي في ظل قبضة أمنية محكمة، وتوافق سياسي عكسته العديد من المبادرات الأمنية والتعاون الشعبي بين الهوتو والتوتسي، حيث حققت إجمالي ناتج محلي بقيمة ١,٧ مليار دولار في خمسة الأعوام السابقة، والتي على إثرها أصبحت رواندا واحدة من الدول الاقتصادية الرائدة في إفريقيا بسبب اعتمادها على الزراعة اعتمادا كبيرا؛ إذ (يعتمد عليها ٩٥٪ من السكان) وفق تقرير السوق الإفريقية المشتركة «الكوميسا» في يوليو ٢٠١٦م.

ناهيك عن الاهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات، وقطاع التعدين، والطاقة الكهربائية، وبناء المعرفة الجيولوجية، وضمان إدارة العائدات، في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى ٨ ٪ خلال عام ٢٠١٥م، وذلك في إشارة إلى الانخفاض المستمر في نسب الفقر من ٩٥٪ عام ٢٠٠١م إلى ٥٪ عام ٢٠١١م، لتتصدر المرتبة الثالثة ضمن أفضل ٣ وجهات استثمارية في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا وموريشيوس[٢٢].

من ثم اعتبر الرئيس الرواندي بول كاغامي من أكثر رؤساء العالم قوة وتأثيراً لدوره في نهضة رواندا، والذي قال: «الدول ستفشل إذا لم تعمل الحكومات والشعب معًا لتحقيق توقعات وتطلعات شعوبها، ولذلك أرى أن النجاح في رواندا لم يكن إلا بسبب فهم مسؤولية الحكومة ودور المؤسسات التي يجب أن تكون قائمة».

---

(٢١) ديما منصور، «رواندا تشرح جوانب معاهداتها الاقتصادية مع الإمارات... وتتوقع تطورا تجاريا بين الطرفين»، **الإمارات اليوم**، (٢، نوفمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م،

https://www.emaratalyoum.com/business/local/2017-11-02-1.1040729

(٢٢) رشا السيد عشري، «رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة.. الأبعاد والسيناريوهات»، **مجلة قراءات إفريقية**، (٢١، سبتمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، يناير، ٢٠٢١م،

https://2u.pw/5Nmas

حيث أشار كاغامي إلى الأهمية التي توليها رواندا لعلاقاتها الثنائية مع دولة الإمارات العربية، وقال في ذلك: «الإمارات تقوم باستثمارات جيدة في بلدنا، كما أن موانئ دبي تخلق ميناء داخليًا في كيغالي (عاصمة رواندا) وتساعدنا في حل القضايا اللوجيستية والاستثمارات في الضيافة ومجالات التعاون الأخرى، أيضًا هناك الكثير من التجارب لتبادل الخبرات والتعلم منها»[٢٣].

لذلك اعتبرت العلاقات الاقتصادية من أهم مجالات التعاون بين الجانبين، وهو ما عُبِّر عنه في الاجتماع الذي عقد عام ٢٠١٧م بين وزير الخارجية الرواندي ووزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي، والتي أكدت فيه تفعيل حركة التبادل التجاري وتعزيز الروابط بين قطاعات الأعمال المختلفة. وبالمقابل أكد الرئيس الرواندي أهمية زيادة حجم ونوعية وتبادل الاستثمارات في الاتجاهين بين دبي ورواندا، وذلك في إطار إنشاء رواندا منطقة التجارة الحرة في كيغالي، بهدف أن تصبح نقطة الشحن الرئيسة للبضائع في منطقة ذات سوق تستهدف ٦٠ مليون شخص[٢٤].

من ثم مثلت تلك العلاقات تنمية في العديد من المجالات الاقتصادية، وعززت من الفرص الاستثمارية الإماراتية في رواندا، لا سيما في القطاع الخاص، والذي انعكس بدوره على تنمية المشروعات الاقتصادية الكبرى والصغيرة، وذلك في ظل الإدارة الاقتصادية الرواندية التي ساعدت على تمهيد البيئة الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية للدولة. من ثم اعتبرت رواندا من أكثر الدول الإفريقية التي يعول عليها في إحداث نهضة وتغيير جذري في هيكلة الوضع الاقتصادي للدولة بما يتيح الفرصة لإقامة شراكات وعلاقات استثمارية على نطاق واسع.

خلاصة القول، اعتبرت رواندا من أهم الوجهات الإفريقية جذبًا للاستثمارات الخارجية لا سيما العربية، فالبيئة الاقتصادية الأكثر تطورًا في ظل الاستقرار السياسي والأمني، الذي تتميز به الدولة، والذي وصل إلى مرحلة متطورة في ظل قيادة الرئيس الرواندي بول كاغامي، والذي اعتبر من أكثر الشخصيات تأثيراً في إفريقيا والعالم لدوره في إنهاء الحرب الأهلية في رواندا ووضعها على مصاف الدول المستقرة ذات التطور الاقتصادي والتعايش السلمي بين أبناء الشعب الرواندي من الهوتو والتوتسي، قد أرسى دعائم الأمن والاستقرار، وعزز من العلاقات مع الجانب العربي لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر من أكبر الشركاء الاقتصاديين لرواندا، والتي عززت أيضًا من علاقتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدعم الدور التعليمي والصحي، وزيادة الاستثمارات في الدولة، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية لتصبح رواندا أحد أهم الوجهات التي يعول عليها في تنامي النفوذ العربي في القارة الإفريقية.

(23) Bernd Debusmann Jr, "Rwandan President hails relationship with UAE," *Khaleej Times*, February 9, 2016, https://www.khaleejtimes.com/nation/government/rwandan-president-hails-relationship-with-uae.

(24) Ngabonziza, "Rwanda Could Be Dubai's Next Investment Destination."

خاتمة

رؤية حول استشراف المستقبل

تظل العلاقات الرواندية البوروندية بدولة الإمارات العربية المتحدة تحتاج إلى مزيد من التعاون والشراكات المتعددة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، لا سيما وأن الدولتين لديهما العديد من الموارد، التي يمكن لدولة الإمارات الاستثمار فيها بما ينعكس بالنفع والمصالح المتبادلة بين الأطراف الثلاثة، خاصة وأن الإمارات تعمد إلى الدبلوماسية الاقتصادية كنوع من الأدوات الجديدة التي تستخدمها في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية. وذلك بالإضافة لتطبيق إستراتيجية الحوكمة الإماراتية داخل البحيرات العظمى التي يمكن أن تجني ثمارها في ظل إستراتيجيات التنمية، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى قبول تلك الدول وشعوبها للوجود العربي في المنطقة، بل والتعاطي الإيجابي معها.

أيضاً لا بد من تعزيز الدور الدبلوماسي والسياسي بمشاركة إماراتية ذات فاعلية في القضايا السياسية في شرق إفريقيا، لا سيما محاولة التوسط سياسيًا ودبلوماسيًا لتسوية أزمة الصراع في بوروندي بين النظام الحاكم والمعارضة، كما يجب إنشاء لجنة دبلوماسية بين الدول الثلاث لحل القضايا التي تواجه الدولتين خاصة الاضطرابات الأمنية التي تواجه رواندا أيضًا من بعض المتمردين على الحدود مع الدول الأخرى، بما يعطي مشاركة فاعلة لدولة الإمارات في المنطقة، في ظل دورها السياسي والعسكري لمكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا. هنا تشير بعض العلاقات إلى استخدام الدبلوماسية السرية بين صناع القرار وهي من أهم العوامل لتسوية النزاع وبناء السلم الإفريقي، وتعتبر من أهم الإستراتيجيات التي تستخدم في كثير من الأحيان في القضايا والأزمات العالقة على مستوى العلاقات بين الدول.

الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد في نيجيريا

سمر عادل - باحثة متخصصة في الاقتصاد - القاهرة.

يعد الفساد بكل صوره من المشكلات التي تواجهه البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، وتتضح الظاهرة في المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وينتشر الفساد في نيجيريا على كل المستويات، كما أنه لا يقتصر على القطاع العام فقط، بل يمتد ليشمل القطاع الخاص، وهو –بلا شك– ما يؤدي إلى تقويض أي خطوة تجاه التنمية المستدامة ويضعف الاستثمار في البلاد، ويزيد من معدلات الفقر والبطالة.

تشير التقديرات إلى أن الفساد منتشر على مستوى الدول النامية بوجه عام انتشارا كبيرا، لكنه يكون متضحا بدرجة كبيرة في دول عن أخرى، وهذا ما يتجلّى في دولة نيجيريا، حيث تدخل من ضمن الدول الأكثر فسادًا في العالم، فهي تعاني فسادا اقتصاديا، وسياسيا؛ فالفساد السياسي لا يمكن فصله عن غياب الديموقراطية والحريات والشفافية، والنزاهة، والفساد الاقتصادي يتضح في الفساد المالي والإداري وتغليب المصالح الاقتصادية الشخصية عن مصالح الوطن. ومن ثمّ سيتناول المقال ثلاثة محاور يركز المحور الأول على واقع الفساد في نيجيريا لمعرفة أنواعه، وحجمه، ومدى انتشاره، أما المحور الثاني فيتطرق إلى الآثار الاقتصادية للفساد في نيجيريا، والمحور الآخر يعرض الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد.

أولاً: واقع الفساد في نيجيريا

تحتل نيجيريا المرتبة العاشرة عالميًّا في احتياطات النفط، والمرتبة الثامنة عالميًّا في احتياطات الغاز الطبيعي، وتمتلك أيضًا موارد معدنية نفيسة كالذهب والألمنيوم والمطاط، كما أن ثلث مساحتها الإجمالية ٩٢٣ ألف كلم٢ صالحة للزراعة، إلى جانب ثروتها البشرية، وهو ما يجعلها سوقاً استهلاكية خصبة للاستثمار، وقوة إنتاجية كبيرة[١]، مما يساهم أن تكون في مصاف الدول المتقدمة، إلا أنها ما زالت دولة نامية تعاني عديدا من المشكلات سواء على المستوى الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل،

(١) عبد الغني سلامة، «نيجيريا، والفرص الإفريقية الضائعة»، **جريدة الأيام**، (٢٧، فبراير، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٦، مارس، ٢٠٢١م، https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13207bbay320895930Y13207bba

أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني، الانقسام الإثني، والاستخدام غير العادل والكفء لهذه الموارد نتيجة الفساد المستشري في البلاد.

وفي هذا الصدد قبل التطرق إلى واقع ظاهرة الفساد في نيجيريا ستُعرَّف ظاهرة الفساد وإن كان التعريف الخاص به فضفاضا، إذ تعرفه المنظمة الدولية للشفافية بـ«إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية»[٢]، واتفق مع هذا المفهوم بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في حين أن المنظمة العربية لمكافحة الفساد عرفت الفساد على أنه «كل ما يتصل بالاكتساب غير المشروع، أي من دون وجه حق، وما ينتج عنه من استخدام عنصري للقوة في المجتمع، والسلطة السياسية والثروة في جميع قطاعات المجتمع»[٣]. يتضح من خلال نظرة المؤسسات الدولية لمفهوم الفساد وكذلك نظرة المنظمة العربية لمكافحة الفساد أن هذه الظاهرة تعد استغلالا للوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، دون الاهتمام بالمكاسب العامة وهو ما يعرقل أي خطوات نحو التقدم الاقتصادي.

أ- الترتيب العالمي لنيجيريا في الفساد

وجَّهت بعض المنظمات الحقوقية سواء كانت دولية أو محلية، اتهامات للسلطات النيجيرية بأنها تغذي الفساد في البلاد عبر بوابة «الصناديق الأمنية» الخاصة، وهو ما أعاد قضية الفساد إلى الواجهة مجددًا في كبرى البلدان الإفريقية، بما يمكن معه الربط بين إشكاليتي الفساد وتفشي الإرهاب وغياب الأمن في نيجيريا، الذي تنشط فيه واحدة من أكثر التنظيمات الإرهابية[٤]. وتعد ظاهرة الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد، لها بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وإداري، وتكون أكثر انتشارًا في الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد تصنف دولة نيجيريا من قبل منظمة الشفافية في مقدمة الدول الأكثر فسادًا والأقل شفافية في العالم، حيث تحتل المرتبة ١٤٩ وذلك وفقًا لمؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٢٠م[٥]، والشكل التالي سيعكس ترتيب دولة نيجيريا وفقًا لمؤشر مدركات الفساد:

(٢) منال جابر مرسي محمد، «أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧»، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ٤٧**، العدد ٤، (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠١٧م)، ص ٦٤١-٧٠٢، الاسترجاع في: ١٨، مارس، ٢٠٢١،
https://jsec.journals.ekb.eg/article_40061.html

(٣) محمد، «أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧».

(٤) مصطفى شفيق علام، «فساد نيجيريا «المموّه»: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية»، **مجلة قراءات إفريقية**، (٢٠، يونيو، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ٢٩، مارس، ٢٠٢١،
https://2u.pw/0cqen

(٥) يستخدم مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية وذلك لتصنيف الفساد في الدول والذي يصنف ١٨٠ دولة حسب المستويات المدركة لفساد القطاع العام فيها.

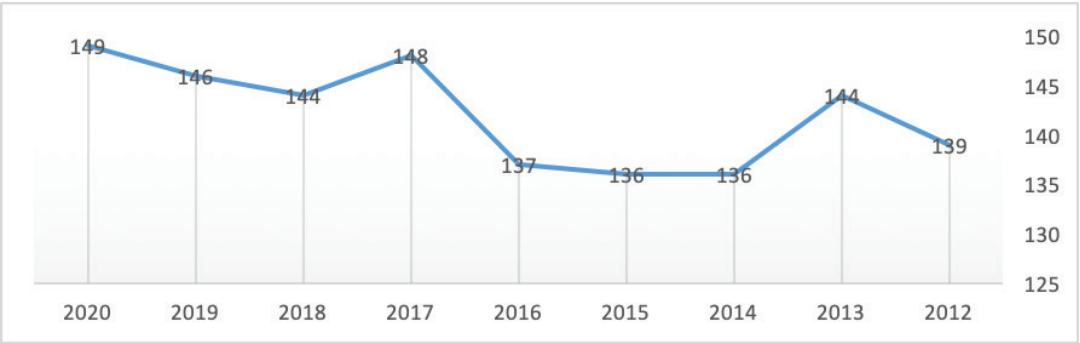

شكل (١) ترتيب دولة نيجيريا ضمن ١٨٠ دولة وفقًا لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢٠م)،
Corruption Perceptions Index March 2021, *Trans{erancuy International*, acsessed May 17. 2021,
https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl

يشير الشكل السابق إلى أن دولة نيجيريا تحتل مرتبة متردية في مؤشر مدركات الفساد، حيث إنها تعد من الدول الأكثر فسادًا خلال فترة (٢٠١٢ – ٢٠٢٠م)، ففي عام ٢٠٢٠م احتلت المرتبة ١٤٩ من أصل ١٨٠ دولة، وذلك عند مقارنتها بعام ٢٠١٢م، الذي احتلت فيه المرتبة ١٣٩، وهو ما يؤشر إلى أن نسب الفساد تزيد من عام تلو الآخر. وفي عام ٢٠١٩م تشير تقديرات المسح إلى أن ما يزيد على ٣٠٪ من إجمالي المواطنين الذين تعاملوا مع القطاع العام دفعوا رشوة لموظف عمومي أو طُلب منهم ذلك، حيث ازداد هذا الأمر بصفة ملحوظة خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩م)، حيث يُدفع نحو ١١٧ مليون نايرا سنويًّا، أي ما يعادل ١,١ رشوة لكل شخص بالغ ويقدر بذلك على أنه في المتوسط ٦٪ من الدخل السنوي للنيجيريين، وتحديدًا في ثلاث مناطق من أصل ست مناطق وهي: الشمال الشرقي، والشمال الغربي، والجنوب الغربي[٦].

ووفقًا لتقسيم المناطق تكون أعلى المناطق فسادًا هي شمال شرق نيجيريا وربما يكون السبب الأكبر في ذلك هو تركز جماعة بوكو حرام فيها[٧]، وفي هذا السياق احتلت نيجيريا المرتبة الثالثة على قائمة أكثر الدول تأثراً بالإرهاب بعد دولتي العراق وأفغانستان، وذلك تبعًا لمؤشر الإرهاب العالمي GTI، الذي يصدر عن معهد الاقتصاد والسلام، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر عام ٢٠١٨م فإن نيجيريا تخصص نحو ٢,١ مليار دولار سنويا لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن، ويذهب منها تقريبًا ٦٧٠ مليون

(6) "Second Survey on Corruption as Experienced by the Population: Corruption in Nigeria: Patterns and Trends," *United Nations Office on Drugs and Crimes*, December 2019, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/corruption/nigeria/Corruption_in_Nigeria_2019_standard_res_11MB.pdf.

(٧) هي جماعة نيجيرية سلفية جهادية مسلحة تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، وتأسست هذه الجماعة عام ٢٠٠٢م وقامت بالعديد من العمليات المسلحة وتتركز هذه الجماعة في شمال شرق نيجيريا.

دولار إلى صناديق سرية يشوبها الغموض، أي أن هذه الأموال لا تُصرف على مكافحة الإرهاب كما يشاع؛ بل تُوظف لصالح استخدام الإرهاب من أجل الحصول على مساعدات دولية. كما أنه وفقًا لمنظمة النزاهة المالية العالمية، شهدت نيجيريا تحويلات مالية مشبوهة إلى الخارج تقدر بنحو ١٧٨ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣م[٨].

ب- أشكال الفساد في نيجيريا

لا يقتصر الفساد النيجيري كما أشير في النقطة السابقة على دفع الرِّشا فقط الذي يعد أحد أوجه الفساد الاقتصادي والإداري، بل هناك أيضًا فساد سياسي يخلق بيئة مواتية لأي فساد اقتصادي ومالي، وإداري، فالفساد في نيجيريا متشابك ومتداخل ومتجذر في معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية[٩]، كما أنه ليس واضحًا أو محدود التركيز، ولكنه مترابط، ويشمل مجموعة من السلوكيات التي تتشابك عبر القطاعات المختلفة، فعلى المستوى الاقتصادي ينتشر الفساد في جميع القطاعات الاقتصادية كقطاع البترول، والتجارة، والصناعة، والزراعة، والبنية التحتية، وقطاع الطاقة، والبنوك، والبيئة. وتعمل هذه الأشكال من الفساد معًا على خسارة نيجيريا لمليارات الدولارات من صافي أرباحها وتمنعها من تحقيق أي تقدم[١٠].

هناك آليات تعزز من انتشار الفساد في نيجيريا، متمثلة في القيادة السياسية الحاكمة، حيث إن أغلب الذين يتولون زمام الحكم منذ الاستقلال يسعون إلى تراكم الثروة على المستوى الشخصي، وبالتالي إذا كانت القيادة فاسدة، فسيكون الفساد جزءا أصيلا من ديناميكيات المجتمع. كما أن نمط الإنتاج الرأسمالي في نيجيريا يساهم في تعزيز الفساد؛ لأنه يكون لصالح فئات معينة. وكذلك استخدام المال السياسي لتحقيق المزيد من النفوذ والمكاسب، ووصل الفساد في نيجيريا إلى مؤسسة القضاء التي لا تعمل بصفة مستقلة عن الحزب الحاكم، حيث يختار كبارَ المسؤولين في القضاء السلطةُ التنفيذية، وبالتالي محاربة الفساد تكون شبه معدومة[١١]، ومن ثّم تساهم كل هذه الآليات في تدهور اقتصاد نيجيريا، حيث يمتد الفساد إلى أغلب القطاعات الاقتصادية.

---

(٨) سلامة، «نيجيريا، والفرص الإفريقية الضائعة».

(9) Ettah B Essien, "Corruption and Economic Development in Nigeria: A Materialistic Observation," *Journal of Economics and Sustainable Development* 3, no. 14 (2012), https://core.ac.uk/download/pdf/234645776.pdf.

(10) Matthew T Page, "A New Taxonomy for Corruption in Nigeria," *Carneige Endowment for International Peace*, July, 2018, https://carnegieendowment.org/files/CP_338_Page_Nigeria_FINAL.pdf

(11) Essien, "Corruption and Economic Development in Nigeria: A Materialistic Observation."

ثانيًا: آثار الفساد على الاقتصاد النيجيري

يتمثل ضعف الأداء الاقتصادي في انخفاض معدلات نمو الناتج القومي، وعدم وجود تغييرات هيكلية اقتصادية مواتية لتحريك عجلة التنمية، فضلاً عن تزايد معدلات البطالة، والفقر، والتضخم، وعجز الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وتزايد الدين العام. وتشير بعض التقديرات إلى أن الفساد في نيجيريا قد يكلف الدولة ما يزيد على ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠م، إن لم تكن هناك خطوات جادة نحو محاربته، كما يتكلف الفرد سنويًّا ١٠٠٠ دولار، وبحلول عام ٢٠٣٠م من المتوقع أن يصل إلى ٢٠٠٠ دولار[١٢]. وفيما يلي شكل يوضح معدل الناتج المحلي الإجمالي لدولة نيجيريا خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠٢٠م.

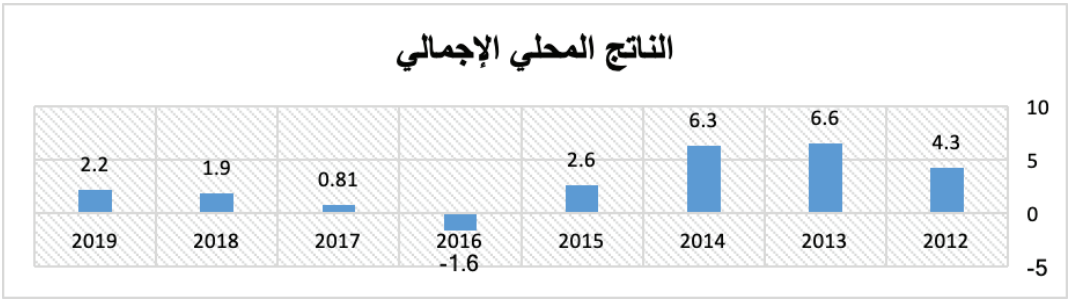

شكل (٢) معدل الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠٢٠م، إعداد الباحث،
"GDP growth (annual %) – Nigeria," *World Bank*, acsessed April 6, 2021,
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=NG

يوضح الشكل تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٤٪ عام ٢٠١٢م إلى ٢,٢٪ عام ٢٠١٩م وبلغ متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي ٨,٢٪ في خلال (٢٠١٢ – ٢٠١٩م). فالفساد يقوض النمو الاقتصادي ويعرقله، ومن ثمّ يمتد تأثيره على معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن في نيجيريا، فوصل معدل البطالة في نيجيريا ٣,٣٣٪ عام ٢٠٢٠م[١٣]، في حين وصلت معدلات الفقر عام ٢٠١٩م إلى ما يزيد على ٤٠٪ من حجم السكان أي ما يقرب من ٨٣ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي ٢٠٠ مليون نسمة[١٤].

(12) Delia Asuzu, "Impact of Corruption on Nigeria's Economy," *PwC*, April 3, 2021, https://www.pwc.com/ng/en/press-room/impact-of-corruption-on-nigeria-s-economy.html.

(13) "Nigeria Unemployment Rate | 2006-2020 Data | 2021-2023 Forecast ," *Trading Economics*, acsessed April 3, 2021, https://tradingeconomics.com/nigeria/unemployment-rate.

(14) "Nigeria Releases New Report on Poverty and Inequality in Country," *World Bank*, May 28, 2020, https://www.worldbank.org/en/programs/lsms/brief/nigeria-releases-new-report-on-poverty-and-inequality-in-country.

أ- الفساد في قطاع النفط

يعد الفساد في القطاعات الاقتصادية من أهم أشكال الفساد التي تواجهه نيجيريا، فيمثل قطاع النفط الدعامة الرئيسة للاقتصاد النيجيري، حيث أولت الدولة اهتمامها به منذ سبعينيات القرن الماضي بعد أن كانت مهتمة بالقطاع الزراعي، وتعد دولة نيجيريا خامس أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك، وثامن أكبر منتج في العالم(١٥)، ويساهم قطاع النفط النيجيري بنحو ٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام ٢٠٢٠م، وتشكل عائدات النفط أكثر من٧٥٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية وأكثر من ٩٠٪ من عائدات الصادرات(١٦)، إلا أن نيجيريا لا تستفيد بالقدر الكافي من هذه العائدات بسبب الفساد المنتشر في هذا القطاع والتنافس على تحقيق مكاسب شخصية فقط، كما أن ٨٠٪ من عائدات الطاقة لا يستفيد منها إلا ١٪ فقط من السكان؛ نتيجة للفساد وذلك وفقًا لتقديرات البنك الدولي(١٧).

وشهدت نيجيريا عمليات تهريب كبيرة قام بها مسؤولون حكوميون؛ مما أدى إلى تبديد الموارد النفطية، إذ من المتوقع في الدول التي ينتشر فيها الفساد عندما تقدم الحكومة بضائع وخدمات مجانية أو تبيعها بأسعار أقل من أسعار السوق، أن تنشأ في هذه الحالة ثنائية في الأسعار وهذا ما حدث في نيجيريا عندما منحت الدولة جارتها (بنين) أسعارا تفضيلية ومتدنية للنفط مقارنة بسعر السوق؛ مما أدى إلى ازدهار التهريب نتيجة للفساد الإداري والمالي الذي خلقه هذا الوضع، إذ كان الفرق في السعر يغطي منافع المهربين والمسؤولين الفاسدين لغض النظر عن هذه التجارة غير القانونية(١٨).

ووفقًا لمؤسسة(١٩) (NEITI) أن الحكومة الفيدرالية قد خسرت ٢٦٩ مليار دولار من عائدات النفط بين عامي (١٩٩٩ و٢٠٠٨م)، وتحديدًا ما بين (٢٠٠٣ و٢٠٠٨م)، كما خسرت نيجيريا في المتوسط نحو٩٠٠ ألف برميل من النفط يوميًّا نتيجة حدوث هجمات في دلتا النيجر وانعدام للأمن وحدوث سرقات للنفط الخام، وتعد شركة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC) التي تصوغ سياسة الصناعة ولوائحها، بؤرة للفساد؛ إذ اكتُشِف ٢٠ مليار دولار مفقودة من حسابات الشركة، وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مفارقة مفادها

(١٥) إياد عبد الكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح»، **مجلة دراسات دولية ٣٨**، (العراق: المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، ٢٠٠٨م)، الاسترجاع في: ١٠، أبريل، ٢٠٢١م،
https://www.iasj.net/iasj/download/e6cef2c2aa756f4d

(16) "Nigeria: Contribution of Oil Sector to GDP 2018-2020," *Statista*, February 18, 2021, https://www.statista.com/statistics/1165865/contribution-of-oil-sector-to-gdp-in-nigeria/.

(17) "Crude Oil and the Nigerian Economic Performance," *Gbadebo Olusegun*, November 23, 2014, http://www.ogbus.ru/eng/authors/odularo/odularo_1.pdf .

(١٨) إيثار عبود كاظم الفتلي، «الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية»، رسالة ماجستير، (العراق: جامعة كربلاء، ٢٠٠٩م)، الاسترجاع في: ٩، أبريل، ٢٠٢١م، https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/07/Rp-The-corruption-managerial-and-financial-and-its-effects-economic-and-sociality-in-Selected-Countries.pdf

(١٩) NEITI اختصار لـ Nigeria Extractive Industries Transparency Initiative وهي مبادرة من أجل مكافحة الفساد في قطاع النفط ويطلق عليها "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النيجيرية».

أنه كلما زادت مبيعات النفط الخام والغاز في نيجيريا، قلت الأموال التي تكسبها، كما تقدر خسائر نيجيريا ٧,٦٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م بسبب الفساد في قطاع الطاقة[٢٠]. ولقد أشارت «لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية» إلى أن الحكومة الفيدرالية ربما سرقت أو أهدرت أكثر من ٣٨٠ مليار دولار منذ الاستقلال، وذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى الخارج ولم يُعَد استثمارها محليًّا، وذلك وفقًا للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وقد تكون نيجيريا الدولة الأكثر تضررًا من هروب رؤوس الأموال في القارة[٢١].

ب- الفساد المرتبط بالتجارة

يؤثر الفساد على كل شيء فيما يتعلق بمجال الأعمال التجارية، والفساد هنا يعني أن الصفقات التجارية غالبًا ما تحتوي على أسعار غير معلنة، وأن المنافسة ليست كما تبدو في ظاهر الأمر، وأن اختيار الشراكات يكون من أجل المنفعة الخاصة وليس بناءً على الجودة، وفي هذا الصدد تأثرت التجارة في نيجيريا من هذا النوع من الفساد، فالسياسات التجارية الحمائية لبعض السلع التي قامت بها نيجيريا لتعزيز التصنيع المحلي لم تقم بالدور المنوط بها، بل ساهمت في استغلال المحتكرين وتجار السوق السوداء مثل Aliko Dangote والذي أصبح أهم مالك لمزارع الدجاج المجمد في نيجيريا بسبب حظر استيرادها، كما أن الإعفاءات الممنوحة من قبل الرئاسة، أو من قبل وزارة التجارة للشركات التي يسيطر عليها ممولو الحزب الحاكم أدت إلى خسارة نيجيريا بـ ٨,٢ مليار دولار خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٥م) وذلك وفقًا لتقرير لمصلحة الجمارك النيجيرية[٢٢].

ج- الفساد والزراعة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في نيجيريا ويمتص حجما كبيرا من العمالة، كما أنه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٢١٪ وذلك لعام ٢٠١٩م وفقًا لآخر بيانات البنك الدولي[٢٣]. ومن مظاهر الفساد في منظومة الزراعة أن الدولة تستورد مواد غذائية في حين أن ٧٥٪ من أراضيها صالحة للزراعة، ولا يزرع سوى ٤٠٪ من مساحة هذه الأراضي[٢٤]، ولا يمتلك المزارعون أي سندات لملكية ٩٥٪ من الأراضي

(20) Marc-Antoine Pérouse, "Oil Rent and Corruption : The Case Of Nigeria," *études de l'Ifri*, November 2018, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/perouse-de-montclos_oil_rent_corruption_nigeria_2019.pdf.

(21) Pérouse, "Oil Rent and Corruption : The Case Of Nigeria."

(22) Pérouse, "Oil Rent and Corruption : The Case Of Nigeria."

(23) "Agriculture, Forestry, and Fishing, Value Added (% of GDP) - Nigeria ," *World Bank*, 2021, acessesd April 4, 2021, https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=NG.

(24) Omorogbe Omorogiuwa, Jelena Zivkovic, and Fatima Ademoh, "Microfinance as a tool for Economic Development in Transitional Countries: Experience from Kosovo," *European Scientific Journal* 10, no. 4 (2014), https://doi.org/10.19044/ESJ.2014.V10N4P.

الزراعية ولا يمكنهم بالتالي الحصول على التمويل أو الاستثمار[٢٥]، كما أن قوانين الحيازة في نيجيريا تمنح المسؤولين سلطة منح وإلغاء حقوق شغل الأراضي، وتثني مزارعين عن الاستثمار في ممتلكاتهم الصغيرة وهو ما يفتح بابًا للفساد، وهو ما يؤذي أصحاب الحيازات الصغيرة ولا سيما عندما يسيء المسؤولون الحكوميون توزيع الإعانات الزراعية من خلال منحها للعائلة والأصدقاء أو لشركات وهمية مملوكة للنخب السياسية. وقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لقطاع الزراعة ٨٧٣ مليار وهُدر أو سرق الكثير من هذه الأموال بسبب الفساد، وفي هذا السياق كانت البرامج الحكومية لتزويد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسمدة كانت هي الأخرى معرضة للاحتيال، كما استخدمت المزارع من قبل النخب السياسية لغسل الأموال المسحوبة من خزائن الحكومة؛ بموجب الدستور النيجيري، فالزراعة هي الوظيفة الخارجية الوحيدة المسموح للموظفين العموميين القيام بها[٢٦].

ثالثًا: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

تركز مكافحة الفساد في إفريقيا على أهمية تفعيل الآليات والأطر القانونية والتنظيمية التي وضعتها دول القارة لمكافحة الفساد، وتشجيع وتعزيز الجهود المبذولة، وفي هذا الصدد تدرك الدول الإفريقية أن الفساد يمثل تهديدًا خطيرًا للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويرجع الاهتمام المتزايد بمكافحة الفساد إلى تكلفته الاقتصادية المرتفعة، حيث قدرت الأمم المتحدة كلفة الفساد في إفريقيا بنحو ١٤٨ مليار دولار سنويا، من بينها ٥٠ مليار دولار جراء التدفقات المالية غير المشروعة، الأمر الذي يؤكد ضرورة المعالجة الشاملة لهذه القضية التي تحظى بأهمية قصوى بين أولويات قضايا التنمية في القارة، ويؤثر الفساد بالسلب على إيرادات الموازنات العامة للدول، والكفاءة الاقتصادية للمؤسسات، وكفاءة وفاعلية التنظيمات الإدارية العامة، فضلاً عن تأثيره على بيئة الاستثمار، وما يترتب عليه من اتساع الاقتصاد الخفي، إلى جانب تقييد فرص النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الفقر[٢٧].

أما على مستوى دولة نيجيريا فأسست الحكومة النيجيرية مكتب تحسين الخدمة العامة ووضعت خطة عمل للإصلاح ومكافحة الفساد بالتعاون مع هيئة UNCAC التابعة للأمم المتحدة، وذلك لما لها من خبرة في مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجيرية في وضع أسس الإصلاح، ومنها[٢٨]:

(25) "Nigeria," *IFAD*, accessed May 17, 2021, https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/nigeria.

(26) Pérouse, "Oil Rent and Corruption : The Case Of Nigeria,"

(٢٧) «للعام الثاني ...»الحرب على الفساد «تتصدر برنامج عمل الاتحاد الإفريقي»، **البوابة**، (١١، يوليو، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٣، أبريل، ٢٠٢١م، https://www.albawabhnews.com/3659406

(٢٨) «تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد»،Trancsperancy International، الاسترجاع في: ١٣، أبريل، ٢٠٢١م، http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/544.pdf

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد.
- رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- خصخصة الهيئات التي تمثل عبئًا على الدولة وإسنادها إلى القطاع الخاص.
- تحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- رفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة.
- تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم.

وفي عام ٢٠١٥م، كانت نيجيريا تتطلع إلى القضاء على الفساد بانتخاب محمد بخاري رئيسًا من المعارضة، وأن وعده بتخليص البلاد من الفساد ينذر بتغيير في نهج مكافحة الفساد في نيجيريا، ولكن حدث العكس تمامًا، حيث لم يقم بخاري بأي تغيير كبير في الطرق التي استخدمتها الحكومات النيجيرية السابقة بشأن هذه القضية. ومنذ عام ٢٠١٧م تولى ماجو رئاسة لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) والتي أسست عام ٢٠٠٣م لمكافحة الفساد، وعلى الرغم من الدعم الشعبي المستمر لمكافحة الفساد فإن تاريخ الهيئة في مكافحة الفساد، كما هو الحال مع العديد من جهود مكافحة الفساد الأخرى في نيجيريا، اتسم بعدم الاتساق والتضارب، وعدم القدرة على إحداث أي آثار طويلة الأمد على الفساد المستشري في البلاد. وغالبًا ما يُصاغ نهج الحكومة النيجيرية في معالجة الفساد على أنه «حرب»، ومع ذلك في الواقع نادرًا ما سعت نيجيريا إلى محاربة الفساد؛ بل ركزت على التطبيق الانتقائي لقوانين مكافحة الفساد التي تستهدف النخب التي تعارضها[٢٩].

خاتمة

يؤثر الفساد على نيجيريا سلبًا سواء على الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي، حيث يؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويضعف من النمو الاقتصادي؛ مما يؤثر على المناخ الاستثماري ومعدلات الفقر والبطالة؛ وهو ما ينعكس اجتماعيًّا على حياة المواطنين. فالفساد في نيجيريا يحتاج إلى إدارة رشيدة وقوية لمكافحته، إذ إن محاربة الفساد الاقتصادي ليست مستقلة عن إصلاح الدولة وتغير دورها، وطريقة تسييرها للشؤون العامة، فمحاربة الفساد وإصلاح الدولة وجهان لعملة واحدة، كما أن تفشي الفساد الاقتصادي يقلص إيرادات الدولة ويضعف اقتصادها، والثقة العامة في مؤسساتها وسياستها.

(29) Dami Adebayo, "Nigeria's Faltering Anti-Corruption War," *Africa is a Country*, July 7, 2020, https://africasacountry.com/2020/09/nigerias-faltering-anti-corruption-war.

تأثير الشيخ أنت چوب في الواقع الإفريقي

إيمان عبد العظيم سيد أحمد - أستاذ مساعد في العلوم السياسية - جامعة القاهرة - القاهرة.

يعد المفكر السنغالي الشيخ أنت چوب Cheikh Anta Diop [١] **أحد أهم المفكرين الأفارقة؛ لذا أطلق عليه فرعون الدراسات الإفريقية بعد أن قدَّم أعمالا تعد بمثابة ثورة في مسار تاريخ الحضارة الإنسانية، وهذا ما جعل السنغال تطلق اسمه على إحدى أكبر جامعاتها وهي جامعة داكار التي تحولت فيما بعد إلى جامعة الشيخ أنت چوب.**

ولم يكن د. ديوب عالما مرتبطا بالبحوث المختبرية فقط، بل كان ناشطا سياسيا ومهتمًا بحركة التحرير الإفريقية من الاستعمار، ولم يكن اهتمامه بالتعليم والدراسة فقط بل امتد إلى الممارسة والحركة، فكان أحد قادة المعارضة الديمقراطية في السنغال المطالبة باستقلال المستعمرات الفرنسية والكفاح ضد العنصرية وتحقيق الوحدة الإفريقية.

وبوفاته بالسنغال في فبراير ١٩٨٧م، لم ينته تأثيره في الواقع الحالي سواء في إفريقيا أو خارجها. فإلى أي مدى امتد تأثيره إلى الأجيال الجديدة سواء داخل السنغال أو خارجها؟، وهل أسس مدرسة فكرية مؤثرة اليوم؟، لماذا وكيف تمكن د. ديوب من احتلال مثل هذا المكان المهم في إفريقيا وخارجها لا سيما في المجال الأكاديمي لدراسات المناطق الإفريقية.

أولاً: تأثير الشيخ أنت چوب على مستوى العلم

ترك د. ديوب تأثيرات متعددة في دراسات المناطق الإفريقية المعاصرة كالتالي:

المركزية الإفريقية: لم يكن فكر د. ديوب حكرا على إفريقيا وحدها، بل امتد إلى خارجها، وهو ما ظهر بوضوح بين الأفرو أمريكان بالولايات المتحدة من خلال ما عرف بالمركزية الإفريقية Afrocentricity. تعزز المركزية الإفريقية فهما أكبر للظواهر الإفريقية ولا تقوم على نقد الثقافة الأوروبية، بل تهدف لإعطاء الشعوب الإفريقية مصطلحاتهم الخاصة وتطبيق المعايير الإفريقية على مختلف جوانب الحياة[٢].

(١) هناك اختلاف في طريقة نطق وكتابة اسم الشيخ أنت چوب. ففي الفرنكفونية واللغات الأجنبية ينطق dē•ŏp‘ ويكتب Diop ونهاية الاسم p، بينما يكتب بلغة الولوف Jóob ونهايته السليمة b يتضح هذا الأمر أيضا في (Abdou Diouf (pronounced ‘āb’dū jūf، في حين يعد نطق ‹dē•ŏp’ or ‘jē•ŏp› غير صحيح، انظر:

Ivan Van Sertima &Larry Williams, *Great African Thinker : Cheikh Anta Diop*, (London: New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1992):5-6

(2) Gerald Early, “Afrocentrism ,” *Britannica*, July 23, 2020, https://www.britannica.com/event/Afrocentrism.

وتميزت المرحلة الثانية من المركزية الإفريقية بالمفاهيم من خلال أعمال Théophile Obenga, Henrike Clark. ثم جاءت المرحلة الثالثة حيث شهدت فترة تكوين المركزية الإفريقية من خلال تحويل المفهوم إلى طريقة منهجية للتحليل من خلال أعمال Molefi kete Asante [٣]. وصاغ مصطلحات المركزية الإفريقية أسانتي وهو مدير تحرير مجلة الدراسات السوداء، ورئيس قسم الدراسات الإفريقية الأمريكية بكلية الفنون الليبرالية وأحد العلماء الأفارقة الأكثر تأثيرا والفائز بجائزة الباحث المتميز لعام ٢٠١٩م من جمعية الرابطة الوطنية للاتصالات. وصفت الرابطة عمل أسانتي بالعميق حيث طوّر المركزية الإفريقية كإطار نظري يحتفي بإفريقيا والشتات الإفريقي[٤]. وأشار أسانتى إلى نفسه بأنه Diopian [٥]. وأوضح أسانتي أن المركزية الإفريقية هي الوريث المنطقي لتيار الزنوجة الذي يمثله د. ديوب[٦].

ومع أن د. ديوب لم يستخدم مصطلح المركزية الإفريقية إلا أنه أسس لأبحاثها من خلال ربط مصر بإفريقيا عن طريق إثبات أصلها الإفريقي. وأكد أسانتي أن ديوب من رواد المركزية الإفريقية؛ لأنه استطاع إعادة بناء النظرية الثقافية الإفريقية وأظهر إفريقيا بدورها فاعلا في التاريخ الإنساني. أشار أسانتي إلى تأثره بمنهج ديوب في تفسير كل ما يتعلق بالثقافة والحياة الاجتماعية للأفارقة، وأوضح أن الثقافة الإفريقية قبل ظهور ديوب كانت عادة ما تمارس من قبل علماء الغرب ذوي الاتجاهات الأوروبية، ولذا لم يستطع هؤلاء فهم وحدة الثقافة الإفريقية، لذلك استطاعت أعمال ديوب إحداث نقلة نوعية في علم التاريخ ووضعت أساسا للتحول المركزي الإفريقي ولا يزال من أكثر النماذج المؤثرة في الفكر الإفريقي[٧].

وتصر Diopian school of Afrocentricity على أن الحضارة المصرية يجب أن تكون النقطة المرجعية للحضارة الإفريقية بالطريقة نفسها التي تعد بها الحضارة اليونانية مرجعية لدراسة الحضارة الأوروبية[٨]. وأخذت المركزية الإفريقية الكثير من علم التاريخ الذي وضعه ديوب، وتتفق معه في التركيز على إعادة النظر في تاريخ الأفارقة من خلال التأكيد على الشعور بالذاتية الفردية التي لا تحقق إلا من خلال الوعي المركزي الإفريقي لجميع الأفارقة حول العالم، لذا ظهرت الدعوات بإمكانية دمج المركزية في التعليم[٩].

(3) Abdul Karim Bangura, "From Diop to Asante: Conceptualizing and Contextualizing the Afrocentric Paradigm," *Journal of Pan African Studies* 5, no. 1 (March 1, 2012): 26.

(4) Nick Santangelo, "Africology and African American Studies Chair Wins Distinguished Scholar Award ," *Temple University*, December 10, 2019, https://2u.pw/7xFc8.

(٥) إيمان عبدالعظيم، «الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنت چوب: دراسة في الهوية الإفريقية لمصر»، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠١٦م)، ١٦١.

(6) Kariamu Welsh Asante, "Book Review : The Africa Centered Perspective of History and Social Sciences in the Twenty-First Century. By C. Tsehloane Keto. Blackwood, NJ: K. A. Publications, 1989," *Journal of Black Studies* 20, no. 2 (December 26, 1989): 240–41, https://doi.org/10.1177/002193478902000209.

(7) Ali A. Mazrui, *African thought in comparative perspective*, (Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2004): 2.

(8) Itibari M. Zulu, "Cheikh Anta Diop: An Intellectual Portrait, A Gem in the Mist of the Pile," *Africology: The Journal of Pan African Studies* 12, no. 7 (December 2018).

(٩) مي طارق مراد، «المركزية الإفريقية وعلاقتها بتيارات الفكر السياسي الإفريقي»، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠١٨م)، ١٠٥.

الفلسفة الإفريقية: حسم د. ديوب إحدى الإشكاليات الكبرى في تاريخ الفلسفة الإفريقية المتمثلة في التساؤل المحوري من أين تبدأ الفلسفة الإفريقية؟. أسس ديوب مدرسة للفلسفة المعاصرة تسمى المصريات egyptologism، حيث تعد مصر هي المرجعية لدراسة الفلسفة الإفريقية[١٠]. واصل عدد كبير من الفلاسفة والمؤرخين وعلماء المصريات البحوث التي بدأها د. ديوب مثل جورج جيمس، هنري أويلا، وجيمس أونيويني وتشينويزي، وموبابينجو بيلولو، مارتن برنال، ومولانا كارينجا وغيرهم[١١].

وبفضل د. ديوب تُدرَّس الآن الفلسفة الإفريقية في الجامعات والمدارس، حيث بدأ في عام ٢٠١٩م برنامج أكاديمي في جامعة ميتشيجان الشرقية في قسم الدراسات الإفريقية والدراسات الأمريكية الإفريقية بكلية الآداب وهو البرنامج الأول من نوعه في ميتشيجان، ويتناول القضايا التأسيسية في علم إفريقيا Africology والفكر الفلسفي الإفريقي والبحث في المجتمعات السوداء بأدوات تحليل إفريقية[١٢].

التاريخ الإفريقي: بدأ النهج الإفريقي للتاريخ مع د. ديوب مؤكدا دراسة القضايا الإفريقية استنادا إلى تاريخ الأفارقة، ويعد كتابه «تاريخ إفريقيا ما قبل الاستعمار» عملا رئيسا من قبل مؤرخي التاريخ الإفريقي وبداية نهضة إفريقية لتاريخ إفريقيا، وحاول ديوب في كتابه «الأمم الزنجية والثقافة» إعادة تقييم الماضي الإفريقي وتحدي الفرضيات الغربية في دراسة التاريخ الإفريقي، وإسهام إفريقيا في الثقافة العالمية من خلال الحضارة المصرية. وأكد ديوب من خلال كتابه "الوحدة الثقافية لإفريقيا السوداء" أنه لا ينبغي أن يكون إعادة اكتشاف الماضي الحقيقي لإفريقيا عاملا مثيرا للانقسام بل يجب أن يساهم في الوحدة الإفريقية[١٣].

ذكرت مجلة الحضارة الإفريقية أعمال د. ديوب في عدة مجلدات، مؤكدة أنه مصدر لكل العالم الإفريقي لمساهمته في مفهوم جديد للتاريخ الإفريقي، ويجب المحافظة على رسالته من أجل الحفاظ على الأفارقة؛ ولذا أطلقت جامعة أتلانتا بالولايات المتحدة عليه لقب فرعون التاريخ الإفريقي. استطاع ديوب تأسيس علم التاريخ الإفريقي باستخدام نهج متعدد التخصصات، تأثر به الباحثون الأفارقة خارج إفريقيا خاصة أولئك الموجودين في جزر الكاريبي، الذين وجدوا اتجاهات جديدة وتعريفا جديدا لأنفسهم في قراءة كتب د. ديوب. ولذا، ساعد ديوب على بدء عملية التحرر المعرفي، وكان التحدي الذي يواجه الباحثين في إفريقيا هو إكمال هذه العملية [١٤].

(10) Anke Graness, "Writing the History of Philosophy in Africa: Where to Begin?," *Journal of African Cultural Studies* 28, no. 2 (2015): 132–46, https://doi.org/10.1080/13696815.2015.1053799.

(11) Graness, "Writing the History of Philosophy in Africa: Where to Begin?".

(12) Geoff Larcom, "Eastern Michigan University Adds New Academic Program: Master of Arts in Africology and African American Studies," *EMU Today*, June 22, 2018, https://today.emich.edu/story/story/10720?fbclid=IwAR1k_z74qY6zK1reIfiY5TEsJKCesPVsDuW8K7JfrVf_SnW1on-S3uS50c0.

(13) Molefi K. Asante, "Meeting Cheikh Anta Diop on the Road to African Resurgence," *International Journal of African Renaissance Studies* 13, no. 1 (January 2, 2018): 4–15, https://doi.org/10.1080/18186874.2018.1459427.

(14) Asante, "Meeting Cheikh Anta Diop on the Road to African Resurgence."

أكد د. ديوب وجود مصادر متعددة لتاريخ إفريقيا منها المصادر الشفهية مثل الأساطير والملاحم والأغاني وغيرها، وأن تهميش هذه المصادر الشفهية الأصلية يعد تجاوز جزء من التجربة الحية للأفارقة المتضمنة في مواقع الذاكرة غير المكتوبة والمساحات الفكرية الجديدة للتحرر والمقاومة. ولذا، يعد التاريخ الشفهي أحد تطبيقات نظم المعرفة الأصلية وهو النهج الذي تتبعه الآن جامعة شيخ أنتا ديوب. وتبوأ العديد من أنصار هذا التوجه وظائف في الولايات المتحدة، منهم إبراهيما ديوب نائب رئيس جامعة الشيخ أنتا ديوب[١٥].

الترجمة: في عام ٢٠٠٥م، راجع Robert G.Morkot كتابات د. ديوب، مؤكدا أن عمله سيظل مرجعا سواء للمؤيد أو المعارض وإسهامه الأكبر في مجال الترجمة رغم أنه لم يكن مترجما. استطاع د. ديوب ترجمة النظرية النسبية لأينشتاين إلى لغة الولوف وبالتالي تحدي فرضية أن اللغات الإفريقية ليست بالتعقيد الكافي للتعبير من خلالها عن المفاهيم العلمية. فأرسى اقترابا مهما في علم الترجمة أثرى المجتمع اللغوي [١٦] .

علم المصريات: أسس شيخ أنت جوب مدرسة في علم المصريات، ولهذه المدرسة أعلام بارزون في إنتاج المعرفة الإفريقية، مثل: أبو بكر موسى لام، وبوبكر جوب بوبا، شيخ جبريل كان، كما يوجد مشروع إنشاء معهد لعلم المصريات لدى رواد هذه المدرسة. يوجد أقسام لعلم المصريات في كل من جامعات بنين، وكينيا، وجنوب إفريقيا، والسنغال، وغانا، والكاميرون، وكونغو برازافيل، ومالي[١٧].

منهجية ديوب Diopian Methodology: هي منهجية متعددة التخصصات Pluridisciplinary Methodology، حيث يكون الاستخدام المنهجي لاثنين أو أكثر من التخصصات أو فروع العلم للتحقق والبحث في الظواهر، وارتبطت هذه المنهجية بأعمال د. ديوب الذي وضع أسس العديد من نظم المعرفة الإفريقية من خلال ملحمة فكرية من الفيزياء واللغويات والأنثروبولوجيا وعلم الوراثة والتاريخ والرياضيات[١٨]. ولهذا، يعد د. ديوب رائدا في مجال إنتاج المعرفة عبر تعددية المناهج. ونادى الباحثون في الدراسات الإفريقية ليصبحوا متعددي التخصصات، فتأثر به كل من فيركوتير وأنسيلين ووينترز. ويعتمد مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) على منهجية ديوب في جمع وتحليل البيانات[١٩].

(15) Catherine Coquery-Vidrovitch, "The Dakar School of African History," *Oxford Research Encyclopedia of African History* (Oxford University Press, 2018), https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190277734.013.318.

(16) Paul Bandia, "Cheikh Anta Diop: Translation at the Service of History," in *Agents of Translation* (Montreal: John Benjamins Publishing Company, 2009), 209–27, https://doi.org/10.1075/btl.81.10ban.

(17) Coquery-Vidrovitch, "The Dakar School of African History."

(18) Abdul Karim Bangura, "A Diopian Analysis of the Symbolisms of the Council for the Development of Social Science Research in Africa," *Africology: The Journal of Pan African Studies* 11, no. 4 (2018), https://www.jpanafrican.org/docs/vol11no4/11.4-15-Bangura-final.pdf.

(19) Abdul Karim Bangura, "Fractal Complexity in Cheikh Anta Diop's 'Precolonial Black Africa': A Pluridisciplinary Analysis," *Codesria Bulletin*, 2012.

مؤتمر ديوب الدولي: يؤكد أسانتي مكانة ديوب كشخصية مؤسسية لها تأثير واسع في المجتمع الإفريقي العالمي[٢٠]. أسس أسانتي وزملاؤه عام ١٩٨٨م مؤتمر الشيخ أنتا ديوب الدولي تكريما لإسهاماته في المركزية الإفريقية، بدأ المؤتمر بالتزامن مع تأسيس أول برنامج دكتوراه في الدراسات الإفريقية الأمريكية في جامعة تمبل عام ١٩٩٦م، ثم أصبح مرتبطا بجمعية التراث النوبي الكيمتي منذ عام ٢٠٠٩م. ويعد ديوب مصدر إلهام للمؤتمر الذي يعد أداة تلعب دورا قياديا في نشر الوعي الإفريقي وخلق مساحة للنمو الفكري في بيئة من الخطاب الحر. ومنذ إنشائه يجتمع العلماء من جميع أنحاء العالم كل خريف في فيلاديليفيا بنسلفانيا للنهوض بالنموذج الإفريقي وتعزيز هذا المجتمع الأكاديمي خاصة تلك التخصصات الملتزمة بتطوير الهوية الإفريقية في جميع المستويات ومعالجة الإشكاليات التي تواجه الأفارقة داخل القارة وخارجها. يسلط المؤتمر الضوء على أحدث الأبحاث المتعلقة بالمركزية الإفريقية والتاريخ ونظم المعرفة الإفريقية. وحاليا يعد معهد ديوبيان للتقدم العلمي Diopian Institute for Scholarly Advancement (DISA) المسؤول عن تنظيم المؤتمر، ويلتزم بالتقدم العلمي وتأهيل الأفارقة وتعزيزهم في جميع المستويات. وسيعقد المؤتمر الدولي الـ٣٣ للشيخ أنتا ديوب يوم الجمعة والسبت ١٠-١٦ أكتوبر ٢٠٢١م من خلال مؤتمر افتراضي بعنوان المعرفة المقدسة[٢١].

ثانياً: تأثير الشيخ أنت چوب على مستوى الحركة

لم يكن الإنتاج الأكاديمي الغزير للدكتور ديوب يعيق مشاركته في النشاط السياسي، وسارت حياته كناشط سياسي جنبا إلى جنب مع مسيرته الأكاديمية، وكان د. ديوب أحد كبار المعارضين للنظام الحاكم، وأعلن صراحة معارضته للاستعمار ولأيديولوجية سينجور السياسية، ودخل في صراع سياسي شديد معه إثر ذلك اتهم بالعديد من التهم الجنائية وسجن بضع مرات [٢٢]. ولم يقف تأثير أنت جوب على مستوى الحركة عند وفاته، حيث استكمل ابنه سيرن المسيرة النضالية والحركية بعد رحيله لا سيما في رئاسة الحزب الديمقراطي السنغالي[٢٣]، وامتد تأثيره في عدد من النواحي منها الحركات الطلابية في الجامعات السنغالية وصناعة السينما.

الحركة الطلابية في الجامعات السنغالية: لتتبع تأثير د. ديوب في المجال العام السنغالي، يمكن التركيز على الحركة الطلابية في جامعة الشيخ أنتا ديوب؛ لأنها تعد أقدم جامعة فرنكفونية في غرب إفريقيا منذ عام

(20) Molefi Kete Asante, *Cheikh Anta Diop: An Intellectual Portrait*, (Timbuktu: University of Sankore, 2007).

(21) "33rd Annual Cheikh Anta Diop International Conference," *The Diopian Institute for Scholarly Advancement*, October 15, 2021, https://www.diopianinstitute.org/index.php/conference/33rd-annual-conference-2021.

(22)

(23) Abidemi Babatunde Babalola, "Diop, Cheikh Anta," in *The Encyclopedia of Postcolonial Studies* (John Wiley & Sons, Ltd, 2016), 1–3, https://doi.org/10.1002/9781119076506.wbeps112.

١٨١٨م، وكانت تسمى من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية بمدرسة داكار للطب وتحولت إلى جامعة داكار في ١٩٥٧م. وفي مارس ١٩٨٧م، سميت باسم جامعة الشيخ أنتا ديوب، وظلت هي الجامعة العامة الوحيدة بالسنغال حتى ١٩٩٠م، كما لعبت الدور المحوري في تدريب النخب الإفريقية ما بعد الاستعمار لا سيما النخبة السنغالية، فهي المكان الذي نظم فيه اليسار محاولاتهم لمقاومة هيمنة الطبقة الحاكمة. واليوم هي الموقع لظهور نخبة مسلمة فرنكفونية تسعى لتحدي هيمنة النخب الغربية والعلمانية، فضلا عن تزايد عدد طلابها؛ لاستضافتها طلابا من السنغال والمستعمرات الفرنسية السابقة لغرب إفريقيا[٢٤].

تأثرت جامعة داكار منذ اللحظة الأولى بفكر د. ديوب وبالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي عموما، واتخذت ولادة الحركات الطلابية في الثلاثينيات أسلوب قطيعة مع النظام الاستعماري، وجُسِّد هذا النهج من قبل التجمعات الطلابية مثل اتحاد الطلاب الأفارقة السود في فرنسا. وكان د. ديوب أحد مؤسسي هذا الاتحاد وكانت جامعة داكار واحدة من الأماكن التي تحدت الاستعمار الكلاسيكي والجديد فيما بعد الاستقلال، وتجسد ذلك في النخب السياسية المحلية. تأسست الرابطة العامة للطلبة بداكار عام ١٩٥٠م وتحولت إلى الاتحاد العام للطلبة الأفارقة لدول غرب إفريقيا عام ١٩٥٧م، وكان من أوائل المؤسسات التي شُكِّلت من الطلاب في السنوات الأولى للاستقلال. وتميز باتساق خطابه المناهض للاستعمار وتعارض أهدافه مع مصالح الطبقة الحاكمة المتمثلة في نظام سينجور أول رئيس للسنغال، الذي لجأ إلى العنف لقمع محاولات تحدي نظام الحكم[٢٥].

وارتبط مصير الحركة الطلابية ارتباطا وثيقا بحزب الجبهة الوطنية السنغالية F.N.S، الذي كان د. ديوب السكرتير العام له وحظي الحزب بمساعدة أحد كبار علماء الطائفة المريدية وهو الشيخ أمادومبك قريب الصلة من ديوب. وهذا ما أقلق سينجور؛ فأخذ يفاوض زعيم المريدية لمحاربة تأثير حزبه، وأسفرت المفاوضات بين قادة الحزب وسينجور عام ١٩٦٣م عن تصفية الحزب. ورغم ذلك رفض معظم قادة الحزب الانضمام إلى الحزب الحاكم وأرادوا البقاء في صفوف المعارضة، فكونوا حزبا سياسيا جديدا باسم التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعد المرحلة الثانية من F.N.S، واحتفظ ديوب بمنصب السكرتير العام. وأصدر هذا التنظيم جريدة تهاجم الحكومة. ونال تعاطف تلاميذه، ولقب برجل العلم مما جعله شخصية جماهيرية تنافس شخصية الرئيس سينجور[٢٦].

(24) El Hadji Malick Sy Camara and Mamadou Bodian, "Islam in the Academic Sphere in Senegal: The Case of Cheikh Anta Diop University in Dakar (UCAD)," *Contemporary Islam* 10, no. 3 (September 1, 2016): 379–98, https://doi.org/10.1007/s11562-016-0360-8.

(25) Leonardo A. Villalón, "Generational Changes, Political Stagnation, and the Evolving Dynamics of Religion and Politics in Senegal," Africa Today 46, no. 3/4 (1999), https://www.jstor.org/stable/4187287?seq=1.

(٢٦) نازلي معوض، **الاشتراكية الديمقراطية في السنغال**، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٩م)، ٥٦-٦٣.

خلال هذه الفترة، تميزت الحياة السياسية في السنغال بنظام استبدادي حصر المعارضة السياسية في العمل تحت الأرض. وفي محاولتها تحدي الدولة الاستعمارية الجديدة وخضوعها لمصالح القوى الإمبريالية، تكونت المعارضة السياسية من أحزاب اليسار السياسي التي نظمت نفسها حول الماركسية والمتغيرات المختلفة للقومية ومعارضة الطبقة الحاكمة. كما استخدمت نقابات العمال والحركات الطلابية كقنوات رئيسة للتغيير، وانحازت الحركة الطلابية إلى جانب اليسار والقوى القومية ولهذا تتمتع باستمرار بدعم المثقفين اليساريين، واشتدت النضالات السياسية للحركة الطلابية أواخر الستينيات وتركزت على مقاومة النموذج التعليمي الاستيعابي، وتأثرت بفكر ديوب لا سيما ما يتعلق بتوجهاته اليسارية في جهوده لتعطيل تأسيس هيمنة سينجور والأزمة الاقتصادية والظروف المعيشة للطبقة الوسطى الحضرية. وهكذا، فالأزمة التي اندلعت في مايو ١٩٦٨م حرضت نظام سينجور ضد القوى النقابية والتجارية التي مزجت بين المطالب السياسية والشركات، وتميزت هذه الأزمة بدرجة معينة من الثقافة لإنهاء الاستعمار وكانت بداية تغيير في اتجاه حركة الطلاب نحو المزيد من مطالب الشركات[٢٧].

أدى ظهور هذا الموقف النقابي والاتجاه من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية المحدودة إلى عدم تسييس الحركات الطلابية، وبدأت المنظمات الدينية في الظهور منتصف السبعينيات. فرضت هذه المنظمات نفسها فرضا متزايدا كبديل للثورة والأيديولوجيات العلمانية التي فقدت قدرتها على هيكلة الفضاء الجامعي. وساهمت عوامل متعددة في تأكيد الدين كعنصر فاعل بارز في المشهد الجامعي، منها السياق الديني الدولي الذي جسدته الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، حيث زادت من الشعور بالانتماء الديني ولكنها لم تخلقه؛ فالإسلام في السنغال ليس شيعيا، بل منغمسا في تقاليد الطرق الصوفية (مثل الطريقة المريدية)، فضلا عن تدفق تمويل دول النفط العربية والمنظمات الخيرية الإسلامية السنية التي كانت تستثمر في بناء مدارس ومراكز إسلامية ومساجد.

أدت هذه العوامل لإثارة الوعي الثوري بإمكانات الإسلام كنظام سياسي وأيديولوجي، والذي تجلى في الاختراق الخجول للحركات الدينية في جامعة شيخ أنتا ديوب، وتجسد ذلك في بناء مسجد بالحرم الجامعي عام ١٩٨٦م. ضيف إلى ذلك الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به السنغال، حيث أزمات النفط والجفاف التي تفاقمت بسبب أزمات الفول السوداني والفوسفات؛ مما أدى لانخفاض عائدات الصادرات وتدهور تدريجي في القطاع الزراعي. وأجبر ذلك بعض القادة الدينين على بناء شرعية جديدة تقوم على الهجرة، حيث تحول المرابطون من مرابطي الفول السوداني إلى هجرة المرابطين، فاحتج الطلاب على الأوضاع المعيشة غير المستقرة بسبب الركود الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي عام ١٩٩٤م، مما أدى

(27) Bernard MOITT, "Cheikh Anta Diop and the African Diaspora : Historical Continuity And Socio-Cultural Symbolism on JSTOR," *Présence Africaine*, 1989, https://www.jstor.org/stable/24351996?seq=1.

إلى هجرة العقليات الكبيرة. وانتشرت الجماعات الدينية داخل الحرم الجامعي ردا على الحاجة إلى الهوية والبحث عن شبكة أمان اجتماعي ونفسي في مواجهة الوضع غير المستقر في الجامعة. وبدأت علامات أسلمة الفضاء الجامعي أواخر السبعينيات واكتسبت سرعتها في التسعينيات مع الانفتاح الديمقراطي الذي عزز وجود الفاعلين الدينيين في المجال العام ونشر أنشطتهم في المجالات الأكاديمية والتربوية. وظهرت مطالبات بمواطنة ثقافية من قبل التوجهات الدينية في مقابل مفهوم المواطنة الوطنية الذي يعبر عنه المسلمون الناطقون بالفرنسية، تعكس مطالبة جامعة شيخ أنتا ديوب بالمواطنة الثقافية، تحولا عميقا في المجتمع السنغالي(٢٨).

ولكن يعد تأييد الحركة الطلابية بجامعة ديوب لعثمان سونكو مؤشرا على تغير في الموقف السابق وهذا لا يعني تراجع الطرق الصوفية سواء في الجامعات أو المجال السياسي، لكنه يعني استمرارية تـأثير د. ديوب هناك. ويعد سونكو أكبر زعيم للمعارضة السنغالية؛ وهو من تيار د. ديوب، فضلا عن أن مستشاره المقرب د. جلو جوب كان يتولى سكرتارية حزب د. ديوب السياسي في حياته، وعند إجراء مقابلة معه من قبل بي بي سي عام ٢٠١٨م، يشير إلى تأثره بالمفكر السنغالي الشيخ أنت ديوب وغيره من النماذج(٢٩). يمثل عثمان سونكو أملا في التغيير، فهو من المتحمسين للفكر القومي ويؤمن بالهوية الإفريقية في بعدها التحرري المعادي للاستعمار والقوة الأجنبية ومقاومة الفساد وإفساح المجال لرأس المال الوطني للاستثمار في القطاعات التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية، يتمتع سونكو بقدرته على الوصول لتعاطف المرجعيات الدينية للطريقة المريدية وغيرها من الجماعات الإسلامية الدعوية، وكان طلاب جامعة أنتا ديوب أول من أيدوا سونكو، حيث أعلن عن تأسيس حزب دي باستيف di Pastef في اجتماع عام للحركة الطلابية بجامعة الشيخ أنتا ديوب(٣٠).

السينما: تأثر مهرجان الفيلم الإفريقي بفكر د. ديوب، وهو مؤسسة غير ربحية مقرها نيويورك أسست ١٩٩٠م للاهتمام بالفنون والثقافة الإفريقية من خلال إنتاج فيلم سنوي من قبل شعوب إفريقيا وأفارقة الشتات. وفي عام ٢٠١٦م أنتج المهرجان فيلما وثائقيا Kemtiyu Seex Anta عن السيرة الذاتية لأنتا ديوب وهو فيلم بالولوف والفرنسية مترجم بالإنجليزية(٣١).

(28) Camara and Bodian, "Islam in the Academic Sphere in Senegal: The Case of Cheikh Anta Diop University in Dakar (UCAD)."

(29) "Manifestation Au Sénégal: 'Ousmane Sonko' Arrest - Why Senegal Demonstrations Dey Happun? ," *BBC News* , March 5, 2021, https://www.bbc.com/pidgin/media-56298086.

(٣٠) محمد السبيطلي ، «السنغال: عثمان سونكو في مواجهة ماكي صال والسباق نحو رئاسيات ٢٠٢٤»، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية**، (١٧، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٧، مايو، ٢٠٢١م،
https://pharostudies.com/?p=6629&fbclid=IwAR2aR6G0TvQNLFwdM5b1_fB0FPbDF_5SA81PDKLeQdgrAYNffIHCWIIEssg

(31) Bamoussa Farma, "The Role of Cinema in the Promotion of African Languages and Aesthetics," African Renaissance 14, no. 3–4 (September 1, 2017), https://journals.co.za/doi/abs/10.10520/EJC-b021e5c13.

يبدأ الفيلم بعرض المنظر الخارجي لجامعة أنتا ديوب، وانتهى الفيلم بتوضيح سرب كبير من الطيور الصغيرة تجلس بطريقة منظمة مثل فصل دراسي مجتهد، ويطير نسر واحد بمفرده في السماء؛ إذ يربط الفيلم سرب الطيور هذا بتلاميذ ديوب اليوم، وتوضح الطيور وجهة نظرها بمهارة وفعالية. حيث أمضى ديوب معظم حياته في مد جناحيه وحلق فوق العديد من التخصصات، ولديه العديد من المتابعين الذين يجتمعون معا لدراسة أفكاره. في النهاية يروي الفيلم قصة شخص كرس حياته لإعادة كتابة تاريخ القارة الإفريقية بأكملها بمفرده، ويوضح الفيلم أن عمل ديوب أكثر تعقيدا مما قد يبدو. فعلى عكس كتابات سيزير وفانون الأكثر شهرة، لم يحظ هذا العالم متعدد التخصصات بالاهتمام الكامل الذي يستحقه[٣٢].

خاتمة

امتد تأثير د. ديوب إلى بعض دوائر السياسة داخل السنغال وخارجها، أما المجال العام السنغالي؛ فإن تأثير فكر «شيخ أنت جوب» في ازدياد لا سيما بين المثقفين والزعماء السياسيين المناهضين للغرب، وعلى المستوى الحكومي السنغالي؛ فثمة قرار سياسي اتخذته حكومة الرئيس «ماكي سال» لإدراج فكر د. ديوب في المقررات الدراسية، ولكن لم يُفعل القرار بعد. وجاء هذا القرار على إثر حراك داخلي ومن سنغالي الخارج لإلزام الحكومة السنغالية بإدراج فكر ديوب في المقررات الدراسية.

ويعد فكر د. ديوب موجها للسياسة السنغالية في مجال الطاقة، ومؤخرا؛ أثناء محاولات الحزب الحاكم لإثارة النعرات الإثنية في السنغال، اتجه المناهضون لهذه المحاولات إلى ترديد أفكار ديوب التي تدين الإثنية، وتراها معوقا أساسيا للنهضة الإفريقية؛ وأنه ينبغي على كل إفريقي مقاومة هذه النعرات الإثنية، وإعلاء الانتماء الإفريقي على كل الانتماءات الأخرى الضيقة.

ويعد ديوب مصدر إلهام للشباب الإفريقي المناهض للغرب وللمؤمنين بالوحدة الإفريقية، فالزعيم الجنوب إفريقي جليوس مالينا من أنصار فكر شيخ أنتا، وكذلك زعيم المعارضة في غينيا بيساو، والزعيم السياسي الكاميروني، موريس كومتو. ويقود الآن زعيم المعارضة في بنين كيما سيبا حركة مناهضة قوية للغرب وللهيمنة الفرنسية في المستعمرات الفرنسية السابقة، ولحركته تأثير واسع في إفريقيا والشتات الإفريقي في العالم، وهو من رواد الحراك المناهض للفرنك الفرنسي، الذي استلهم كثيرا من فكر ديوب.

استلهمت أفكار ديوب في مجال الطاقة في كينيا منذ عام ١٩٨٤م، وهو جعل الطاقة الحرارية الجوفية مصدر الطاقة الأول للبلاد. كما استخدمت السواحيلية لغةً ثقافية موحدة في التعليم العام، وهذه إحدى ركائز الفكر اللغوي لديوب، كما يُدرَّس فكر د. ديوب في جامعة نيروبي.

(32) Angela Dlle Vacche, "Review of Kemtiyu, Cheikh Anta," *African Film Festival*, Inc., September 9, 2020, https://africanfilmny.org/articles/review-of-kemtiyu-cheikh-anta/.

تمكين المرأة في إفريقيا: دراسة حالة رواندا

د. سمر عيسى - باحثة متخصصة في القانون الدولي - القاهرة.

سعت المرأة الإفريقية لكي تنال حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وواجهت العديد من المعوقات والصعوبات خلال مسيرة النضال النسوي؛ مما نتج عنه وصول النساء في بعض الدول الإفريقية إلى التمتع بقدر كبير من حقوقهن، أما في بعض الدول الإفريقية الأخرى فلا تزال المرأة تصارع من أجل الحصول على الحد الأدنى من المساواة في الحقوق الإنسانية، وفي سبيل تحقيق المساواة والمشاركة في الحياة العامة بناءً على تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع؛ تحملت النساء الجزء الأكبر من المعاناة في الحروب والصراعات والأوبئة.

ومن العسير القول إن اكتساب المرأة الرواندية لحقوقها كان نتاج صدفة بريئة أو مجرد استجابة للضغط الدولي وللحشد النسوي؛ ففي ذلك مجافاة تامة للواقع وقراءة سطحية للمتغيرات المتسارعة في المجتمع القانوني الدولي بصفة خاصة، بل يقتضي الأمر الاعتراف بتضافر جملة عوامل وظروف فكرية وقانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية، أدت إلى أن تجني النساء ثمار نضالهن، فضلًا عن وجوب حماية تلك الحقوق المكتسبة في إطار صون النظام العام بمقتضى المعاهدات الدولية والصكوك الوطنية من أية ظواهر شاذة.

بيد أن رواندا تعد من الرائدات في دعم مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، واعتماد آليات لضمان تنفيذ تلك المبادئ وحمايتها، فقد ساهمت الإبادة الجماعية بصفة غير مباشرة في تعزيز الأطر القانونية والديمقراطية اللازمة لبناء المجتمع الرواندي من جديد، وكانت من ضمن نتائجها تغيير الأيديولوجية الجندرية وتحقيق مكاسب سياسية للنساء، وتعزيز فرصهن في المشاركة في مختلف مناحي الحياة العامة.

واقع المرأة قبل الإبادة الجماعية

عانت النساء في رواندا ظروفا قاسية في الفترة ما بين استقلال رواندا عام ١٩٦٢م وحتى الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م، فخضعت للسلطة الذكورية لأسرتها، فلم تتلقَ تلك الفترة قدرا كافيا من التعليم، فاكتفت بعض الأسر بتعليم الفتيات في المرحلة الابتدائية فقط دون المدارس الثانوية أو الجامعة،

فأصبحت نسبة وجود الفتيات في التعليم الثانوي ضئيلة تمثل فتاة واحدة في مقابل ٧ شباب، وتزايدت نسبة الذكور في الجامعة عن نسبة الفتيات ففي مقابل خمسة عشر شابًّا يدرسون في الجامعة كانت هناك فتاة واحدة[١].

ويرجع أحد أسباب عدم قدرة الفتيات على إكمال تعليمهن إلى تزويجهن في سن صغير، وحتى هذه القلة القليلة من الفتيات اللاتي استطعن استكمال تعليمهن كن يواجهن عديدا من الصعوبات، وإلى جانب تدني مقدار التعليم المتاح لهن والصعوبات اللاتي تواجههن؛ فلم يكن يسمح لهن بالقيام بأي دور في المجتمع سواء أكان دورًا اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو سياسيًّا، فانحصرت وظيفة المرأة في قيامها بدورها كأم وزوجة، واعتمدت بصورة أساسية على أقاربها الرجال في الإنفاق عليها.

أما وجود النساء في سوق العمل؛ فكن يعملن في الغالب بالزراعة في الأرض المملوكة للأسرة، بالإضافة إلى قيامهن بدورهن في الاهتمام بالمنزل والقيام بمتطلبات الحياة اليومية، وإلى جانب ذلك لم يكن يتمتعن بحق التملك؛ فلم يكن لهن الحق في الاحتفاظ بأجورهن، وبالتالي لم يكن لهن حرية التصرف في أموالهن الخاصة، دون الرجوع إلى رجال الأسرة، فإذا كان القانون يجيز للنساء فتح حساب بنكي، لكنه في ذات الوقت يمنح الزوج الحق في سحب أي مبلغ مالي من حساب زوجته دون الحاجة إلى موافقتها، بل والأكثر كان بإمكان الأزواج منع زوجاتهم من التعامل بحساباتهن البنكية[٢].

وعلى الرغم من أن تمكين المرأة اقتصاديًّا ومنحها فرصا أكثر في التوظيف يساهم في زيادة معدلات التنمية في المجتمع، فإنها واجهت العديد من المعوقات التي تقلل من فاعلية تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ كارتفاع نسبة البطالة في النساء مقارنة بالرجال، ووضع النساء في إطار وظائف محددة كالعمل في الزراعة دون القطاع الصناعي الذي يسيطر على العمل فيه الرجال، بالإضافة إلى تفاوت الأجر الذي تتقاضاه المرأة عما يتقاضاه الرجل من أجر مقابل تأدية ذات الوظيفة، فضلًا عن زيادة معدلات الأمية بين الجنسين التي ما زالت تشكل حاجزًا يؤثر على تنمية القطاع الاقتصادي، وتحد من الوعي بالقوانين التي تحارب التمييز النوعي[٣].

بيد أن الفرص المتاحة للنساء كانت محدودة لا تمكنهن من تحسين ظروفهن، فضلًا عن تعرض الكثير من النساء إلى العنف، لا سيما بين الأزواج؛ فإذا أرادت المرأة الطلاق يجب على الأب أن يرد كامل المهر إلى الزوج،

(1) Lisa A. Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," M.A Thesis, (Georgetown University, 2010), 5.

(2) Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," 10.

(3) Zara Raquel Albert, "Gender Equality Strategy: UNDP Rwanda (2019-2022)," *UNDP*, May 10 2019, https://www.rw.undp.org/content/rwanda/en/home/library/democratic_governance/gender-equality-strategy--undp-rwanda--2019-2022-/.

ولم يكن ذلك بالأمر اليسير، فكانت النساء بالمقابل تتحمل سوء العلاقة الزوجية واضطرابات الزوج، لأن الأب لم يكن ليرد ذلك المهر الضخم الذي حصل عليه من الزوج حال الزواج بابنته؛ وعد ذلك كأحد أسباب تفشي ظاهرة العنف المنزلي[٤].

وعلى الرغم من أن الدستور الرواندي كفل لجميع المواطنين الحق في المشاركة في الحياة السياسية، فإن البرلمان الرواندي لم يشهد في مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية مشاركة نسائية إلا بنسب قليلة، نظرًا إلى النظرة المتدنية للمرأة والتي تضافرت مع الهيمنة الذكورية على النساء، ففي عام ١٩٦٥م انضمت أول امرأة إلى البرلمان، وحتى عام ١٩٨٨م لم تتخطَ نسبة مشاركة المرأة في البرلمان ١٧٪ من إجمالي مقاعد البرلمان، فقد تولت النساء ١٢ مقعدًا من إجمالي ٧٠ مقعدا، وحصلت النساء على ٨ مقاعد من أصل ٧٠ مقعدا في عام ١٩٩٤م، أما المناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار فلم تشغلها النساء في ظل الاستعمار، وعُيِّنت وزيرة واحدة فقط في الحكومة في ظل الجمهورية الأولى لرواندا المستقلة، وفي عام ١٩٩٠م كانت النساء تمثل نسبة ١٪ فقط من إجمالي عدد المستشارين في جميع القطاعات القيادية، ووليت النساء وظائف حكومية بنسبة ٥,٢٦٪، وعُيِّنت ثلاثة نساء فقط بمناصب وزارية في عام ١٩٩١م[٥].

وعلى الرغم من هذا الواقع إلا أن هناك بعض النماذج النسائية عبر تاريخ رواندا التي كانت لديها السلطة والقدرة على اتخاذ القرار، فقد عُيِّنت السيدة Agathe Uwilingiyima بمنصب رئيسة الوزراء حين جذبت انتباه الرئيس Juvénal Habyarimana بتميزها في مجال تدريس الكيمياء بالجامعة، على الرغم من كونها عضوا فاعلا في الحزب المعارض، وقد شغلت هذا المنصب خلال الفترة من ١٨ يوليو ١٩٩٣م حتى ٧ أبريل ١٩٩٤م، واغتيلت على يد متعصبين في الساعات الأولى من الإبادة الجماعية، فقد كانت هدفًا لوسائل الإعلام الرواندية؛ نظرًا إلى الاعتقاد السائد بأن النساء لا ينبغي عليهن دراسة العلوم أو العمل في وظائف مثل التي يعمل بها الرجال[٦]، وبسبب نظرة المجتمع المتدنية إلى المرأة فقد صنفت رواندا في ذلك الوقت بأنها من أقل دول العالم نموًّا في مجال تمكين المرأة.

من الأزمة إلى التنمية

كانت أحداث الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤م نقطة التحول في تاريخ رواندا، فقد قتل فيها ما يقرب من ثماني مائة ألف إلى مليون شخص من قبيلة التوتسي على يد متشددين من قبيلة الهوتو، وإذا كان

(4) Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," 9.

(5) Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," 17.

(6) D.L. Chandler, "Rwanda Prime Minister Agathe Uwilingiyimana Assassinated On This Day In 1994," *Face2Face Africa*, April 7, 2015, https://face2faceafrica.com/article/agathe-uwilingiyimana-death.

أغلب الضحايا والقتلى من الرجال، فقد كان النساء أكثر المتضررين حيث تعرض الآلاف منهن إلى الاغتصاب من قبل الهوتو، فقد اتسمت الحروب الأهلية في إفريقيا بأن النساء والأطفال هم الوقود الأساسي للحروب والنزاعات بجانب الأسلحة.

فعلى الرغم من أن النساء كن يعانين الفقر والعنف المنزلي وقلة التعليم وعدم توفير الرعاية الصحية اللازمة لهن، وتأثرهن تأثرا كبيرا؛ مما أدى إلى تدميرهن نفسيًّا وجسديًّا جراء ما تعرضن له خلال فترة الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى قتل رجالهن وسجن العديد منهم بعد الأزمة، وتحتم على النساء زيارتهم وأخذ طعام لهم والعناية بأطفالهن الأيتام، وتقديم الدعم والرعاية للناجيات بما في ذلك عائلات الجناة، فإنهن تمكن من خلق أدوار سياسية واجتماعية جديدة لهن فيما بعد الأزمة، فقد أجبرتهن ظروف الإبادة الجماعية على تحمل مسؤوليات جديدة، والثقة في قدراتهن الجسدية والنفسية في تولي مهام الحياة المختلفة، فقد أخذ النساء على عاتقهن مهمة تطوير وإعادة خلق حياة جديدة على الرغم من المعوقات التي تواجههن، وحطمن جميع الحواجز والأطر الاجتماعية، وتخلصن من التقاليد البالية التي كانت تحرم على المرأة القيام ببعض الأعمال.

واستمرت معاناة النساء جراء عدم المساواة بعد الإبادة الجماعية، إلا أنهن لعبن دورًا مهمًّا في إحلال السلام، وإعادة إعمار رواندا بعد الدمار الذي طالها على يد قبيلة الهوتو، حيث بلغ عدد النساء فيما بعد الإبادة الجماعية نحو ٧٠٪ من إجمالي عدد السكان، كما ساهمن في إنعاش الاقتصاد من خلال مباشرتهن للأعمال التجارية سواء الخاصة بآبائهن وأزواجهن أو بإقامة مشاريعهن الخاصة[٧]، بوصفهن مواطنات تحملن مسؤولية بناء دولة بعد قتل أغلب الرجال خلال الإبادة الجماعية، فاستطاعت النساء أن يخلقن من رحم الأزمة مكاسب لهن، فعدَّت النساء المحرك الأساسي للتعافي الاقتصادي.

كما أولت رواندا أهمية كبيرة للدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بعد انتهاء أزمة الإبادة الجماعية، نظرًا إلى ما قدمته النساء من دعم للاقتصاد، فعززت هذا الدور من خلال سن تشريعات جديدة تدعم المساواة بين الجنسين، وأصبح جليًّا أهمية المساواة بين الجنسين في تنمية القطاع الاقتصادي، وبناءً على ذلك فقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي رواندا بأنها رابع أفضل دولة على مستوى العالم في عام ٢٠١٧م تمكنت من الحد من التمييز بين الجنسين، واتخذت في سبيل ذلك العديد من الإصلاحات التشريعية والسياسية، وأصبح تمثيل المرأة في سوق العمل من أعلى النسب في العالم، فلا تزال رواندا تكافح من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية[٨].

(٧) «عندما تقود النساء بلدًا، رواندا الناهضة»، **مساواة**، الاسترجاع في: ٢٥، مارس، ٢٠٢١م، http://musawasyr.org/?p=16855

(8) Albert, "Gender Equality Strategy: UNDP Rwanda (2019-2022) ," 6.

كفل الدستور الرواندي الجديد الصادر في عام ٢٠٠٣م تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، والفضل يعود في ذلك إلى مشاركة النساء في لجنة صياغة الدستور، فقد شغلت المرأة ثلاثة مقاعد من أصل اثني عشر مقعدا في اللجنة المكلفة بصياغة دستور جديد لرواندا والذي أقره الاستفتاء في عام ٢٠٠٣م، مما سهل عليهن إبداء آرائهن والتمسك بها، لأنهن الأمثل في تحديد الصعوبات التي تواجههن، وبالتالي تحديد الطريقة المثلى في مواجهة تلك العقبات، ونتج عن ذلك أن قضت اللجنة المختصة بصياغة الدستور بسن تشريعات تتلاءم مع مبدأَي المساواة وتكافؤ الفرص، ولا سيما التشريعات التي تتضمن تمييزًا بسبب الجنس[٩].

بالإضافة إلى دعم الدستور الرواندي لمبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع رجاله ونسائه، وتعزيزًا لما أقرته المواثيق الدولية عن المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، فقد صدقت رواندا على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تدعم حقوق المرأة انطلاقًا من أهميتها ولما تضيفه من تحسين دور المرأة تحسينا خاصا، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على تنمية المجتمع، ولعل أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، الأمر الذي دعا الحكومة الجديدة إلى اعتماد سياسات وتشريعات لدعم المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا.

كما وضعت رواندا إستراتيجية التنمية ٢٠٢٠م، وكان من أهم أهدافها تحسين التعليم لما يمثله من أهمية في تطور ونمو المجتمع الرواندي، فقد نتج عن إقرار الدستور لمبدأ المساواة بعض القرارات الحاسمة؛ فقد أقر برنامج التعليم الإلزامي المساواة في أعداد الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية، وفي سبيل تحقيقها لذلك الهدف تعاونت وزارة التعليم الرواندية مع منتدى تعليم المرأة الإفريقية (FAWE) من أجل زيادة أعداد الفتيات في المدارس، والعمل على تقليل المشاكل الاجتماعية التي تواجههن، وتوفير بيئة تعليم مناسبة للفتيات لا سيما لتعليمهن الرياضيات والعلوم بالأسلوب الذي يؤهلهن لكي ينلن أعلى الدرجات الأكاديمية، كذلك صُنفت القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي كأحد أهم القضايا التي تؤثر على أهداف إستراتيجية التنمية في رواندا[١٠].

فضلًا عن تكاتف النساء في العمل معًا بداخل البرلمان، واشتراكهن مع المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق مكاسب تشريعية لهن، فقد أسسن منتدى (FFRP) لدعم وتعزيز قضايا المرأة، ومثَّل وجود المرأة في البرلمان خطوة مهمة في اقتراح مشروعات بقوانين تتعلق بقضايا المرأة وتدعم المساواة بين الرجال والنساء وتعزز تمكين المرأة، فأصبح يمكن للمرأة أن تملك وترث طبقًا لقانون المواريث، فضلًا عن حقها في الملكية المشتركة

(٩) «عندما تقود النساء بلدًا، رواندا الناهضة».

(10) Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," 63.

حال الزواج، طبقًا لقانون الأراضي وقانون تحديد نظم الزواج، اللذين ينظمان الملكية المشتركة للأراضي بين الأزواج، فيجب تسجيل الملكية بالاسم المشترك للزوجين، حتى يتسنى للنساء إثبات ملكيتهن في سند الملكية.
كما أصدر قانون العمل الذي نص على المساواة في الأجور عن ذات العمل، وحدد سن السادسة عشرة كحد أدنى للعمل للرجال وللنساء على حد السواء، ونص على توفير الرعاية الصحية للمرأة العاملة، ومنح إجازة خاصة للأم العاملة لتقوم برعاية أطفالها، كذلك أصدر مشروع بقانون بشأن حقوق الطفل، وسن تشريع وطني للحد من العنف المجتمعي ولا سيما العنف ضد المرأة، وبناءً عليه فقد تغيرت حياة المرأة الرواندية بعد إجراء العديد من الإصلاحات في البلاد إبان أحداث الإبادة الجماعية في تسعينيات القرن الماضي[١١].
وجاء ذلك تأكيدًا للإرادة الشعبية؛ فقد تمكنت النساء من الحصول على نسبة ٦١٪ من المقاعد البرلمانية خلال الانتخابات التشريعية، لتسجل بذلك أعلى نسبة في العالم حتى اشتهرت مقولة أن رواندا بلد تحكمه النساء، فتقلدت المرأة في رواندا أعلى المناصب القيادية ففي القضاء أصبحت رئيسة المحكمة العليا، وتولت منصب مفوضية الشرطة، كذلك تولت عددا من الحقائب الوزارية كوزارة التعليم، ووزارة الخارجية، فضلًا عن زيادة نسبة توليها المناصب السياسية ومراكز اتخاذ القرار في الحكومة حيث وصلت بحلول عام ٢٠١٠م إلى ٥٦٪، والتي سجلت كأعلى نسبة تمثيل للمرأة على نطاق حكومات دول العالم.

الكوتا

جنى نظام الكوتا ثماره على أكمل وجه في رواندا عبر الاستفادة منه في تمكين النساء سياسيًّا في حين أنه لم يحقق ذات النجاح في أغلب الدول التي أقرت العمل بنظام الكوتا ضمن انتخاباتها التشريعية، حيث أقر دستور ٢٠٠٣م العمل بنظام الكوتا من أجل زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، وشُرع قانون يعزز المساواة بين الجنسين من أجل تمكين المرأة من ممارسة حقوقها، الأمر الذي نتج عنه تخصيص نسبة ٣٠٪ على الأقل من المقاعد الوزارية والبرلمانية للنساء، ففي عام ٢٠٠٤م شغلت المرأة نسبة ٤٩٪ من مقاعد البرلمان.
وفي ذات السياق؛ صدر تقرير الاتحاد البرلماني الدولي بشأن نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية بجميع أنحاء العالم، رصد فيه أن تمثيل النساء في البرلمان في عام ٢٠٢٠م قد زاد بنسبة ٦٠٪ عن عام ٢٠١٩م، وكانت رواندا إحدى الدول الثلاث التي خصها الأمين العام للاتحاد بالذكر، لما حققته من إنجاز فيما يتعلق بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، كما أشار الأمين العام في تقريره إلى أن النساء حصلن على نسب مشاركة أعلى في البرلمان في الدول التي انتهت من صراعات بخلاف الدول التي لم تكن

(11) Pamela Abbott and Dixon Malunda, "The Promise and the Reality: Women's Rights in Rwanda," *SSRN Electronic Journal*, no. 5 (January 14, 2016): 18–19, https://doi.org/10.2139/ssrn.2710729.

بها صراعات، وأشاد الاتحاد البرلماني الدولي بنظام الكوتا لما ساهم به هذا النظام في حصول عدد أكبر من النساء على مقاعد في المجالس النيابية[١٢].

الآليات المستخدمة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين

اعتمدت رواندا في تحقيقها للمساواة بين المواطنين، والقضاء على التمييز بينهم بسبب الجنس على بعض الآليات، فأنشأت وزارة جديدة تهتم بالمساواة بين الجنسين وتطوير المرأة، وتتمثل مهمتها في تعزيز المساواة بين الجنسين ومتابعة تنفيذ السياسة الجندرية التي تبنتها الدولة والعمل على تمكين المرأة وضمان تحقيق ذلك، كذلك أنشأت مكتبًا للرصد الجندري يشرف على تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتقييمها، وأنشأت المجلس الوطني للمرأة (NWC) لضمان تمثيل المرأة وتمكينها من العمل بداية من أقل الوظائف إلى أعلى المناصب القيادية، ويتولى ذلك المجلس نشر قوانين المعلومات والسياسات والبرامج لتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم قدرات المرأة لتأهيلها للمشاركة في المنظمات النسوية بما يمثل خطوة مهمة في سبيل القضاء على التمييز بسبب الجنس[١٣].

كما أنشئ العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم للنساء مثل منظمة شبكة نساء رواندا (RWN) والتي ساهمت منذ إنشائها في عام ١٩٩٧م في تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة من خلال تقديم خدمات اجتماعية لهن، والعمل على تدريبهن حتى يتمكن من شغل الوظائف، وتعليمهن كيفية إقامة مشروعات مدرة للدخل حتى يستطعن مواجهة تكاليف وأعباء الحياة[١٤]، ولعل السبب الرئيس في تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة العامة -اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا- يكمن في القضاء على النزعة المجتمعية التي تدعم عدم المساواة والتمييز على أساس الجندر، والعمل على تغيير الثقافة المجتمعية السائدة نحو المرأة، والتعامل معها بصفتها إنسانا مستقلا لديه من القدرة والكفاءة ما يؤهله لكي يتقلد المناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار، ونتيجة لذلك فقد ألغت رواندا القوانين الأبوية والتي كانت تطبق في العديد من الدول الإفريقية.

هيئة الأمم المتحدة فاعل أساسي في تمكين المرأة الرواندية

ساهمت المنظمات الدولية في دعم تمكين المرأة وتمثيلها في المناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار لتحقيق التنمية المستدامة، فقد تضافرت جهود المجتمع القانوني الوطني والدولي بغية تكريس نهج إستراتيجي

---

(١٢) «للمرة الأولى النساء يمثلن ربع البرلمانيين في العالم»، **أخبار الأمم المتحدة**، (٥، مارس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٠، أبريل، ٢٠٢١م، https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072092

(13) Abbott and Malunda, "The Promise and the Reality: Women's Rights in Rwanda," 21-22.

(14) Doan, "Rwandan Women and the 1994 Genocide: the effect on their social and political roles," 56.

لتوحيد الرؤى حول مجموعة من المبادئ والمعايير حول المساواة بين الجنسين، وتحقيقًا لتلك الغاية المنشودة؛ تحث هيئة الأمم المتحدة على تفعيل التعاون بين المؤسسات والوزارات من أجل القيام بإصلاحات سياسية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويعد مبدأ المساواة بين الجنسين من أهم مبادئ حقوق الإنسان التي تشكل صميم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والتي تبتغي تحقيق أهدافها ومنها تمكين المرأة، ومنع الممارسات التمييزية بسبب الجنس، والحد من قولبة وتنميط دور المرأة في نطاق الاهتمام بالشؤون الأسرية فقط من خلال وضع سياسات وبرامج خاصة بالنوع الاجتماعي[١٥].

وبناءً عليه فقد حددت هيئة الأمم المتحدة عدة آليات لضمان استمرار تحقيق المساواة بين الجنسين في رواندا؛ كالعمل على تعميم المساواة بين الجنسين بما يساهم في تمكين المرأة، وتركيز جهود مؤسسات الدولة المعنية في إزالة العقبات التي تعرقل تمكين المرأة اقتصاديًّا، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية وتأثير المساواة بين الجنسين على التنمية، لا سيما وعي الشباب والرجال بأهمية المساواة من خلال عقد برامج تدريب لهم، وتوضح من خلالها ضرورة دعم قضايا المرأة ولا سيما قضية العنف الممارس ضدها[١٦].

خاتمة

مما سبق يتضح أن رواندا أقامت نهضة وتنمية مجتمعية بسواعد نسائية الأمر الذي يبرهن على أهمية وضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة والاستفادة منها كعنصر بشري في تنمية وتطوير المجتمع، فتظهر قوة النساء في الشدائد ولا سيما الصراعات السياسية، ويقوم المجتمع بالاستفادة منهن في إعادة الإعمار، والمساهمة في خلق حياة جديدة يكون السلام حجر الأساس فيها، كما أن تعزيز قدرات المرأة ودعمها بما يؤهلها أن تكون على قدم المساواة مع الرجل يهدف إلى تعزيز النمو المستدام والمتوازن والشامل، ويساهم في زيادة تمثيل المرأة في مؤسسات الدولة، ويمثل إضافة ذات قيمة تشارك في التنمية المستمرة عبر الأجيال بما يخفف من حدة الأزمات التي تواجهها الدول.

أثبتت التجربة الرواندية قدرة النساء في المساهمة في إحلال السلام وإعادة بناء المجتمع على أساس المساواة وتأكيدًا لمبدأ تكافؤ الفرص، ومما ساهم في القضاء على التمييز أن حددت رواندا المعوقات التي تدعم التمييز وعدم المساواة بين الجنسين وتعمل على تقليص دور المرأة وتحد من مساهمتها في المجتمع؛ لكي يتسنى لها

(15) Helen Clark, "The Future we want: Rights and Empowerment, UNDP Gender Equality Strategy 2014-2017", *United Nations Development Program*, April 5, 2014 :3, https://www.iknowpolitics.org/en/learn/knowledge-resources/undp-gender-equality-strategy-2014-2017-future-we-want-rights-and

(16) Albert, "Gender Equality Strategy: UNDP Rwanda (2019-2022)," 10.

تقديم الحلول التي تساهم في تنمية المجتمع، وتتضمن تلك القائمة: الفقر، الأعباء الأسرية الملقاة على عاتق النساء، ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وعدم حصولهن على الحد الأدنى من التعليم، العادات والممارسات التمييزية، انعدام ثقة المرأة بنفسها، وقلة الاهتمام المجتمعي بتنمية الكوادر النسائية، فقد كانت رواندا بعد الإبادة الجماعية دولة ضعيفة، إلا أن الشعب اختار أن يتبنى مبدأ المساواة بين الجنسين، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص من أجل تغيير المجتمع وإعادة إحياء رواندا مرة أخرى.